Distr.
LIMITED

E/ESCWA/AGR/1995/14/Rev.1
31 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
(الإسكوا)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
(الفاو)

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
2 9 MAY 1996
DOCUMENT SECTION

# آفاق التكامل الزراعي بين الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٦

96-0119

## تقديـــم

تُـعد هذه الدراسة أحد الأنشطة المشتركة بين قسم الزراعة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الاقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في القاهرة. وقد اعتُمد في بعض أجزاء الدراسة على ورقة أعدها السيد عادل قرطاس - وزير الزراعة اللبناني الأسبق، وأدخل بعض الإضافات عليها مسؤول شؤون اقتصادية في قسم الزراعة في الإسكوا.

وتتألف هذه الدراسة من جزأين رئيسيين. وقد تناول الجزء الأول منهما الأداء الاقتصادي الزراعي في البلدان المشمولة بالدراسة، من حيث الموارد الزراعية المتاحة ومعوقات الانتاج الزراعي وتطوره والسياسات الزراعية المعمول بها، وتأثير المتغيرات الدولية على القطاعات الزراعية في هذه البلدان؛ بينما تناول الجزء الثاني موضوع التكامل الزراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة، من حيث الإطار النظري لهذا التكامل ومعوقاته وأسسه ومبرراته والسياسات الواجب اتباعها لتحقيقه.

ومن المأمول أن تساهم هذه الدراسة في بلورة الرأي حول أهمية التكامل الزراعي بين بلدان المنطقة، سواء على المستوى الاقليمي أو على المستوى دون الاقليمي، وأن تكون ذات فائدة للمسؤولين ومتخذي القرار في البلدان المشمولة بالدراسة وللمهتمين بالتكامل الزراعي.

# المحتويات

الصفحة


تقديم ..... ج

مقدمـــة ..... ١

الجزء الأول- **الأداء الاقتصادي الزراعي في البلدان المشمولة بالدراسة** ..... ٥

أولاً- **الزراعة في البنيان الاقتصادي للبلدان المشمولة بالدراسة** ..... ٥

ألف- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ..... ٥
بـــاء- القطاع الزراعي في البلدان المشمولة بالدراسة ..... ٦

ثانياً- **السياسات الزراعية للبلدان المشمولة بالدراسة** ..... ١٨

ألف- السياسة السعرية الزراعية ..... ١٩
باء- سياسات الإقراض الزراعي ..... ٢٠
جيم- سياسات البحوث العلمية والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا ... ٢٢
دال- سياسات التجارة الخارجية ..... ٢٣
هاء- السياسة السعرية لمياه الري ..... ٢٥

ثالثاً- **التجارة الخارجية الزراعية وتأثير المتغيرات الدولية** ..... ٢٦

ألف- التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية ..... ٢٦
بـــاء- التجارة البينية الزراعية ..... ٢٩
جيم- تأثير المتغيرات الدولية ..... ٣٠

الجزء الثاني- **نحو تكامل زراعي بين الدول المشمولة بالدراسة** ..... ٣٩

أولاً- **الإطار النظري** ..... ٣٩

ثانياً- **معوقات التكامل الاقتصادي** ..... ٤٢

ألف- المعوقات السياسية ..... ٤٢
باء- المعوقات المؤسسية ..... ٤٣
جيم- المعوقات الاقتصادية والتنظيمية ..... ٤٣

ثالثاً- **أسس التكامل الزراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة** ..... ٤٤

## المحتويات (تابع)

الصفحة

رابعاً- مبررات التكامل الزراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة . . . . . ٤٤

خامساً- السياسات والبرامج الواجب إنجاحها لتحقيق التكامل الزراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة . . . . . ٤٦

ألف- اجراءات تمهيدية يمكن انجازها في المدى القصير . . . . . ٤٧
بـاء- مجالات يمكن انجازها في المدى الطويل . . . . . ٥١

خاتمة . . . . . ٥٩

المراجع العربية . . . . . ٦٠

المراجع الانكليزية . . . . . ٦١

## قائمة الجداول

١- المساحة الكلية والمزروعة والمروية ونصيب الفرد من كل من المساحة المزروعة والمروية في الدول المشمولة بالدراسة في عام ١٩٩٣ . . . . . ٧

٢- تقدير العرض والطلب على الموارد المائية والميزان المائي والنصيب المتوسط للفرد من المياه في البلدان المشمولة بالدراسة . . . . . ٨

٣- إسقاطات المساحات المروية في كل بلد من البلدان المشمولة بالدراسة ١٩٨٩-٢٠١٠ . . . . . ٩

٤- الاكتفاء الذاتي من الحبوب، والانتاجية في الهكتار للقمح والذرة الصفراء والشعير في البلدان المشمولة بالدراسة . . . . . ١١

٥- كمية الانتاج ومعدلات النمو للحبوب والقمح والخضروات والفواكه في البلدان المشمولة بالدراسة خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٣ و ١٩٩٢-١٩٩٣ . . . . . ١٥

٦- كمية الانتاج ومعدلات النمو للمنتجات الحيوانية في البلدان المشمولة بالدراسة خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٣ و ١٩٩٢-١٩٩٣ . . . . . ١٦

٧- معدل النمو في انتاج واستهلاك الغذاء ونسبة الاكتفاء الذاتي منه في البلدان المشمولة بالدراسة . . . . . ١٧

## المحتويات (تابع)

الصفحة


٨- النسب المئوية للإكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية في البلدان المشمولة بالدراسة (عام ١٩٩٢ و عام ١٩٩٣) . . . . . ١٧

٩- المساحات وانتاج القمح في البلدان المشمولة بالدراسة . . . . . ٢٠

١٠- التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية ونسبتها من التجارة الكلية ومعدلات النمو فيها خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٢ و ١٩٩١-١٩٩٢ في البلدان المشمولة بالدراسة . . . . . ٢٧

١١- الملامح الرئيسية لتجارة المواد الغذائية والفجوة الغذائية وتطورها في البلدان المشمولة بالدراسة . . . . . ٢٨

١٢- التجارة البينية الزراعية في البلدان المشمولة بالدراسة مع دول غربي آسيا خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩١ . . . . . ٣٠

١٣- نسب تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة حسب اتفاقية "الغات" لمدة ست سنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠) للدول الصناعية، وعشر سنوات للدول النامية (١٩٩٥-٢٠٠٤) . . . . . ٣١

١٤- النسبة المئوية لزيادة الأسعار العالمية للحبوب وفق بدائل تحرير تجارة المنتجات الزراعية . . . . . ٣٣

١٥- اسقاطات المساحات والغلة الانتاجية وانتاج القمح حتى سنة ٢٠١٠ . . . . . ٣٤

١٦- تطور أسعار الشعير في الأردن . . . . . ٣٥

١٧- الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية نتيجة لتحرير التجارة الدولية . . ٣٦

# مقدمـــــة

في الوقت الحاضر، تتجه معظم دول العالم، إن لم يكن كلها، نحو الدخول في تكتلات اقتصادية لزيادة معدلات التنمية بوجه عام ولتفادي حدة الآثار السلبية التي سوف تنتج عن المتغيرات الدولية والاقليمية المستجدة في بيئة التجارة العالمية من خلال اتفاقية "الغات" ١٩٩٤ وقيام منظمة التجارة العالمية، وبروز تكتلات اقتصادية عالمية قوية مثل السوق الأوروبية الموحدة، ومجموعة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا"، وهي منطقة التجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، بالاضافة الى تحديات أخرى عديدة. ومن المعروف أن اتفاقية "الغات" ١٩٩٤ تشجع على تكوين تكتلات اقتصادية بين الدول مثل اقامة مناطق للتجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية أو الأسواق المشتركة.

والدول المشمولة بهذه الدراسة هي الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان، وهي الدول التي كانت تسمى بدول منطقة الهلال الخصيب والتي كانت قد شهدت محاولات عديدة منذ ما يزيد على أربعة عقود لإقامة اتحاد اقتصادي، وولد فيه أقدم اتحاد جمركي في المنطقة، وكان بين لبنان والجمهورية العربية السورية ووقعت اتفاقيته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣. وتتسم دول هذا الاقليم بعدة خصائص اقتصادية واجتماعية مشتركة ومتنوعة من حيث الموارد الطبيعية المتاحة، والنشاط الاقتصادي الذي يتنوع بين استخراج وتصدير النفط والصناعة والزراعة والتجارة. كذلك فإن العادات والتقاليد الاجتماعية وأنماط استهلاك الغذاء تُعد متشابهة الى حد كبير في دول الاقليم، مما يجعل هذه الدول مؤهلة لإحداث نوع من التنسيق في السياسات الزراعية والتسويقية والتجارية فيما بينها كمقدمة لإحداث تكامل اقتصادي أو قيام تكتل اقتصادي عربي تكون هي نواته. وباستثناء بعض الأنشطة المشتركة بين دول الاقليم، مثل شركات النقل المشتركة بين الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق، فإن هناك تبايناً في السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة في دول الاقليم ودور الدولة في النشاط الاقتصادي. كذلك فإن لكل دولة قانون استثماري خاص بها في المشروعات الاستثمارية المتاحة وحوافز الاستثمار والقوانين المنظمة له. وهناك دولتان في الاقليم تقومان حالياً بتطبيق برامج إصلاح اقتصادي، الأولى هي الأردن وقد عقدت اتفاقاً بذلك مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والثانية وهي الجمهورية العربية السورية وقد اعتمدت على برنامج محلي للإصلاح الاقتصادي من خلال قانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ لتشجيع الاستثمار. ودول الاقليم تواجه مشكلات مشتركة تتمثل في ارتفاع عبء الديون الخارجية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو.

ومفهوم التكامل الاقتصادي يقوم على أساس إزالة القيود التي تعوق التحرك الحر للمنتجات ورؤوس الأموال والعمالة بين البلدان التي تنشىء نوعاً من التكامل فيما بينها. وتحقيق التكامل يمر بثلاثة مراحل تقليدية أولاها تتمثل في اقامة منطقة للتجارة الحرة (Free Trade Area) وفيها يتم إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام تحرك المنتجات وحرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، مع احتفاظ كل بلد بتعريفته الجمركية مع العالم الخارجي، وهو ما يُعد ثغرة في تكوين مناطق التجارة الحرة حيث يمكن للمنتجات الأجنبية الدخول عن طريق البلد ذي التعريفة الجمركية المنخفضة. والمرحلة الثانية هي إقامة اتحاد جمركي (Customs Union) وفيه يتم إلغاء كافة الحواجز أمام التحرك الحر للمنتجات وحرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، ويتم وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، لذا فإن الاتحاد الجمركي يُعد أكثر تقدماً مقارنة بمنطقة التجارة الحرة. أما المرحلة الثالثة فهي السوق المشتركة (Common Market) وهي أرقى صور التكامل، حيث يكون هناك، بالاضافة الى التحرك الحر للمنتجات ورؤوس الأموال والأشخاص ووضع تعريفة جمركية موحدة، تنسيق بين الدول

التي تمثل السوق المشتركة في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وهو ما يتم حالياً في دول الاتحاد الأوروبي من خلال قيام السوق الأوروبية الموحدة (Single European Market).

ولقد بذلت في المنطقة العربية جهود كثيرة منذ الخمسينيات لإيجاد نوع من التكامل الاقتصادي، مروراً باتفاقيات التجارة والسوق العربية المشتركة، إلا أن هذه المحاولات التي أُعدت بشكل جيد لازالت تراوح مكانها منذ أن تم توقيع اتفاقياتها ولم تر النور. وكانت أهم المعوقات أمام تحقيق طموحات شعوب المنطقة هي الخلافات السياسية ومحدودية القاعدة الانتاجية. فما أن يتم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة بين عدد من الدول العربية، إلا ويبدأ في اليوم التالي تقديم الطلبات من الدول لاستثناءات لسلع معينة من تخفيض التعريفات الجمركية بدعوى أنها تمثل نسبة كبيرة في الايرادات العامة للدول أو لغير ذلك من الأسباب، وتتكاثر هذه الطلبات من كافة الدول الموقعة على الاتفاقية وتغطي معظم السلع مما يؤدي الى انهيار الاتفاقية. وحتى الاتفاقيات التجارية الثنائية (بين دولتين)، والتي تسمى بالبروتوكولات التجارية، اخفقت في تحقيق الأهداف المرجوة منها بسبب العاملين المشار اليهما.

وقد جاءت أزمة الخليج في عام ١٩٩١ لتعمق الخلافات السياسية العربية وتزيد من حدة المشكلات الاقتصادية. كذلك أدت تلك الأزمة الى تأخير التفكير في إقامة تعاون اقتصادي بين دول المنطقة بعد أن كان الوضع العام في الدول العربية مهيئاً لذلك قبل الأزمة مباشرة.

ومع الاعتراف بعجز هذه الدول خلال حقبة طويلة من الزمن عن التوصل الى نتائج ملموسة في مجال التعاون الاقتصادي فإن المتغيرات الدولية التي تتفاعل حالياً، مثل تحرير التجارة الدولية والوصول الى اتفاقية "الغات" ١٩٩٤ وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية، سوف تمثل عوامل ضاغطة في اتجاه قيام تكتل اقتصادي عربي كما نصت عليه اتفاقية "الغات" ١٩٩٤ من بنود خاصة بالنفاذ الى الأسواق وإزالة القيود غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية وإنشاء منظمة التجارة العالمية والإجراءات التي اتخذتها دول الاتحاد الأوروبي، كمجموعة واحدة، عقب الانتهاء من اتفاقية "الغات" ١٩٩٤ فيما يتعلق بالواردات من الخضروات والفواكه من خارج دول الاتحاد الأوروبي، ربما يشكل حافزاً لهذه الدول للتكتل في مجموعة اقتصادية واحدة. كذلك فإن مفاوضات الشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، التي تجرى مع كل دولة عربية على حدة، كان من الممكن أن تجرى مع مجموعة واحدة طالما أن دول الاتحاد الأوروبي تتفاوض كمجموعة واحدة.

وهذه الدراسة، وإن كانت تتناول البلدان المشمولة بالدراسة، تُعد محاولة أولية وخطوة اضافية لتشجيع البلدان على تكوين نوع من أنواع التكامل الاقتصادي. غير أن هذا لا يمنع أن تتبع ذلك خطوات أخرى حيث يمكن أن تكون مصر طرفاً في هذا التكتل الاقتصادي، وذلك لزيادة رقعة السوق وزيادة قوة المنافسة، وفي مرحلة لاحقة تكون هناك دول أخرى.

وهذه الدراسة معنية بوضع الأسس العامة لإقامة تكامل زراعي، إذ يمكن من خلال القطاع الزراعي النفاذ الى بقية القطاعات. ومن الممكن أن يكون هذا القطاع البداية الجيدة التي يمكن الانطلاق منها وذلك من خلال تنسيق السياسات الزراعية بين البلدان المشمولة بالدراسة.

وتستهدف هذه الدراسة التعرف أولاً على الموارد الزراعية المتاحة للبلدان المشمولة بالدراسة والسياسات المعمول بها في القطاع الزراعي، وطرح عدة بدائل للتنسيق بين هذه الدول، حتى يمكن الوصول الى سياسة زراعية مشتركة. وقد تضمنت الدراسة جزأين رئيسيين، الأول ويشمل الوضع

الاقتصادي الزراعي في بلدان المشرق العربي، والموارد المتاحة وأداء القطاع الزراعي، وايضاح أهم المعوقات، والسياسات الزراعية، والتجارة الخارجية الزراعية في تلك البلدان. أما الجزء الثاني فيتضمن التكامل الاقتصادي متناولاً إطارياً نظرياً ومعوقات التكامل وأسس التكامل، وطرح الوسائل المختلفة التي تؤدي الى وضع وتطبيق سياسة زراعية مشتركة في إطار منطقة تجارة حرة.

# الجزء الأول
# الأداء الاقتصادي الزراعي في البلدان المشمولة بالدراسة

## أولاً- الزراعة في البنيان الاقتصادي للبلدان المشمولة بالدراسة

### ألف- المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

قدّر عدد السكان في عام ١٩٩٣ بنحو ٣ر٤١ مليون نسمة، بمعدل نمو قدره ٣ر٣ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣. ويتفاوت معدل النمو بين بلد وآخر، حيث يرتفع كثيراً في الأردن ليصل الى نحو ٩ر٤ في المائة، نتيجة للهجرات القسرية الى الأردن وخاصة بعد أزمة الخليج في عام ١٩٩١، وينخفض في لبنان حيث يصل الى ٦ر٠ في المائة سنوياً، نتيجة للأحداث الداخلية التي جرت خلال الثمانينيات. ويقطن معظم سكان الدول المشمولة بالدراسة في المناطق الحضرية حيث يمثلون نحو ثلثي السكان، وتفوق معدلات النمو لسكان الحضر معدل النمو السكاني العام، مما يعني أن هناك تناقصاً في سكان الريف. وقد بلغ عدد السكان النشطين اقتصادياً (١٥-٦٤ سنة) نحو ١١ مليون نسمة بما يمثل حوالي ٢٧ في المائة من اجمالي عدد السكان في عام ١٩٩٣. وتمثل العمالة الزراعية نحو ٣ر١٧ في المائة من اجمالي حجم القوى العاملة[١].

وتتسم الدول المشمولة بالدراسة بأنها دول مصدّرة للعمالة، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية والأردن ولبنان، ومستوردة لها في نفس الوقت كما هو الحال في العراق والأردن ولبنان. والدول المشمولة بالدراسة تعاني من مشكلة البطالة. حيث تتفاوت معدلاتها بين بلد وآخر. ويشير التركيب السكاني لهذه البلدان الى أن البطالة سوف ترتفع معدلاتها في المستقبل ما لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض معدل النمو السكاني وزيادة الاستثمارات، حيث يشكل السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ عاماً نحو ٤ر٤٤ في المائة. ويتوقع أن يصل عدد السكان في الدول المشمولة بالدراسة الى نحو ٧ر٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ ونحو ٣ر٧٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٠.

وقدرت قيمة الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) في الدول المشمولة بالدراسة في عام ١٩٩٣ بنحو ٨ر٢٥ بليون دولار. ويشكل الناتج المحلي السوري أكثر من ٥٠ في المائة من تلك القيمة، نظراً لانخفاض قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العراق بسبب ظروف الحصار الاقتصادي المفروض عليه منذ أزمة الخليج. وباستثناء العراق الذي انخفضت قيمة الناتج المحلي الاجمالي له خلال عام ١٩٩٣ فإن باقي الدول المشمولة بالدراسة قد حقّقت نمواً موجباً بلغ نحو ٨ر٥ في المائة في الأردن، ونحو ٩ر٣ في المائة في الجمهورية العربية السورية. والنصيب المتوسط للفرد من الناتج المحلي يتباين بين الدول المشمولة بالدراسة، إذ بلغ في عام ١٩٩٣ نحو ٢١٧١ دولاراً في لبنان، ونحو ١٣٧٧

---

(١) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

دولاراً في الأردن، ونحو ٩٥٣ دولاراً في الجمهورية العربية السورية، أما في العراق فإن النصيب المتوسط للفرد من الناتج المحلي قد انخفض كثيراً بعد فرض الحصار الاقتصادي عليه[٢].

وهذه الدول تعاني من مشكلة عبء الدين الخارجي الذي قدر بنحو ٤٧ بليون دولار في عام ١٩٩٢[٣] للبلدان الأربعة بنسبة حوالي ٤٥ في المائة للعراق وحوالي ٣٥ في المائة للجمهورية العربية السورية. وتمثل لبنان أقل دين خارجي في تلك البلدان حيث يمثل نحو ٣ر٨ في المائة فقط من اجمالي الدين الخارجي للدول المشمولة بالدراسة. وقد نجح الأردن في تخفيض ديونه الخارجية إلى أقل من ٦ بلايين دولار.

والنشاط الاقتصادي متنوع في هذه الدول، إذ يعتمد اعتماداً كبيراً على استخراج وتصدير النفط والصناعة في العراق، ويعتمد على النفط والزراعة والصناعة والسياحة في الجمهورية العربية السورية، وعلى استخراج وتصنيع وتصدير الفوسفات والبوتاس وعلى السياحة والصناعة الخفيفة في الأردن. أما في لبنان فإن الاعتماد يكون كبيراً على السياحة وبدرجة أقل على الزراعة والصناعة.

وهذه الدول تتجه نحو اقتصاد السوق وزيادة دور القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية، إذ أن القطاع الخاص هو السائد في لبنان، وترتفع نسبة مساهمته في الأردن حيث تعزز دوره بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ عام ١٩٩١، كما بدأ يأخذ دوراً معنوياً في الجمهورية العربية السورية بعد تطبيق برنامج اصلاح اقتصادي محلي وبعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١. وفي العراق تشير الاتجاهات الى أن القطاع الخاص سوف يكون له دور رئيسي في النشاط الاقتصادي بعد انتهاء الحصار الاقتصادي.

وهناك تباينات في السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول المشمولة بالدراسة وذلك فيما يتعلق بالسياسات التجارية الخارجية والداخلية، حيث يتقلص تدخل الدولة بشكل تدريجي في كل من لبنان والأردن، وبنسبة ما في الجمهورية العربية السورية، ويسود تدخل الدولة في العراق. وفي مجال سعر الصرف للعملات المحلية، فإن لبنان والأردن لديهما سعر واحد للصرف مقابل الدولار، وفي الجمهورية العربية السورية تتعدد أسعار الصرف. أما في العراق، وفي ظل الحصار، هناك السعر الرسمي وسعر السوق الموازية. كذلك فإن لكل دولة قانون استثمار خاص بها من حيث مجالات الاستثمارات والحوافز الممنوحة للمستثمر وتشريعات الاستثمار والضرائب وغيرها.

## باء- القطاع الزراعي في البلدان المشمولة بالدراسة

يُعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الحيوية في الدول المشمولة بالدراسة، إذ يساهم بأكثر من ربع مجموع الناتج المحلي الاجمالي (نحو ٤ر٢٦ في المائة في عام ١٩٩٢)، وتتفاوت النسبة بين بلد وآخر، فقد بلغت نحو ٣٠ في المائة في الجمهورية العربية السورية، ونحو ١ر٢٨ في المائة في العراق بسبب غياب قطاع النفط نتيجة للحظر الاقتصادي المفروض عليه. وتقل نسبة مساهمة

---

(٢) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، النشرة الخامسة عشرة.

(٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٤.

الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في كل من لبنان والأردن، إذ بلغت نحو ٨ر٨ في المائة و٦ر٣ في المائة على التوالي في عام ١٩٩٢.

## ١- الموارد الزراعية المتاحة

### (أ) الموارد الأرضية

يعتمد القطاع الزراعي في الدول المشمولة بالدراسة على قاعدة موارد أرضية واسعة، إذ قدرت المساحة المزروعة بنحو ١٢ مليون هكتار، بما يمثل نحو ٥ر١٦ في المائة من اجمالي المساحة الكلية لتلك البلدان، كما تمثل نحو ٢٠ في المائة من اجمالي المساحة المزروعة بالبلدان العربية بوجه عام. وتقع معظم المساحة المزروعة في الجمهورية العربية السورية والعراق كما هو موضح بالجدول ١، حيث تمثل المساحة المزروعة بهما نحو ٩٤ في المائة من اجمالي المساحة المزروعة في بلدان الدول المشمولة بالدراسة. وتعتمد معظم المساحة المزروعة على الأمطار التي قد يتذبذب معدل سقوطها من عام لآخر أو خلال الموسم الزراعي الواحد مما يؤثر تأثيراً سلبياً على الانتاج الزراعي. وتشكل الأراضي المروية نحو ٣٠ في المائة فقط من اجمالي المساحة المزروعة وإن تفاوتت بين بلد وآخر، إذ تشكل نحو ٤٧ في المائة من الأراضي المزروعة في العراق ونحو ٢٨ في المائة في لبنان، أما في كل من الجمهورية العربية السورية والأردن فتنخفض نسبة الأراضي المروية الى نحو ١٦ في المائة من اجمالي المساحة المزروعة. وتحاول كافة بلدان الدول المشمولة بالدراسة ترشيد استخدام المياه للري وزيادة الموارد من خلال بناء السدود والاستفادة من المياه المعاد معالجتها. والنصيب المتوسط للفرد من كل من الأراضي المزروعة والمروية يرتفع في الجمهورية العربية السورية والعراق وينخفض في كل من الأردن ولبنان وذلك كما هو موضح بالجدول ١.

**الجدول ١- المساحة الكلية والمزروعة والمروية ونصيب الفرد من كل من المساحة المزروعة والمروية في البلدان المشمولة بالدراسة في عام ١٩٩٣**
**(المساحة ١٠٠٠ هكتار)**

| البلـــد | المساحة الكلية | المساحة المزروعة | | المساحة المروية | | عدد السكان بالألف | نصيب الفرد من: | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | المساحة | نسبة مئوية من المساحة الكلية | المساحة | نسبة مئوية من المساحة الكلية | | الأراضي المزروعة (هكتار) | الأراضي المروية (هكتار) |
| العراق | ٤٣٨٣٢ | ٥٤٥٠ | ١٢ر٤ | ٢٥٥٠ | ٤٦ر٨ | ١٩٩١٨ | ٢٧ر٠ | ١٣ر٠ |
| الأردن | ٨٩٢١ | ٤٠٥ | ٤ر٥ | ٦٣ | ١٥ر٦ | ٤٧٠٤ | ٠٩ر٠ | ٠١ر٠ |
| لبنان | ١٠٤٠ | ٣٠٦ | ٢٩ر٤ | ٨٦ | ٢٨ر١ | ٢٩٠١ | ١١ر٠ | ٠٣ر٠ |
| الجمهورية العربية السورية | ١٨٥١٨ | ٥٧٧٥ | ٣١ر٢ | ٩٠٦ | ١٥ر٧ | ١٣٧٦٢ | ٤٢ر٠ | ٠٧ر٠ |
| الدول المشمولة بالدراسة | ٧٢٣١١ | ١١٩٣٦ | ١٦ر٥ | ٣٦٠٥ | ٣٠ر٢ | ٤١٢٨٥ | ٢٩ر٠ | ٠٩ر٠ |

المصدر: حسبت من: FAO: Printout of AGROSTAT, 1995.

## الجدول ٢- تقدير العرض والطلب على الموارد المائية والميزان المائي والنصيب المتوسط للفرد من المياه في البلدان المشمولة بالدراسة (بليون متر مكعب)

| البلد | الموارد المائية المتاحة | استخدام المياه (١٩٩٠) | الطلب على المياه (٢٠٠٠) | الميزان المائي (١٩٩٠) | الموارد المائية غير التقليدية | | اجمالي المتاح من الموارد المائية | | النصيب المتوسط للفرد من المياه (متر مكعب) | | الميزان المائي المقدر | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ |
| العراق | ٤٣ر٥٠٠ | ٤٩ر٤٢٠ | ٥٣ر٨٣٠ | (٥ر٩٢٠) | ٠٠ | ٠٠ | ٤٣ر٥٠٠ | ٤٣ر٥٠٠ | ٢٤٠٦ر٠ | ١٧٤٥ر٩ | (٥ر٩٢٠) | (١٠ر٣٣٠) |
| الأردن | ٠ر٩١٠ | ٠ر٩١٧ | ١ر٥٤٨ | (٠ر٠٠٧) | ٠ر٠٣٧ | ٠ر٠٨٧ | ٠ر٩٤٧ | ٠ر٩٩٧ | ٢٧٤ر٣ | ١٦٧ر٦ | ٠ر٠٣٠ | (٠ر٥٥١) |
| لبنان | ٢ر٨٠٠ | ١ر٠٠٢ | ٢ر٣٠٠ | ١ر٧٩٨ | ٠٠ | ٠٠ | ٢ر٨٠٠ | ٢ر٨٠٠ | ١٠٢١ر٩ | ٨٤٦ر٢ | ١ر٧٩٨ | ٠ر٥٠٠ |
| الجمهورية العربية السورية | ٢٦ر٦٤٠ | ٩ر٠٠٠ | ٢٦ر١٥٢ | ١٧ر٦٤٠ | ٠ر٧٧١ | ٠ر١٧٧ | ٢٦ر٨١٧ | ٢٦ر٨١٧ | ٢٢١٣ر٤ | ١٥١٥ر٢ | ١٧ر٨١٧ | ٠ر٦٦٥ |
| الدول المشمولة بالدراسة | ٧٣ر٨٥٠ | ٦٠ر٣٣٩ | ٨٣ر٨٣٠ | ١٣ر٥١١ | ٠ر٢١٤ | ٠ر٢٦٤ | ٧٤ر٠٦٤ | ٧٤ر١١٤ | ٢٠٣٥ر٤ | ١٤٢٧ر٨ | ١٣ر٦٦٥ | (٩ر٧١٦) |

المصدر: United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, Natural Resources Division, Water Resources Planning, Management, Use and Conservation in the ESCWA Region, E/ESCWA/NR/1993/21. December 1993.

بالنسبة للنصيب المتوسط للفرد من المياه، تم الاعتماد على تقديرات عدد السكان لعام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠ ومصدرها:

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ و
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (١٩٨١-١٩٩٠)، العدد الثالث عشر، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

(ب) الموارد المائية

نظراً للأوضاع الصعبة التي تجابهها الزراعة في الدول المشمولة بالدراسة من جراء الظروف المناخية وشح الموارد الزراعية والضغط السكاني فإن مستقبل الزراعة في هذه المنطقة من العالم يتوقف على المدى الذي يمكن فيه تطوير الموارد المائية للري؛ غير أنه أصبح من الواضح أن الزراعة البعلية/أو المطرية لا يمكن التوسع فيها أكثر مما هي عليه، وإن كان في الامكان زيادة الانتاجية ولو بشكل محدود من خلال ادخال التقنيات الحديثة في الزراعة البعلية. ولذا فإن ما يمكن لمجموعة دول المشرق التركيز عليه هو تطوير الزراعة المروية والاستفادة من كافة الموارد المائية المتاحة، وتطوير الأساليب والطرق المتبعة في الزراعة المروية لزيادة الانتاجية، إذ لا تزال هناك فجوة تقنية كبيرة في قطاع الزراعة المروية.

ويلاحظ من الجدول ٢ ان الطلب على المياه في الدول المشمولة بالدراسة يفوق المعروض منها فإجمالي المتاح من الموارد المائية (سواء كانت متجددة أو غير تقليدية) قدر في عام ١٩٩٠ بنحو ٧٤ر٠٦ بليون متر مكعب، كما يتوقع أن تواجه هذه البلدان عجزاً في المياه يقدر بنحو ٩ر٧ بليون متر مكعب في عام ٢٠٠٠. وسوف ينخفض النصيب المتوسط للفرد من المياه المتاحة من ٢٠٣٥ متراً مكعباً في عام ١٩٩٠ الى نحو ١٤٢٨ متراً مكعباً في عام ٢٠٠٠.

وهناك اختلافات بين هذه البلدان فيما يتعلق بالمتاح من الموارد المائية والطلب عليها، كما أن هناك مشكلات خاصة بالمياه الواردة من تركيا الى كل من العراق والجمهورية العربية السورية نتيجة اقامة الجانب التركي لمشروعات مائية على نهر الفرات، وهي مشروعات قد تؤدي الى انخفاض الكميات المنسابة الى الدولتين. واذا كانت التوقعات تشير الى زيادة الطلب على المياه عن العرض في المستقبل نتيجة للزيادة السكانية وزيادة النشاط الاقتصادي فإن ذلك يعني ضرورة ترشيد استخدام المياه والحفاظ عليها كمورد حيوي وهام حتى يمكن تحقيق التنمية القابلة للاستمرار. وقد يكون ذلك من خلال سياسة لتسعير المياه، واقامة السدود، والاستخدام الأمثل للمياه، أي الاستخدام الاقتصادي للموارد المائية متمثلاً في تقليص المساحات من المحاصيل التي تحتاج الى مياه كثيرة في بعض الدول واعتماد تركيب محصولي يتلاءم مع ذلك، وكذلك عدم الاسراف في استخراج المياه الجوفية حفاظاً عليها من جانب وتحاشياً لتملّح التربة من جانب آخر.

ووفقاً للاسقاطات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والكمية المتوفرة من المياه للزراعة فإن المساحات التي يمكن ريّها في المستقبل لسنة ٢٠١٠، حسب الامكانات المتوفرة لكل بلد من بلدان المنطقة هي كما يلي:

**الجدول ٣- اسقاطات المساحات المروية في كل بلد من البلدان المشمولة بالدراسة ١٩٨٩-٢٠١٠**

| الدولة | المساحة المروية سنة ١٩٨٩ (ألف هكتار) | حصة الفرد من المساحة المروية سنة ١٩٨٩ (هكتار) | المساحة المروية سنة ٢٠١٠ (ألف هكتار) | حصة الفرد من المساحة المروية سنة ٢٠١٠ (هكتار) |
|---|---|---|---|---|
| لبنان | ٨٣ | ٠ر٠٣ | ٩٢ | ٠ر٠٢ |
| الجمهورية العربية السورية | ٦٦١ | ٠ر٠٥ | ٧٦٠ | ٠ر٠٣ |
| العراق | ٢٥٤٦ | ٠ر١٤ | ٣٠٦٩ | ٠ر٠٩ |
| الأردن | ٦٣ | ٠ر٠٢ | ٦٥ | ٠ر٠١ |

المصدر: احصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واسقاطات سنة ٢٠١٠ لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٩٥.

وقد تكون هذه الاحصاءات متحفظة جداً ومتشائمة بعض الشيء من حيث امكانات التوسع في المساحات المروية، كما أنها قد تكون غير دقيقة (خاصة بالنسبة الى الجمهورية العربية السورية حيث تزيد الامكانات كثيراً وحيث تصل أرقام المساحات المروية في الوقت الحاضر الى حدود المليون هكتار). غير أنه من الثابت أن التوسع في المساحات المروية في هذه المنطقة من العالم محدود، وأن نصيب الفرد من المساحات المروية سيتراوح بين ٠٫١ هكتار و ٠٫٩ هكتار فقط، وهو رقم ضئيل جداً بالنسبة لما يتطلبه الأمن المائي والغذائي لدول المنطقة. وهذا معناه أن الفجوة الغذائية ستزداد اتساعاً في المستقبل ما لم يتم تدارك ذلك.

٢- المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي

بالاضافة للمعوقات الخاصة بشح المياه وندرتها في الدول المشمولة بالدراسة (باستثناء العراق)، يواجه القطاع الزراعي عدداً من المشكلات؛ وأهم تلك المشكلات ما يلي:

(أ) ظاهرة التصحر: أهم أسباب هذه الظاهرة هو الرعي الجائر، واقتلاع الشجيرات الرعوية للحصول على أخشاب الوقود، وفلاحة الأراضي الرعوية والحرجية التي لا يجوز أصلاً تحويلها للزراعة. لذلك كان من الضروري القيام بمشاريع جريئة وطموحة للحفاظ على التربة ومنع التصحر باستصلاح الأراضي والتشجير، وصيانة المراعي باعادة الغطاء النباتي اليها. وأهم تجربة في هذا المضمار هي التجربة السورية في تنفيذ نظام "الحمى" وذلك بمنع دخول الحيوانات في الأراضي الرعوية مدة من الزمن حتى تستعيد حيويتها وغطاءها النباتي. وفي المناطق المروية تأخذ ظاهرة التصحر أبعاداً كبيرة نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة في مساحات كبيرة من الأراضي نتيجة لزيادة استخراج المياه الجوفية أو لعدم كفاءة الصرف الزراعي.

(ب) ضعف الانتاجية والكفاءة في الانتاج الزراعي: من مراجعة أرقام الانتاجية لأكثر من محصول في البلدان الأربعة المشمولة بالدراسة يتبين أن المشكلة القائمة هي انخفاض الانتاجية والكفاءة في الانتاج في الوحدة المساحية (الدونم أو الهكتار)، أو انخفاض العائد لوحدة العمل أو الرأسمال أو وحدة عنصر المياه المستعملة في الزراعة. ويتبين من الجدول ٤ أن الانتاجية في الهكتار الواحد للقمح والشعير والذرة الصفراء هي أقل من معدل الانتاجية في منطقة الشرق الأدنى، بل أقل من معدلات الدول النامية اجمالاً . ويرجع ذلك الى الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية. ولذلك فإن معدلات الاكتفاء الذاتي للحبوب اجمالاً في الدول المشمولة بالدراسة هي في تدن مستمر مما يضطرها الى الاعتماد على الخارج في تلبية احتياجاتها الغذائية من هذه السلع الاستراتيجية.

(ج) ضعف البنية التحتية في الريف والمناطق الزراعية: بالاضافة الى النقص في شبكات الري الحديثة، ما زالت المناطق الريفية في الدول المشمولة بالدراسة تفتقر للكهرباء والاتصالات الهاتفية والطرق الزراعية والمستوصفات الصحية ومرافق الصرف الصحي. وهناك فجوة كبيرة بين الأوضاع القائمة في الريف وتلك القائمة في المدينة، والمطلوب هو تحقيق الانماء المتوازن لتقريب الفجوة الموجودة بين أهالي الريف (وأكثرهم من المزارعين) وسكان المدن.

(د) صغر حجم السوق الداخلي: أهم عائق في تطوير الزراعة في هذه المنطقة من العالم هو أن كل بلد يحاول التوصل الى الاكتفاء الذاتي ضمن حدوده الجغرافية وفي نطاق سياسة ضيقة للاكتفاء الذاتي لكل بلد على حدة وذلك دون أي تنسيق في السياسات الانتاجية والتسويقية بين بلدان

المنطقة، وهو ما يؤدي الى الكثير من العراقيل في تسويق وتصريف الفائض من الانتاج الزراعي بين بلد وآخر. وهذا ينطبق على المنتجات الزراعية المعرضة للتلف كالفاكهة والخضر التي زاد انتاجها في كل من الجمهورية العربية السورية والأردن ولبنان دون أن يتمكن أي من هذه البلدان من تصريف انتاجه الفائض في البلد الآخر بسبب القيود المفروضة على هذا التبادل في حين يكون المستهلك في البلد الآخر في أمس الحاجة لها.

**الجدول ٤- الاكتفاء الذاتي من الحبوب، والانتاجية في الهكتار للقمح والذرة الصفراء والشعير في البلدان المشمولة بالدراسة**

| البلد | لبنان | | | الجمهورية العربية السورية | | | الأردن | | | العراق | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة | ١٩٦٩/ ١٩٧١ | ١٩٧٩/ ١٩٨١ | ١٩٨٨/ ١٩٩٠ | ١٩٦٩/ ١٩٧١ | ١٩٧٩/ ١٩٨١ | ١٩٨٨/ ١٩٩٠ | ١٩٦٩/ ١٩٧١ | ١٩٧٩/ ١٩٨١ | ١٩٨٨/ ١٩٩١ | ١٩٦٩/ ١٩٧١ | ١٩٧٩/ ١٩٨١ | ١٩٨٨/ ١٩٩٠ |
| الحبوب اجمالاً (اكتفاء ذاتي) | ٩ | ٧ | ١٢ | ٧٦ | ١٠١ | ٦٩ | ٤٨ | ١٦ | ٩ | ٨٢ | ٤٢ | ٣٧ |
| القمح (كلغ) | ٨٤٢ | ١٢٥٧ | ٢١٧٩ | ٦٤٩ | ١٣٥٨ | ١٣٥٩ | ٧٥٩ | ٦٧٣ | ١٢٣٠ | ٨٨٨ | ٧٠٣ | ٨٧٩ |
| الذرة الصفراء (كلغ/هكتار) | - | - | - | ١٤٠٧ | ٢٠٨٣ | ٢٩٠٦ | - | - | - | ١٥٠٨ | ٢٤٣١ | ٢٥٦١ |
| الشعير (كلغ/هكتار) | ٨٦٣ | ١٠٠٠ | ١٧١٤ | ٤٧٨ | ٩٢٦ | ٢٥٩ | ٤٩٢ | ٣٩٥ | ٦٢٩ | ١١٩٠ | ٨٤٦ | ٧٩٣ |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة: آفاق سنة ٢٠١٠، روما، ١٩٩٥.

(هـ) ضعف المرافق التسويقية وخاصة المتعلقة بالتخزين: يلاحظ وجود هذه المشكلة في كافة البلدان المشمولة بالدراسة وهي أكثر وضوحاً في الجمهورية العربية السورية، حيث زاد الانتاج من الحبوب بشكل واضح في السنوات الأخيرة ولم تكن طاقة التخزين ملائمة لاستيعاب هذه الكميات، مما أدى الى تخزين كميات كبيرة في العراء.

## ٣- تطور الانتاج الزراعي في البلدان المشمولة بالدراسة

حقق الانتاج الزراعي نمواً ملحوظاً في البلدان المشمولة بالدراسة كافة، وإن تفاوت معدل النمو بين بلد وآخر، قد بلغ أقصاه في الأردن ولبنان. والنمو في الرقم القياسي للانتاج الزراعي بلغ نحو ٦ر٣ في المائة و ٦ر١ في المائة سنوياً على التوالي في المتوسط في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بمتوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥. وفي الجمهورية العربية السورية، بلغ معدل النمو ٢ر١ في المائة، أما في العراق فقد بلغ نحو ٨ر٠ في المائة فقط(٤). وهذا التفاوت في معدل النمو يرجع الى عدة أسباب أهمها توفير مستلزمات الانتاج وملاءمة الظروف المناخية للانتاج ودعم الانتاج الزراعي في بعض الدول. أما في العراق فإن نقص مستلزمات الانتاج نتيجة للحظر الاقتصادي قد أدى الى انخفاض الانتاج.

وفي مجال الانتاج الحيواني فإنه باستثناء العراق، الذي انخفض فيه معدل النمو في الانتاج بنحو ٤ر٣ في المائة سنوياً خلال نفس الفترتين الزمنيتين ١٩٨٠-١٩٨٥ و ١٩٩٠-١٩٩٤ نتيجة لنقص الأعلاف والأدوية البيطرية وكذلك نتيجة لزيادة بيع الحيوانات في الدول المجاورة لارتفاع أسعارها،

---

(٤) حسبت من: FAO: Printout of AGROSTAT, 1994.

حقق معدل النمو في الرقم القياسي للانتاج الحيواني في الأردن زيادة كبيرة بلغت نحو ٩ في المائة سنوياً. وهذا النمو المرتفع يرجع الى انتشار أعداد مزارع الانتاج الحيواني (خاصة انتاج الألبان) ومزارع الدواجن التابعة للقطاع الخاص. وفي لبنان بلغ معدل النمو السنوي نحو ٣ في المائة سنوياً، أما في الجمهورية العربية السورية فقد بلغ نحو ٦ر١ في المائة. وتجدر الاشارة الى أن معظم مدخلات انتاج الدواجن هي مدخلات مستوردة، إلا أنها أصبحت بمثابة صناعة تعتمد على عمالة محلية ولها أسواق داخلية لمنتجاتها وذلك كمحاولة لاحلال الانتاج المحلي محل الواردات.

ويجب التنويه الى أن زيادة الانتاج الزراعي في الآونة الأخيرة قد جاءت بتكاليف مرتفعة، وهي تكاليف لا تتعلق فحسب بالانتاج نفسه، من مدخلات وغيرها، بل تتعلق أيضاً باستخدام الموارد. فهناك استنزاف للموارد المائية الجوفية في كل من الجمهورية العربية السورية والأردن، كما حدث تملح للتربة في مساحات كبيرة من أراضي العراق. بيد أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار دائماً، عندما يقرر أي بلد زيادة انتاجه أن يراعي موضوع اجهاد عناصر البيئة الزراعية وذلك للمحافظة على الموارد المتاحة وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار.

(أ) <u>انتاج الحبوب</u>

قدر انتاج الحبوب في البلدان المشمولة بالدراسة بنحو ١ر٩ مليون طن في عام ١٩٩٣ محققاً بذلك معدل نمو سنوي قدره ٢ر٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣، وارتفع انتاج القمح بهذا المعدل تقريباً ليصل الى نحو ٥ ملايين طن[٥]. والجمهورية العربية السورية هي أكبر بلد منتج للحبوب بين البلدان المشمولة بالدراسة، حيث أن انتاجها يمثل نحو ٥ر٦٢ في المائة من اجمالي الانتاج في تلك البلدان، وأصبح لديها فائض للتصدير من الشعير كما أنها أصبحت مكتفية ذاتياً بالنسبة للقمح. غير أنه بسبب زيادة نسبة القمح الصلد في الانتاج الى أكثر من ٦٠ في المائة وانخفاض طاقة المطاحن كانت الجمهورية العربية السورية تضطر لاستيراد دقيق القمح من الخارج. وفي الآونة الأخيرة تغلبت الجمهورية العربية السورية على هذه المشكلة وذلك من خلال طحن القمح في لبنان وانشاء مطاحن جديدة[٦]. وفي العراق بلغ انتاج الحبوب نحو ٣ ملايين طن محققاً معدل نمو سنوي قدره ٢ر٤ في المائة في نفس الفترة الزمنية السابقة. ويرجع ارتفاع معدل النمو في انتاج الحبوب في العراق الى الاجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة لتخفيف حدة الحظر الاقتصادي، مثل زيادة المساحة المزروعة بالحبوب ورفع أسعار الشراء من المزارعين، ويأتي ذلك في ظل النقص في المدخلات الزراعية خاصة الكيماويات والبذور. أما بالنسبة لكل من الأردن ولبنان فإن انتاجهما من الحبوب منخفض وبلغ نحو ٨٣ ألف طن و٧٥ ألف طن على التوالي. ويرجع ذلك الى أن الحبوب لا تزرع في المناطق المروية بل في المناطق المطرية، وبالتالي يتذبذب الانتاج طبقاً لمعدلات سقوط الأمطار. وباستثناء العراق، الذي ينتج الأرز ويمثل نسبة قليلة من الاستهلاك المحلي، فإن باقي البلدان المشمولة بالدراسة تعتمد على استيراد الأرز من الخارج لاستيفاء الاحتياجات المحلية منه.

---

(٥) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣. مرجع سبقت الاشارة اليه.

(٦) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٤.

(ب) انتاج الخضر والفواكه

تنتج البلدان المشمولة بالدراسة كميات كبيرة من الخضر والفواكه ولديها فائض للتصدير الى الخارج. وقد قدر انتاج الخضر بنحو ١ر٦ مليون طن وانتاج الفواكه بنحو ٤ر٤ مليون طن في عام ١٩٩٣. وبلغ معدل النمو السنوي نحو ٢ر٠ في المائة و٣ر٣ في المائة للخضر والفواكه، على التوالي، خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣. ويعد العراق أكبر منتج للخضر والفواكه في البلدان المشمولة بالدراسة، إذ ان انتاجه يمثل نحو ٧ر٤٣ في المائة من الخضر ونحو ٨ر٣٥ في المائة من الفواكه وذلك من اجمالي الانتاج في البلدان المشمولة بالدراسة. ويتميز العراق بانتاج تمور من النوعيات الجيدة ولديه فائض للتصدير منها، وبلغ انتاجه من التمور أكثر من ٦٠٠ ألف طن في عام ١٩٩٣. وتأتي الجمهورية العربية السورية في المرتبة الثانية في انتاج الخضر والفواكه، حيث ان انتاجها يمثل نحو ٣٠ في المائة من الخضر ونحو ٣٥ في المائة من الفواكه وذلك من جملة الانتاج في الدول المشمولة بالدراسة. أما الانتاج في كل من الأردن ولبنان فانه يكاد يكون متساوياً في مجال الخضر، وهو في حدود ٨٠٠ ألف طن، أما بالنسبة للفواكه فإن انتاج لبنان يصل الى نحو مليون طن وانتاج الأردن نحو ٢٤٤ ألف طن، وذلك كما هو موضح في الجدول ٥.

وتجدر الاشارة الى ان التنوع المناخي في منطقة البلدان المشمولة بالدراسة مفيد جداً في مجال انتاج الخضر. فعلى سبيل المثال تنتج البندورة في الأردن في منطقة الأغوار في فصل الشتاء حيث يكون الجو ملائماً في هذه المنطقة للانتاج، في حين يكون هناك عجز في الانتاج في باقي الدول. وهذا يعني انه يمكن الاستعانة بالبندورة المنتجة في الأردن في ذلك الوقت والتي تكون أسعارها ملائمة مقارنة بأسعار الانتاج المحلي في البلدان المجاورة. كذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مبدأ الميزة النسبية في الانتاج خاصة في انتاج الفواكه. وعلى سبيل المثال فإنه اذا كان لدى لبنان ميزة نسبية في انتاج التفاح تؤهله لتصديره بأسعار ملائمة (نظراً لانخفاض التكاليف) فلماذا يتم اهدار الموارد الأرضية والمائية في البلدان المجاورة لانتاجه وبأسعار مرتفعة؟

(ج) المنتجات الحيوانية

حققت البلدان المشمولة بالدراسة انجازاً جيداً في مجال انتاج المنتجات الحيوانية، فقد سجل الانتاج في تلك البلدان، بشكل عام، نمواً ايجابياً في كافة المنتجات بلغ أقصاه في انتاج لحوم الدواجن والبيض وبلغ نحو ٢ر٤ في المائة و١٨ في المائة على التوالي سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣. أما بالنسبة للحوم المذبوحات أو اللحوم الحمراء واللبن فقد بلغ معدل النمو في انتاجها نحو ١ر٢ في المائة و٣ر٢ في المائة على التوالي وذلك كما هو موضح في الجدول ٦.

وفي مجال انتاج اللحوم الحمراء، أو بمعنى أدق لحوم المذبوحات، فإن الجمهورية العربية السورية والعراق ينتجان معظم الكمية المنتجة منها، حيث بلغت نحو ١٨٩ ألف طن و١٧٩ ألف طن بما يمثل نحو ٤ر٣٤ في المائة و٥ر٣٢ في المائة على التوالي من اجمالي انتاج البلدان المشمولة بالدراسة من اللحوم الحمراء. وفي مجال انتاج لحوم الدواجن يأتي العراق كأكبر دولة منتجة منها حيث يمثل انتاج نحو ٣٦ في المائة من اجمالي الانتاج في البلدان المشمولة بالدراسة، وان كان هذا الانتاج قد انخفض بنحو ٣ر١ في المائة سنوياً. وفي مجال انتاج اللبن تأتي الجمهورية العربية السورية في المقدمة، حيث ان انتاجها قدر بنحو ٤ر١ مليون طن، بما يمثل نحو ٣ر٦١ في المائة من اجمالي انتاج اللبن في البلدان المشمولة بالدراسة، ويأتي بعدها العراق بانتاج بلغ نحو ٥٣٠ ألف طن. أما فيما يتعلق

بانتاج البيض فان الجمهورية العربية السورية ولبنان يأتيان في المقدمة حيث بلغ الانتاج نحو ٧٠ ألف طن و ٦١ ألف طن، بما يمثل نحو ٥ر٣٠ في المائة و٦ر٢٦ في المائة على التوالي.

وقد تحقق لدى بعض البلدان المشمولة بالدراسة اكتفاء ذاتي من بعض المنتجات الحيوانية وخاصة نحو الدواجن والبيض.

(د) أوضاع الغذاء في البلدان المشمولة بالدراسة

بعد عرض الامكانيات المتاحة من موارد أرضية ومائية ووضع الانتاج الزراعي سيتناول هذا الجزء انتاج واستهلاك الغذاء في البلدان المشمولة بالدراسة. وبتقدير معدل النمو في كل بلد من تلك البلدان تبين أن انتاج الغذاء بوجه عام (من كافة السلع الغذائية) فيها قد بلغ نحو ٣ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٦٩/ ١٩٧١-١٩٨٨/ ١٩٩٠، في حين بلغ معدل النمو في استهلاك الغذاء نحو ٢ر٥ في المائة سنوياً في نفس الفترة الزمنية، أي أن معدل النمو في الاستهلاك يفوق معدل النمو في الانتاج. وهذا راجع أساساً الى ارتفاع معدل الزيادة في عدد السكان، وهو معدل تجاوز ٣ في المائة، بالاضافة الى ارتفاع الدخول الفردية في تلك البلدان بما ساعد على زيادة معدل النمو في الاستهلاك.

ونتيجة لذلك فان نسبة الاكتفاء الذاتي قد انخفضت انخفاضا شديدا من حوالي ١ر٦٧ في المائة في المتوسط في الفترة ١٩٦٩- ١٩٧١ الى نحو ٢ر٤٥ في المائة في المتوسط في الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٠، كما هو موضح في الجدول ٧. وهذا يعني ان البلدان المشمولة بالدراسة تعتمد في توفير نمو ٥٥ في المائة من احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الغذائية على الاستيراد من الخارج، وقد جاء هذا الوضع نتيجة لتسارع النمو السكاني بوتيرة كبيرة تفوق النمو في انتاج الغذاء في تلك البلدان. واذا ما استمر الوضع على ما هو عليه فإن ذلك سوف يخلق مشكلة كبيرة في المستقبل.

ويبين الجدول ٨ الاكتفاء الذاتي من كل سلعة على حدة؛ ويلاحظ من الجدول ان الجمهورية العربية السورية والأردن لديهما وبفائض في الخضر، وفي حين تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي منها ٩٠ في المائة في كل من لبنان والعراق. وفي مجال الفواكه هناك اكتفاء ذاتي منها لكافة البلدان المشمولة بالدراسة وبفائض يمكن تصديره. وبالنسبة للحبوب فإن نسبة الاكتفاء الذاتي مرتفعة في الجمهورية العربية السورية ومنخفضة في باقي البلدان. وبالنسبة للحوم الحمراء فإن الجمهورية العربية السورية تكاد تكون مكتفية ذاتياً، وترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي في العراق ولبنان وتنخفض في الأردن. أما بالنسبة للحوم الدواجن فإن النسبة ترتفع في كافة البلدان، كما أصبح لدى الجمهورية العربية السورية فائض منها. وفيما يتعلق بالأسماك فإنه يكاد يكون هناك اكتفاء ذاتي في لبنان والعراق والجمهورية العربية السورية، وتنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي كثيرا في الأردن. والوضع بالنسبة للبيض مماثل للوضع بالنسبة للأسماك، إذ تحقق فائض في انتاجه في كل من لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منه ٩٠ في المائة في العراق. وبالنسبة للبن فقد تحقق اكتفاء ذاتي وفائض في الأردن ونسبة مرتفعة للاكتفاء الذاتي منه في الجمهورية العربية السورية، ونسبة منخفضة في كل من لبنان والعراق. أما بالنسبة للسكر فإن الجمهورية العربية السورية هي وحدها التي ترتفع فيها نسبة الاكتفاء الذاتي لتصل الى ٢٧ في المائة، أما في باقي البلدان فإن نسبة الاكتفاء الذاتي متدنية نظراً لانخفاض الانتاج من بنجر السكر وهو الذي يمكن زراعته في البلدان المشمولة بالدراسة لانتاج السكر.

## الجدول ٥- كمية الانتاج ومعدلات النمو للحبوب والقمح والخضروات والفواكه في البلدان المشمولة بالدراسة خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٣ و١٩٩٢-١٩٩٣

| البلد | الحبوب | | | القمح | | | الخضر | | | الفواكه | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الانتاج (بآلاف الأطنان) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | | الانتاج (ألف طن) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | | الانتاج (ألف طن) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | | الانتاج (ألف طن) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | |
| | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ |
| العراق | ٣٢٥٤ | ٢ر٤ | ٥ر٩ | ١١٨٧ | ١ر٩ | ٠ر١٨ | ٢٦٨١ | ٠ر١ | ٧ر٣ | ١٥٥٩ | ١ر٣ | ١ر٣ |
| الأردن | ٨٣ | ٨ر٠ | (٣ر٤٤) | ٥٣ | (٦ر١) | (٣ر٢٩) | ٨١٤ | ٤ر٤ | ٠ر١ | ٢٤٤ | ٩ر٣ | (٢ر١) |
| لبنان | ٧٥ | ٧ر٩ | (٦ر٢) | ٥٠ | (٨ر٨) | (٨ر٣) | ٨١١ | ٦ر٧ | ٧ر٨ | ١٠٠٧ | ٣ر٠ | ٦ر٣ |
| الجمهورية العربية السورية | ٥٦٧٧ | ٩ر٢ | ١ر٣٠ | ٣٧٠٠ | ٥ر٣ | ٥ر٢١ | ١٨٢٣ | (٦ر٠) | ٧ر٢ | ١٥٤١ | ٦ر٥ | ٩ر٢ |
| الدول المشمولة بالدراسة | ٩٠٨٩ | ٣ر٢ | ٢ر٢٠ | ٤٩٩٠ | ١ر٣ | ٤ر١٩ | ٦١٢٩ | ٠ر٢ | ٧ر٣ | ٤٣٥١ | ٧ر٣ | ٨ر٢ |

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

- الأرقام الواردة بين قوسين تعني معدلات نمو سالبة.

## الجدول ٦- كمية الانتاج ومعدلات النمو للمنتجات الحيوانية في البلدان المشمولة بالدراسة خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٣ و١٩٩٢-١٩٩٣

| البلد | اللحوم الحمراء | | | لحوم الدواجن | | اللبن | | البيض | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الانتاج (بآلاف الأطنان) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | | الانتاج (ألف طن) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | الانتاج (ألف طن) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | الانتاج (ألف طن) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | |
| | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ |
| العراق | ١٧٩ | (٥ر١) | ٩ر٤٠ | ١١٠ | (٣ر١) | ٥٣٠ | (٨ر٠) | ٤٧ر٥ | ١ر٠ | ٥ر٥ |
| الأردن | ٩٧ | ٧ر٦ | ٠ر٠ | ٨٠ | ٨ر٣ | ١٥٧ | ١١ر٣ | ٥١ر٠ | ٦ر٤ | ٥ر٨ |
| لبنان | ٨٦ | ١ر١ | ١ر٢ | ٥٦ | ١ر٠ | ١٨٣ | ١ر٣ | ٦١ر٠ | ١ر٨ | ١ر٧ |
| الجمهورية العربية السورية | ١٨٩ | (٧ر٠) | ٥ر٦ | ٦٠ | (٢ر٢) | ١٣٨٠ | ٢ر٧ | ٧٠ر٠ | (١ر١) | ٧ر٣ |
| الدول المشمولة بالدراسة | ٥٥١ | ١ر٢ | ٩ر١٢ | ٣٠٦ | ٢ر٤ | ٣٢٥٠ | ٢ر٣ | ٢٢٩ر٥ | ١ر٨ | ٥ر٠ |

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

- الأرقام الواردة بين قوسين تعني معدلات نمو سالبة.

## الجدول ٥- كمية الانتاج ومعدلات النمو للحبوب والقمح والخضروات والفواكه في البلدان المشمولة بالدراسة خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٣ و١٩٩٢-١٩٩٣

| البلد | الحبوب | | | القمح | | | الخضر | | | الفواكه | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الانتاج (بآلاف الأطنان) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | | الانتاج (ألف طن) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | | الانتاج (ألف طن) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | | الانتاج (ألف طن) ١٩٩٣ | معدل النمو بالنسبة المئوية | |
| | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ | | ١٩٨٠ ١٩٩٣ | ١٩٩٢ ١٩٩٣ |
| العراق | ٣٢٥٤ | ٢ر٤ | ٥ر٩ | ١١٨٧ | ١ر٩ | ٠ر١٨ | ٢٦٨١ | ٠ر١ | ٧ر٣ | ١٥٥٩ | ١ر٣ | ١ر٣ |
| الأردن | ٨٣ | ٨ر٠ | (٣ر٤٤) | ٥٣ | (٦ر١) | (٣ر٣٩) | ٨١٤ | ٤ر٤ | ٠ر١ | ٢٤٤ | ٣ر٩ | (٢ر١) |
| لبنان | ٧٥ | ٧ر٩ | (٦ر٢) | ٥٠ | (٨ر٨) | (٨ر٣) | ٨١١ | ٦ر٧ | ٧ر٨ | ١٠٠٧ | ٠ر٣ | ٣ر٦ |
| الجمهورية العربية السورية | ٥٦٧٧ | ٩ر٢ | ١ر٣٠ | ٣٧٠٠ | ٥ر٣ | ٥ر٢١ | ١٨٢٣ | (٦ر٠) | ٧ر٢ | ١٥٤١ | ٦ر٥ | ٩ر٢ |
| الدول المشمولة بالدراسة | ٩٠٨٩ | ٣ر٢ | ٢ر٢٠ | ٤٩٩٠ | ١ر٣ | ٤ر١٩ | ٦١٢٩ | ٠ر٢ | ٧ر٣ | ٤٣٥١ | ٧ر٣ | ٨ر٢ |

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

- الأرقام الواردة بين قوسين تعني معدلات نمو سالبة.

## الجدول ٧- معدل النمو في انتاج واستهلاك الغذاء ونسبة الاكتفاء الذاتي منه في البلدان المشمولة بالدراسة (نسبة مئوية)

| البلد | معدل النمو السنوي في انتاج الغذاء ١٩٧١/١٩٦٩ ١٩٩٠/١٩٨٨ | معدل النمو السنوي في استهلاك الغذاء ١٩٧١/١٩٦٩ ١٩٩٠/١٩٨٨ | نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء ١٩٧١/١٩٦٩ | نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء ١٩٩٠/١٩٨٨ |
|---|---|---|---|---|
| العراق | ١ر٤٤ | ٥ر٣٧ | ٧٢ر٠ | ٣٤ر٩ |
| الأردن | ١ر٥٥ | ٦ر٧٥ | ٤٥ر٠ | ١٧ر٤ |
| لبنان | ١ر٨٦ | ١ر٨٧ | ٣٢ر٨ | ٣٢ر٧ |
| الجمهورية العربية السورية | ٤ر٧٣ | ٥ر٣٩ | ٧٨ر١ | ٦٩ر٢ |
| البلدان المشمولة بالدراسة | ٣ر٠٠ | ٥ر٢٠ | ٦٧ر١ | ٤٥ر٢ |

المصدر: حسبت من: FAO: Printout of AGROSTAT, 1994.

## الجدول ٨- النسب المئوية للاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية في البلدان المشمولة بالدراسة (عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣)

| البلد | لبنان | | الجمهورية العربية السورية | | الأردن | | العراق | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩٢ | ١٩٩٣ |
| مجموعة الحبوب | ١١ر٩٣ | ١٢ر٨٥ | ٧٩ر٤٠ | ٨٣ر٣٥ | ١٣ر٠١ | ٦ر٦٢ | ٣٩ر٩١ | ٥٢ر٠٥ |
| القمح | ١٣ر٠٦ | ١٧ر٣٣ | ٩٨ر٢٥ | ٩٨ر٠٤ | ١٨ر١٣ | ٩ر٢٣ | ٣٥ر٢٩ | ٤٢ر٥٦ |
| الذرة الشامية | ٢ر٦٥ | ٢ر٨٨ | ٥٧ر٣٣ | ٣١ر٣٧ | ٥٢ر٠ | ٠ر٣١ | ١٠٠ر٠٠ | ١٠٠ر٠٠ |
| الأرز | ٠ر٠٠ | ٠ر٠٠ | ٠ر٠٠ | ٠ر٠٠ | ٠ر٠٠ | ٠ر٠٠ | ٣٣ر٣٣ | ٣٩ر١٩ |
| الشعير | ٣٦ر٣٢ | ٣٥ر٢٩ | ٩٣ر٠٠ | ١٠٥ر١٤ | ٢٦ر٠٣ | ٨ر٤٠ | ٨٠ر٠٠ | ٩٠ر٧٧ |
| البطاطا | ٧٩ر٨٩ | ٨٧ر٥٥ | ١٤٤ر٧٥ | ١١٣ر٧٠ | ١٠٠ر٩٤ | ٩٧ر٩٧ | ٩٠ر١٦ | ٨٧ر٧٧ |
| البقوليات | ٦٤ر٠٢ | ٧٢ر٠٩ | ١١٢ر٠٢ | ١٥١ر٦٧ | ٢٧ر٥١ | ٢٤ر١٠ | ٣٥ر٩٠ | ٢٩ر٩٣ |
| الخضر | ٩٦ر٧٤ | ٩٣ر٣٢ | ١٠٧ر١٠ | ١١٢ر٥٨ | ١٢٥ر٢٨ | ١٢٠ر١٨ | ٩٧ر١٧ | ٩٧ر٠٦ |
| الفاكهة | ١١٢ر١٥ | ١٠٩ر٦٥ | ١٠١ر٩٤ | ١٠٣ر١١ | ١٠٥ر٥٥ | ١١٨ر٠٣ | ١٠٠ر٨٦ | ٩٩ر٥٢ |
| السكر المكرر | ٠ر٩١ | ٣ر٤٠ | ٣٤ر٥١ | ٢٧ر٣٧ | ٠ر٠٠ | ٠ر٠٠ | ٦ر٢٥ | ٦ر٥٠ |
| زيوت وشحوم | ٤٩ر٣٣ | ٢٧ر٣٦ | ٨٢ر٩٩ | ٦٩ر١٧ | ٢٢ر٣٠ | ١٣ر٥٠ | ١٨ر٧٩ | ١٢ر٣١ |
| اللحوم (جملة) | ٧٣ر٩٧ | ٧٧ر٨٠ | ٩٩ر٤٥ | ٩٨ر٨٧ | ٦٦ر٢٤ | ٦٧ر٣٠ | ٧٩ر٥٧ | ٨٥ر١٥ |
| اللحوم الحمراء | ٥٣ر٧٣ | ٥٨ر٣٨ | ٩٩ر٠٣ | ٩٨ر٠٩ | ٣١ر٦٤ | ٣٠ر٦٥ | ٦٨ر٦٩ | ٧٦ر٩٢ |
| اللحوم البيضاء | ٩٢ر٤٤ | ٩١ر٤٣ | ١٠٠ر٢٢ | ١٠٠ر١٧ | ٨٩ر٩٠ | ٩٢ر٣٤ | ٩٤ر٣٤ | ٩٦ر٣٩ |
| الأسماك | ١٠٠ر٠٠ | ١٠٠ر٠٠ | ٩٦ر٣٦ | ٩٨ر٨١ | ٣ر٣٦ | ٣ر٢٢ | ١٠٠ر٠٠ | ١٠٠ر٠٠ |
| البيض | ٩٩ر١٧ | ١٠٠ر٧١ | ١٠٣ر٧٠ | ١٠٤ر٩٨ | ١١١ر٧٨ | ١٠٥ر٢٧ | ٧٤ر٧٩ | ٩٠ر٩٥ |
| الحليب السائل | ٣٨ر١٩ | ٣٣ر٩٠ | ٩١ر٣٥ | ٨٥ر٣٣ | ١١٣ر٠٣ | ١٤٢ر٠٩ | ٥٢ر٨٩ | ٦٢ر١٧ |

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصاءات الزراعية لعام ١٩٩٤، الخرطوم، ١٩٩٤ والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٥.

## ثانياً - السياسات الزراعية للبلدان المشمولة بالدراسة

إن السمة العامة للسياسات الزراعية في البلدان المشمولة بالدراسة في الوقت الحاضر تتمثل في التحول الظاهر من القطاع العام الى القطاع الخاص في ادارة وتنفيذ المشاريع الزراعية. ففي لبنان والأردن كان القطاع الخاص، ولا يزال، هو المسيطر والمالك لجميع وسائل الانتاج الزراعي، بما فيها الأراضي الزراعية (ما عدا القليل الذي يعود ريعه للبلديات والادارات المحلية ووزارة الزراعة في كلا البلدين).

وكانت الدولة في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق تشرف، بواسطة القطاع العام وما يمتلكه من اراض زراعية لم توزع على المزارعين ومن خلال برامج الاصلاح الزراعي، على وسائل الانتاج بما في ذلك استيراد المستلزمات الزراعية وتوزيعها (الأسمدة والأدوية والبذور المؤصلة)، وتحديد نمط الانتاج وشرائه من المزارعين بأسعار يحددها المجلس الزراعي الأعلى، وكانت الدولة هي المهيمن على غالبية القطاع الزراعي.

وكانت السياسات الزراعية في العراق تعتمد على القطاع العام في التخطيط وفي ادارة القطاع الزراعي والتنفيذ والادارة. غير أن هذه التجربة، وعلى الرغم من تكلفتها الباهظة، لم تُعطِ المردود المنتظر منها. فقد كان هناك نمو زراعي وتنمية ريفية متوازنة، ولكن المردود لم يكن بمستوى التكاليف التي تكبدتها الحكومة، والتي اقتطعتها من عائدات النفط، للنهوض بالانتاج الزراعي والانعاش الريفي. ولذا، فقد قامت الحكومة بعد عام ١٩٨٧ بإعطاء الكثير من الصلاحيات للقطاع الخاص في تحمل اعباء التنمية الزراعية والريفية وسمحت بتأجير الأراضي التابعة للاصلاح الزراعي. وقد اصبحت الاراضي المؤجرة لهذا القطاع في حدود ٥٥٥٠٠٠٠ دونم أي ما يوازي ١٣٧٥٠٠٠ هكتار، وهي مساحة كان ٤٢٠٠٠ هكتار منها مزارع دولة[٧].

وفي الجمهورية العربية السورية، وابتداء من عام ١٩٨٨، تم اعداد الدراسات لمراجعة وتقييم سياسات التنمية الزراعية، فيما يتعلق بتدخل القطاع العام في تنفيذ المشاريع الزراعية، والتخطيط والتوجيه والارشاد الزراعي، وتقدير كفاءة وفعالية تلك السياسات. وقد تبين ان الكثير من المشروعات الزراعية التي تديرها الحكومة لم تحقق اهدافها وذلك إما بسبب عدم جدواها الاقتصادية أو بسبب القصور في الادارة المزرعية أو ادارة المشروع ذاته، أو بسبب عدم تمكن الانتاج الزراعي السوري من المنافسة وولوج الاسواق الخارجية. وقد تبين أيضا أن السياسة السعرية وحدها لا يمكن ان تؤتي ثمارها المرجوة اذا لم تكن مدعمة بسياسة لرفع الانتاجية عن طريق رفع كفاءة البحوث العلمية والارشاد الزراعي، وأنه يجب اعطاء الحوافز للمبادرة الفردية حتى تتمكن من الانتاج المثمر الذي يأتي بالعائد والربح على المستثمر الفردي. وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ صدر القانون رقم ١٠ الخاص بتشجيع الاستثمار لدعم وتشجيع المستثمرين العرب و الاجانب لزيادة استثماراتهم في جميع القطاعات ومنها الزراعة.

ويمكن القول حاليا بأن السياسات الزراعية في البلدان المشمولة بالدراسة قد اصبحت تتجه الى آلية السوق الحرة أكثر من اتجاهها الى الاقتصاد الموجه او تخطيط الدولة. وهذا لا يعني انه ليس

---

(٧) الدونم العراقي يساوي ٢٥٠٠ متر مربع بخلاف الدونم في كل من لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن الذي يقدر بألف متر مربع تقريبا، وهو بالتحديد ٩٢٧ متراً مربعاً.

للدولة دور في عملية الانماء والتخطيط الزراعي، بل ان العكس هو الصحيح. فدور الدولة سيكون في دعم وتشجيع القطاع الخاص بدلا من ان تكون مزاحما له، وسيبقى دورها هاما كبيرا في وضع السياسات التي تؤدي الى تشجيع الابحاث العلمية الزراعية، والارشاد الزراعي، والتسليف الزراعي، وتحسين الجودة والنوعية، والمحافظة على البيئة. وليس من الضروري في مثل هذه الحالة أن يدير موظفو الدولة المزارع التي تعود ملكيتها للدولة. وقد تقتصر عمليات الدعم على الحد الأدنى الذي لا يؤدي الى خلل وعدم توازن في السوق. وفيما يلي استعراض شبه كامل للسياسات الزراعية المتبعة في البلدان الأربعة التي تتألف منها مجموعة الدول المشمولة بالدراسة.

## ألف- السياسات السعرية الزراعية

في كل من لبنان والأردن، تحدد الأسعار الزراعية في معظمها بتفاعل قوى العرض والطلب، ولكن الحكومة في الأردن ممثلة في وزارة التموين تقوم بشراء جزء من محاصيل القمح والشعير والعدس باسعار تحددها الحكومة سلفا وتترك للمزارعين حرية البيع لوزارة التموين اختياريا، دون أن يكون هناك الزام للمزارعين لتوريد كميات محددة بالاسعار التي تضعها الحكومة. وقد كانت هذه الأسعار أعلى من الاسعار العالمية بالنسبة للقمح. أما أسعار الشعير التي وضعتها الحكومة في الأردن فقد تبين اجمالا انها أدنى من الأسعار العالمية. وهذا ما اثبتته الدراسة التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن السياسات الزراعية في الأردن، في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٩. كانت الحكومة في تلك الفترة تبيع الحبوب العلفية و خاصة الشعير، الى مربي الماشية بأسعار تقل عن السعر الذي تشتري به هذه الحبوب من المزارعين وذلك ضمن سياسة لتشجيع المزارعين على تربية العجول وزيادة انتاج اللحوم الحمراء. غير أن هذه السياسة كانت تتناقض مع سياسة اخرى كانت تتبعها الحكومة في استيراد اللحوم المجمدة لبيعها الى المستهلكين باسعار مدعمة(٨).

أما السياسة السعرية للانتاج الزراعي في لبنان فهي مشابهة لسياسة الأردن فيما يتعلق بانتاج القمح، ويضاف اليها الدعم المخصص لانتاج الشمندر السكري وزراعة التبغ، التي تخصص لها الحكومة اللبنانية ما يوازي ١٢ مليون دولار أمريكي للشمندر السكري و ١٦ مليون دولار امريكي للتبغ بالاضافة الى ما يقارب من ٣ ملايين دولار تخصص كدعم لزراعة القمح.

غير أن هذه السياسة السعرية التي تهدف الى دعم الانتاج الزراعي للمحاصيل الزراعية الهامة لم تحقق النتيجة المرجوة منها ولم تنجح الا في الجمهورية العربية السورية حيث تتدخل الدولة في سياسة الانتاج وحيث كانت الأسعار التي وضعتها الحكومة لدعم هذا الانتاج جد مشجعة وأعلى مما في كانت في أي من البلدان الأخرى، مما انعكس ايجابيا على المساحات المزروعة قمحا وزاد الانتاج عاما بعد آخر حتى وصل في عام ١٩٩٣ الى ما يقارب ٣٦٢٧ ألف طن. وهذا واضح في الجدول التالي:

ووفقا للاحصاءات الواردة في نشرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية تبين ان السعر الذي وضعته الحكومة السورية لسنة ١٩٩٣ كان في حدود ٢٥١ دولارا للطن، بينما كان يتراوح بين ٢٠٠ دولارا و ٢٢٠ دولارا للطن في كل من الأردن ولبنان.

---

(٨) راجع: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة السياسات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية، روما ١٩٩٣، سلسلة ١١٧.

الجدول ٩- المساحات وانتاج القمح في البلدان المشمولة بالدراسة
(المساحة الف هكتار، والانتاج الف طن)

| البلد | سنة ١٩٦٣/١٩٦١ | | سنة ١٩٩٠/١٩٨٦ | | سنة ١٩٩١ | | سنة ١٩٩٢ | | سنة ١٩٩٣ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مساحة | انتاج | مساحة | انتاج | مساحة | انتاج | مساحة | انتاج | مساحة | انتاج |
| لبنان | ٦٤ | ٦٨ | ٢١ | ٣١ | ٢٦ | ٥٩ | ٢٧٥ | ٦١ | ٢٩ | ٦٧ |
| الجمهورية العربية السورية | ١٤٣٠ | ١١٠٧ | ١١٩٣ | ١٧٥٧ | ١٢١٢ | ٢٣٥٠ | ١٣٨١ | ٣٠٤٥ | ١٣٨٥ | ٣٦٢٧ |
| الأردن | ٢٥٥ | ٩٠١ | ٩١ | ٩٢ | ٥١ | ٥٨ | ٨٦ | ١٢٢ | ٧٣ | ٦٨٠ |
| العراق | ١١١٧ | ٨١٠ | ١١١٦ | ٨٧٥ | ٢٥١٧ | ١٤٧٦ | ١٠٠٠ | ٦٠٠ | ١٤١٤ | ٩٩٦ |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ١٩٩٤.

## باء- سياسات الاقراض الزراعي

تنبهت حكومات البلدان المشمولة بالدراسة منذ زمن بعيد لأهمية التسليف والاقراض الزراعي في عملية التنمية الزراعية، والى ضرورة وقيام الحكومات بانشاء مصارف حكومية مؤهلة لتقوم بعملية الاقراض الزراعي المؤسسي، وبالأخص لصغار المزارعين ومربي الماشية الذين لا يمكنهم دفع الفوائد العالية السائدة في السوق الحرة والذين هم بحاجة الى الارشاد والتوجيه الزراعي لكي يتمكنوا من الانتاج بكفاءة عالية ومن تسويق انتاجهم وتصريفه بهامش ربح يؤمن لهم الاستمرار والديمومة في اعمالهم الزراعية. ويضاف الى ذلك ان حكومات تلك البلدان اصبحت مقتنعة بأن الزراعة اذا ما تركت الى آلية السوق لا يمكنها اللحاق بباقي القطاعات الاقتصادية كالصناعة والتجارة والخدمات والمصارف والتأمين وغيرها من القطاعات حيث الربحية والعائد على الرأسمال المستثمر اعلى كثيرا مما هما في القطاع الزراعي.

وبناءً على ذلك فقد انشئت في المنطقة المصارف الزراعية التالية:

١- في العراق: أنشىء المصرف الزراعي التعاوني سنة ١٩٤٨.

٢- في لبنان: تأسس مصرف التلسيف الزراعي الصناعي والعقاري، منذ سنة ١٩٥٠. إلا أنه اعطى الأولوية في قروضه للقطاع العقاري والصناعي بدلا من القطاع الزراعي. وقد تنبهت الحكومة الى هذا الوضع فانشأت سنة ١٩٩٢ مصرفاً جديداً هو المصرف الوطني للإنماء الزراعي ومصرفاً آخر للانماء الصناعي ومصرفا للاسكان على أساس تخصيص كل مصرف في قطاعه، وذلك بالاضافة الى الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني الذي قدم خدمات جليلة في الماضي للقطاع الزراعي ولكنه أصبح مجمداً في الوقت الحاضر.

٣- في الأردن: كانت هناك وحتى بداية السبعينيات، ثلاث مؤسسات تعنى بالاقراض الزراعي: الأولى هي مؤسسة الاقراض الزراعي، والثانية هي اتحاد المزارعين في وادي الأردن، والثالثة هي المنظمة التعاونية الأردنية. وقد ادمجت عملية الاقراض لهذه المؤسسات في مؤسسة الاقراض الزراعي وذلك بموجب برنامج الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية.

٤- وفي الجمهورية العربية السورية: يقدم المصرف الزراعي التعاوني القروض للمزارعين بأسعار فائدة مدعمة، وهي تقل عن اسعار الفائدة التي تعتمدها المصارف التجارية. وقد شكلت القروض القصيرة الاجل نحو ٧٠ في المائة من مجموع القروض التي قدمها المصرف في التسعينيات، وكان العامل الأهم هو إدخال التكنولوجيا الحديثة في الزراعة السورية. كذلك فإن القروض الممنوحة لثلاثة محاصيل رئيسية هي القمح والشعير والقطن تمثل حوالي ٧٥ في المائة من القروض قصيرة الأجل الممنوحة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣. وفي هذا المجال فإن الملاحظات التالية يمكن ان تنطبق على بلدان المنطقة كافة بالنسبة لتحسين أداء الاقراض الزراعي:

(أ) يجب ألا تقتصر عملية الاقراض والتسليف الزراعي على المصارف الحكومية، بل يجب افساح المجال للمصارف التجارية ايضا للعمل في الريف والقيام بعمليات الاقراض للمزارعين وسكان الريف وذلك باتباع سياسة تشجيعية لهذه المصارف وعدم منافسة القطاع العام لها؛

(ب) تشجيع المزارعين وسكان الريف على ايداع ودائعهم في المصارف التي تعتمدها الدولة سواء اكانت مصارف تابعة للقطاع العام أو مصارف تجارية؛

(ج) الحد من الاعتماد على الفائدة المدعمة التي تأتي مزاحما ومنافسا للمصارف التجارية بما يزيد من احجام تلك المصارف عن المساهمة في عمليات اقراض المزارعين، بل يجب التوجه نحو الغاء دعم سعر الفائدة والاستعاضة عن ذلك بتسهيل حصول المزارعين على القروض وتقديم الخدمات لهم من الناحية الارشادية والتوجيهية كي يتمكنوا من الانتاج بصورة أكثر كفاءة؛

(د) يجب ان تعتمد الدولة سياسة توجيهية ومراقبة القطاع المصرفي ضمن قانون موحد للسياسة المصرفية؛

(هـ) اتباع منهج مرن بالنسبة للضمانات التي يقدمها صغار المزارعين للحصول على القروض الموسمية والتوسع ما أمكن في تقديم القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل؛

(و) اتباع منهج موحد، ووضع الحوافز العملية لتحصيل القروض من المزارعين، واقناع المزارع بأن التسليف الزراعي المؤسسي هو مساعدة تقدم اليه في شكل قرض تتوجب إعادته للمصرف وليس منحة لا ترد؛

(ز) التدريب وزيادة المهارات التي تُعنى بالتسليف الزراعي المؤسسي حتى تواكب التطور الحديث في الأساليب العلمية والنشاطات المصرفية المتطورة والتي لا يمكن الاستمرار والديمومة والمنافسة في هذا القطاع.

## جيم- سياسات البحوث العلمية والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا

إن المحور الأساسي لأي تقدم أو نمو في القطاع الزراعي يعتمد في الدرجة الأولى على البحوث العلمية الزراعية وتقدمها وعلى مؤسسات الإرشاد الزراعي وتوجيه المزارعين لنقل التكنولوجيا الحديثة الى مستوى المزرعة والمزارع. وعلى ذلك فإن السياسة التي تنتهجها بلدان المنطقة في حقل البحوث العلمية الزراعية والإرشاد الزراعي هي التي يعول عليها في مستقبل الزراعة والإنماء الزراعي. وقد قامت حكومات المنطقة باتخاذ سياسات ايجابية لبناء مؤسسات وهيئات البحث العلمي الزراعي وإدارات الإرشاد الزراعي في كل من لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن والعراق. وإضافة الى مؤسسات البحث العلمي والإرشاد التابعة لوزارات الزراعة والري في البلدان المشمولة بالدراسة هناك أيضا الجهود التي تقوم بها معاهد التعليم العالي الزراعية والمؤسسات والمعاهد العلمية الاقليمية القائمة في المنطقة ومنها مؤسسة المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا) والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

والمجال لا يتسع في هذه الدراسة لاستعراض انجازات هذه المعاهد والمؤسسات والمنظمات منذ إنشائها حتى الآن في مجال البحوث المائية، وإيجاد أصناف وانواع جديدة من المحاصيل الرئيسية كالقمح والشعير، وتأصيل بعض السلالات من الأبقار الحلوب والغنم العواسي، وإدخال تحسينات على بعض أصناف الخضر والفاكهة المستوردة من الخارج، ووضع خريطة للتربة الزراعية تشمل العالم العربي، وإنجاز العديد من الدراسات القيّمة للجدوى الاقتصادية والفنية لمشاريع الإنماء الزراعي في الوطن العربي. غير أنه لا بد من وقفة تأمل في سياسة البحث العلمي والارشاد الزراعي في هذه المنطقة، وهي سياسات يمكن تطبيقها على الوطن العربي ككل. وهذه الوقفة تبين ما يلي:

١- أن جميع المؤسسات والمنظمات القطرية والاقليمية، على الرغم مما أنجزته حتى الآن، بحاجة الى المزيد من الدعم المادي والمعنوي كي تتمكن من انجاز المزيد في المستقبل. والدعم المادي يتطلب بالدرجة الاولى زيادة الاعتمادات المالية التي تحتاجها هذه المؤسسات، وخاصة الهيئات الاقليمية، حتى تتمكن من استقطاب الكفاءات العلمية الخلاقة المتوفرة في العالم العربي والمهاجرة الى الخارج والتي تطلب العودة الى وطنها فيما لو توفرت لها الإغراءات المادية المناسبة. غير أن الحوافز المادية لا تكفي اذا لم تقترن بالحوافز المعنوية الضرورية، وأهمها أن يقيَّم الباحث العلمي بمستوى كفاءته العلمية وكيانه في المجتمع، وأن يكون تحديد المكافأة المادية والعلمية التي تقدم للباحث العلمي الزراعي مستنداً الى الإنجازات التي توصل اليها على أساس الانتاج الذي حققه.

٢- يجب أن تكون مفاهيم البحث العلمي في المنطقة متماشيه مع التطور الذي سيحدث في مجال الزراعة في المستقبل القريب والبعيد وذلك ضمن استراتيجية للتنمية الزراعية وخطة وسياسة زراعية مدروسة وبرامج واضحة المعالم. وهذه الخطة يجب أن تكون عملية بما فيه الكفاية وتأخذ في الاعتبار معوقات الإنماء الزراعي في المنطقة وتهدف الى ايجاد الحلول الناجعة لها، كما سبق وذكر في الفصول السابقة.

٣- يجب أن يكون هناك تحديد لأولويات البحث العلمي الزراعي وأن يتم التركيز على القضايا والمشاكل الأهم قبل التطلع الى القضايا والمشاكل الأخرى. وهذا يتطلب أن تكون استراتيجية البحث العلمي مواكبة للسياسة العامة للدولة واستراتيجية التنمية الزراعية المعتمدة لكل بلد على حدة واستراتيجية العمل المشترك المعتمدة من مجموعة دول المنطقة. ومن المفترض أن يكون الباحثون على

اتصال مستمر بالعالم الخارجي وأن يكونوا على معرفة بما تقوم به المعاهد العلمية العالمية وبما يحدث فيها من تطورات وذلك كي يواكبوا منجزاتها ويستخلصوا منها ما يمكن تنفيذه في دول هذه المنطقة ومراكز البحث فيها.

٤- يجب على مراكز ومؤسسات الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا في دول المشرق أن تكون على اتصال وثيق بمراكز وهيئات البحث العلمي، حتى تستند الى قاعدة معلومات موثوقة، وأن يكون لديها كوادر قادرة على تنفيذ الخطط والبرامج الانمائية الزراعية وأن تكون قادرة وباستمرار على استقطاب العناصر البشرية المدربة التي تمكنها من تنفيذ أعمالها بسهولة ويسر وأن تكون لديها القدرة على ايصال نتائج البحوث الى المزارعين.

٥- تعتبر مؤسسات الارشاد الزراعي مؤسسات ذات أهمية خاصة في نقل التكنولوجيا من إطار الأبحاث الى مستوى المزرعة والمزارع. غير أنه يلاحظ أن البلدان المشمولة بالدراسة، وكما هو الحال في مجال الإنماء الزراعي، ما تزال بحاجة الى المزيد من الكفاءات البشرية، والإمكانات المادية، ووسائل النقل والانتقال، وتوفير قاعدة المعلومات، والوسائل السمعية والبصرية حتى تتمكن من القيام بواجباتها.

## دال- سياسات التجارة الخارجية

إن الملامح العامة لسياسة الاتجار بالسلع الزراعية في بلدان المنطقة تتأثر تأثراً كبيراً بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة. وهذه الملامح تنعكس بالدرجة الأولى في مدى الحماية الموضوعة للمنتجات القطرية المحلية من خلال فرض مختلف القيود على استيراد السلع الزراعية من الدول الأخرى في المنطقة؛ ومستوى التعريفة الجمركية المفروضة على استيراد المنتجات الزراعية ومستلزمات الانتاج أو على تصدير بعض السلع، ومدى مساهمة العائدات الجمركية في تمويل الخزانة وحماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

وفيما يلي استعراض موجز للملامح العامة للسياسة المتبعة في البلدان المشمولة بالدراسة:

يتمتع لبنان بحرية تجارية وأسواق مفتوحة، ويقوم القطاع الخاص بمعظم الأعمال التجارية، تصديراً واستيراداً، ضمن نظام "الروزنامة الزراعية"، حتى لا يكون هناك إغراق للإنتاج الزراعي المحلي من المزاحمة الأجنبية، فيخضع الاستيراد في بعض أوقات السنة لنظام تراخيص الاستيراد المسبقة التي تصدرها وزارة الزراعة حسب حاجة الاستيراد والاستهلاك الداخلي ووفقاً لتطور الانتاج الداخلي، وحسب الظروف المناخية السائدة، وهو نظام يحظر استيراد الحمضيات والتفاح والصنوبر بسبب توفر انتاجها في لبنان أو من أجل قوانين الحجر الصحي الزراعي وللحماية من الأمراض الفيروسية والبكتيرية.

ويواجه لبنان بعض العوائق في تصدير منتجاته الزراعية. ومن أهم تلك العوائق ما يلي:

١- ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب ارتفاع مستوى الأجور وتكلفة المحروقات والمياه المستعملة للري.

٢- المنافسة التي يواجهها لبنان من البلدان المجاورة للمنطقة، وبالأخص تركيا وقبرص، في الأسواق التي يصدر اليها انتاجه من الفاكهة والخضر والبيض.

٣- التأخر في فتح أسواق جديدة غير تقليدية، وخاصة في أوروبا، أمام الانتاج الزراعي اللبناني.

أما في الجمهورية العربية السورية فقد قامت الحكومة مؤخراً بتنفيذ برنامج محلي للإصلاح الهيكلي الاقتصادي دون عقد اتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واتخذت الحكومة خطوات جادة في تنمية القطاع الزراعي وزيادة الانتاج، وهي خطوات أدّت الى زيادة نسب الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الزراعية. كذلك فإن استثمارات القطاع الخاص قد زادت في سنة ١٩٩١ بنسبة ٨٨ في المائة عما كانت عليه في سنة ١٩٩٠. ويقوم المجلس الزراعي بتحديد أسعار شراء المحاصيل الاستراتيجية، مثل القمح والشعير والقطن والشمندر السكري والتبغ، من المنتجين وفق أسس تحقق ربحاً للمزارع. وتقوم الدولة أيضاً بتحديد أسعار بيع مستلزمات الانتاج، وتضع سعراً تشجيعياً للعملات الصعبة التي يستورد القطاع العام والقطاع الخاص بموجبها مستلزمات الانتاج الزراعي كالأسمدة والعلاجات والآليات والمعدات الزراعية. كذلك فإن الحكومة تضع تحت تصرف المصدر ٧٥ في المائة من عائدات تصدير المنتجات الزراعية على أساس سعر السوق للعملة الصعبة ويسمح له باستعمالها للإستيراد من الخارج. والجمهورية العربية السورية لا تستورد السلع الزراعية، وخاصة الخضر والفواكه، من البلدان المشمولة بالدراسة الأخرى إلا في حالات قليلة وذلك لحماية انتاجها وتوفير العملات الصعبة، وهي تطبّق باحتكار الدولة لعملية الاستيراد وذلك من خلال شركة حكومية اقامتها لهذا الغرض.

وفي الأردن اتبعت الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي ابتداء من سنة ١٩٩١، بالاتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لمعالجة العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات وذلك بالحد من الاستيراد وتشجيع الصادرات. وتقوم الحكومة بتنفيذ بعض الاجراءات للحد من استيراد الفواكه والخضر ورب البندورة وتطبيق "روزنامة زراعية" في تعاملها مع الدول الأخرى من أجل تفادي الاستيراد في فترات الانتاج المحلي وخاصة من الدول التي تدعم صادراتها أو انتاجها حماية للإنتاج المحلي. وتقوم وزارة التموين باستيراد بعض السلع الغذائية الأساسية وبعض الحبوب العلفية بهدف تأمين ديمومة توفر هذه السلع وتقديمها للمستهلك بأسعار التكلفة. وكما في لبنان، وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها الحكومة في تشجيع تصدير المنتجات الزراعية، فإن هناك بعض المعوقات التي تواجه تصدير المحاصيل الزراعية الأردنية. ومن أهم تلك المعوقات ما يلي:

(أ) إرتفاع تكاليف النقل الجوي، والقيود التي تضعها البلدان المجاورة على الحدود لدخول، أو عبور، المنتجات الزراعية؛

(ب) الاجراءات الادارية اللازمة للحصول على أذونات الاستيراد والتصدير؛

(ج) تعثر امكانات التصدير الى أوروبا أو فتح أسواق غير تقليدية؛

(د) سياسة الإغراق والدعم الذي تقدمه البلدان المنافسة التي تصدّر ذات الانتاج الزراعي الى الأسواق التي يصدّر اليها الأردن؛

(هـ) إغلاق أسواق دول المنطقة بدرجة كبيرة أمام المنتجات الزراعية الأردنية تحت مختلف الذرائع، باستثناء السوق اللبناني.

بالنسبة للعراق، فإنه لا تتوفر معلومات عن السياسة الحالية للدولة. ولو توفرت تلك المعلومات فإنها تمثل اجراءات مؤقتة في ظل الظروف المفروضة على هذا القطر، ولذلك سيُعتمد على المعلومات المتوفرة لفترة الثمانينيات والتي تشير الى ما يلي:

(أ) يقوم مجلس تنظيم التجارة برسم السياسة التجارية، كما أنه يتولى تسويق القمح والشعير والأرز داخل، وخارج، القطر ويحدد أسعارها. كذلك فإن الدولة تحتكر التجارة الخارجية للسكر والشاي وزيت الطعام؛

(ب) تتولى الدولة تحديد الأسعار عند استلام المحصول من المزارعين وكذلك أسعار البيع للمستهلك. كذلك تحظر الدولة استيراد، وتصدير، بعض المنتجات الزراعية وتفرض بعض الرسوم الاضافية على الاستيراد، أو التصدير، عندما يتأكد حاجة البلد لذلك.

غير أنه في الآونة الأخيرة ونظراً للضائقة الاقتصادية التي يمر بها البلد اضطرت الحكومة العراقية لتسهيل استيراد بعض السلع الاستهلاكية، ومنها السلع الزراعية، دون تحويل خارجي ودون خضوعها للرسوم الجمركية، واتجهت الحكومة نحو تشجيع القطاع الخاص في عملية الاستيراد والتصدير. وربما يتحقق المزيد من تحرير التجارة الخارجية بعد رفع الحظر الاقتصادي في المستقبل.

## هاء السياسة السعرية لمياه الري

لفترة طويلة من الزمن، لم يحاول أي بلد من البلدان المشمولة بالدراسة وضع تسعيرة لمياه الري، بل كانت حكومات تلك البلدان تعتبر أن مشاريع الري التي تقوم بها هي نوع من المساعدة التي يتعين على تلك الحكومات أن تقدمها للزراعة والمزارعين في تلك البلدان، من ناحية، ولأن أولئك المزارعين لم يكونوا قادرين على المساهمة في تكاليف مشاريع الري التي تقوم بها الحكومات من ناحية أخري. غير أنه من الملاحظ أن مشاريع الري الخاصة التي ينفذها المزارعون تمول بكاملها من امكاناتهم الذاتية.

ومع ازدياد الطلب على المياه لقطاع الزراعة والاستعمالات الأخرى وضرورة ترشيد الاستهلاك أصبح من الضروري وضع سياسة لتسعير مياه الري حسب كمية المياه المستعملة أو حسب المساحات المروية (على أساس التسعير للدونم أو الهكتار حسب نوع المحصول).

وعلى ذلك فإن السياسة المتبعة في الأردن في الوقت الحاضر تتمثل في أن يدفع المزارع ثمن مياه الري بمعدل ١٦ فلساً للمتر المكعب الواحد وذلك بعد ان كان هذا الثمن في حدود فلس واحد للمتر المكعب قبل السبعينيات، ثم رفع هذا الثمن الى ٣ فلسات للمتر المكعب في السبعينيات. وتكلفة المتر المكعب (التشغيل والصيانة) تزيد عن هذا الرقم، وربما يعود ذلك الى ارتفاع تكلفة ادارة المشاريع التي تتولاها المؤسسات الحكومية.

وفي الجمهورية العربية السورية تقوم الحكومة بتحصيل جزء من تكاليف التشغيل والصيانة السنوية لمنشآت الري وملحقاتها. وهناك نية في اتباع سياسة لم تنفذ بعد في الجمهورية العربية السورية وإن كان من المقترح تنفيذها مستقبلاً وهي تتمثل في أن يتحمل المزارع، بالإضافة الى تكاليف التشغيل والصيانة، جزءاً من التكاليف الثابتة على فترة زمنية طويلة تصل الى ٢٥ عاماً.

## ثالثاً- التجارة الخارجية الزراعية وتأثير المتغيرات الدولية

سوف تناقش في هذا الجزء ثلاثة موضوعات رئيسية هي: التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية، والتجارة البينية الزراعية، والمتغيرات الحديثة في بيئة التجارة العالمية وتأثيرها على البلدان المشمولة بالدراسة، وخاصة اتفاقية "الغات" ١٩٩٤ والسوق الأوروبية الموحدة.

### ألف- التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية

قدّرت قيمة التجارة الخارجية الزراعية للبلدان المعنية بنحو ٦ر٤ بليون دولار في عام ١٩٩٢، بما يمثل نحو ٢٤ في المائة من إجمالي التجارة الكلية لتلك البلدان. وقد بلغت قيمة الواردات الزراعية نحو ٥ر٣ بليون دولار، بما يمثل نحو ٢٧ في المائة من إجمالي الواردات الكلية، وسجلت تلك القيمة انخفاضا معدله ٥ر٠ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢. وتُعد العراق ولبنان من أكبر البلدان المستوردة بين البلدان المشمولة بالدراسة، إذ تمثل وارداتهما نحو ٢ر٣٠ في المائة ونحو ٢٩ في المائة، على التوالي، من إجمالي الواردات الزراعية. أما الصادرات الزراعية فقد بلغت قيمتها نحو ٢ر١ بليون دولار بما يمثل نحو ٣ر١٧ في المائة من إجمالي صادرات البلدان المشمولة بالدراسة وحققت معدل نمو ايجابي بلغ نحو ٢ في المائة سنوياً خلال نفس الفترة السابقة. وتُعد الجمهورية العربية السورية أكبر بلد مصدر للسلع الزراعية بين تلك البلدان إذ تمثّل صادراتها نحو ثلثي الصادرات الزراعية. وعلى الرغم من أن الصادرات الزراعية قد حققت معدل نمو ايجابي، كما أن قيمة الواردات قد انخفضت، في البلدان المشمولة بالدراسة، فإن العجز في الميزان التجاري الزراعي لايزال مرتفعاً. والنتائج السابقة لا تعكس الوضع الطبيعي، إذ أن أنشطة التجارة الخارجية في العراق تُعد متوقفة منذ عام ١٩٩٠ عندما فرض الحظر الاقتصادي عليه وهو ما أدى الى تدني قيمة تجارته الخارجية الزراعية.

وبالنسبة لتجارة المواد الغذائية فإن قيمة الواردات قد بلغت نحو ٨ر٢ بليون دولار في عام ١٩٩٢ وانخفضت بمعدل ٣ر١ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢. ويُعد العراق أكبر بلد مستورد للغذاء، حيث تمثل وارداته نحو ثلث الواردات الغذائية الاجمالي للبلدان المشمولة بالدراسة. أما الصادرات من السلع الغذائية فقد بلغت قيمتها نحو ٦٨٨ مليون دولار وحققت بذلك نمواً ايجابياً نسبته ٥ر٢ في المائة خلال نفس الفترة السابقة. وتُعد الجمهورية العربية السورية أكبر بلد مصدر للسلع الغذائية، إذ تمثّل صادراتها نحو ٤ر٥٥ في المائة من إجمالي صادرات البلدان المشمولة بالدراسة من هذه السلع. وتُعد الحبوب مكوناً رئيسياً في واردات هذه البلدان، حيث مثّلت قيمة واردات الحبوب نحو النصف (٧ر٤٧ في المائة) من إجمالي واردات الغذاء. وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات من السلع الغذائية للواردات منها نحو ٦ر٢٤ في المائة وإن اختلفت بين بلد وآخر فهي ترتفع كثيرا في الجمهورية العربية السورية لتصل الى نحو ٦٧ في المائة وتنخفض الى ٧ر٢٤ في المائة في الأردن والى ٩ر١٩في المائة في لبنان وتصل الى أدناها في العراق وبنسبة ١ر٢ في المائة كما هو موضّح بالجدول ١٠ أعلاه.

أما بالنسبة للفجوة الغذائية، فقد بلغت قيمتها في البلدان المشمولة بالدراسة بوجهٍ عام نحو ١ر٢ بليون دولار وحققت انخفاضا نسبته ٢ر٢ في المائة سنويا منذ بداية الثمانينيات. وقدر النصيب المتوسط للفرد من الفجوة الغذائية بنحو ٦ر٥٢ دولار في عام ١٩٩٢، وقد ارتفع بذلك عن متوسطه لعام ١٩٩١، وهو نحو ٣ر٤٣ دولار، إلا أنه يُعد منخفضاً كثيراً مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٨٠ إذ كان حوالي ٦ر١٠٠ دولار للفرد كما هو موضّح في الجدول ١١. ويتوقع أن ترتفع قيمة الفجوة الغذائية

الجدول ١٠- التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية ونسبتها من التجارة الكلية ومعدلات النمو فيها خلال الفترتين ١٩٨٠-١٩٩٢ و ١٩٩١-١٩٩٢ في البلدان المشمولة بالدراسة

| البلـــــد | تجارة المنتجات الزراعية ١٩٩٢ (بملايين الدولارات) | | | | | معدل النمو في تجارة المنتجات الزراعية بالنسبة المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة الواردات | قيمة الصادرات | النسبة المئوية من التجارة الكلية | | العجز في الميزان التجاري الزراعي (بملايين الدولارات) | ١٩٩١-١٩٩٢ | | ١٩٨٠-١٩٩٢ | |
| | | | واردات | صادرات | | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات |
| العراق | ١٠٧١ر٥ | ٢١ر٩ | ٥٩ر٥ | ٢ر٢ | ١٠٤٩ر٦ | ٦٦ر١ | (٢٢ر١) | (٥ر٣) | (٢ر٢) |
| الأردن | ٧٣٣ر٤ | ١٨٦ر٩ | ٢٢ر٥ | ١٥ر٣ | ٥٤٦ر٥ | (١ر٣) | (٧ر٠) | ١ر٣ | (٢ر٩) |
| لبنان | ١٠٢٧ر٧ | ١٤٧ر٧ | ٢١ر٨ | ٢٥ر٧ | ٨٨٠ر١ | ١٩ر٨ | ٤ر٣ | ٢ر٨ | (٣ر٨) |
| الجمهورية العربية السورية | ٧١٠ر٦ | ٦٦٣ر٦ | ٢١ر٤ | ٢١ر٣ | ٤٧ر٠ | (٢ر٠) | ١ر٤ | (٨ر٠) | ٧ر٨ |
| البلدان المشمولة بالدراسة | ٣٥٤٣ر٢ | ١٠٢٠ر٠ | ٢٧ر١ | ١٧ر٣ | ٢٥٢٣ر٢ | ١٩ر٣ | ١ر٢ | (٥ر٠) | ٢ر٠ |

المصدر: حُسبت من: FAO: Printout of AGROSTAT, 1993.

- الأرقام الواردة بين قوسين تعني معدلات نمو سالبة.

## الجدول ١١- الملامح الرئيسية لتجارة المواد الغذائية وتطورها في البلدان المشمولة بالدراسة

| البلـد | تجارة المواد الغذائية عام ١٩٩٢ (بملايين الدولارات) | | نسبة تجارة المواد الغذائية الى التجارة الزراعية في عام ١٩٩٢ (نسبة مئوية) | | نسبة تغطية الصادرات للواردات الغذائية (نسبة مئوية) | نسبة واردات الحبوب الى الواردات الغذائية (نسبة مئوية) | معدل النمو في تجارة المواد الغذائية (النسبة المئوية) (١٩٨٠-١٩٩٢) | | الفجوة الغذائية | | | قيمة الفجوة الغذائية للفرد (بالدولار) | | | معدلات نمو قيمة الفجوة الغذائية (نسبة مئوية) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | | | الواردات | الصادرات | القيمة (بملايين الدولارات) ١٩٩٢ | معدل النمو بالنسبة المئوية ١٩٩١-١٩٩٢ | معدل النمو بالنسبة المئوية ١٩٨٠-١٩٩٢ | ١٩٩٣ | ١٩٩١ | ١٩٨٠ | ١٩٨٠-١٩٩٢ | ١٩٩١-١٩٩٢ |
| العراق | ٩٢٥ر٠ | ١٩ر٠ | ٨٦ر٣ | ٨٦ر٨ | ٢ر١ | ٨٠ر٠ | (٩ر٥) | (٨ر٢) | ٩٠٦ر٠ | ٨٣ر٣ | (٥ر٦) | ٤٧ر٠ | ٢٦ر٥ | ١٣٤ر٣ | (٩ر١) | ٧٧ر٤ |
| الأردن | ٦٣١ر٥ | ١٥٥ر٨ | ٨٦ر١ | ٨٣ر٤ | ٢٤ر٧ | ٣٦ر٤ | ١ر٠ | (٨ر٢) | ٤٧٥ر٧ | (٢ر٣) | ٤ر٢ | ١٠٤ر٦ | ١١١ر٠ | ٩٩ر٨ | ٠ر٤ | (٥ر٨) |
| لبنان | ٦٦٥ر٦ | ١٣٢ر٢ | ٦٤ر٨ | ٨٩ر٦ | ١٩ر٩ | ١٦ر٦ | ١ر٤ | (٣ر٦) | ٥٣٣ر٤ | ٤ر٥ | ٥ر٠ | ١٨٧ر٩ | ١٨٣ر٣ | ١١١ر٣ | ٤ر٥ | ٢ر٥ |
| الجمهورية العربية السورية | ٥٦٨ر٢ | ٣٨٠ر٦ | ٨٠ر٠ | ٥٧ر٤ | ٦٧ر٠ | ٤٤ر١ | (٧ر٠) | ١٨ر٧ | ١٨٧ر٦ | ١ر٨ | (٦ر٨) | ١٤ر١ | ١٤ر٤ | ٤٧ر٣ | (١٠ر٦) | (٢ر١) |
| الدول المشمولة بالدراسة | ٢٧٩٠ر٣ | ٦٨٧ر٦ | ٧٨ر٨ | ٦٧ر٤ | ٢٤ر٦ | ٤٧ر٧ | (١ر٣) | ٢ر٥ | ٢١٠٢ر٧ | ٢٥ر٥ | (٢ر٢) | ٥٢ر٦ | ٤٣ر٣ | ١٠٠ر٦ | (٥ر٦) | ٢١ر٥ |

المصدر: حُسبت من: FAO: Printout of AGROSTAT, 1993.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين تعني معدلات نمو سالبة.

في السنوات القادمة بسبب زيادة أسعار الواردات الغذائية في الأسواق العالمية وذلك نتيجة لاتفاقية "الغات" ١٩٩٤، وهو ما سيرد توضيحه فيما بعد.

## باء- التجارة البينية الزراعية

تأتي التجارة البينية كأساس من أسس التكامل بين الدول، فزيادتها تعني تقليص القيود على تحرك المنتجات بين الدول، والعكس في حالة انخفاضها. ويلاحظ من الجدول ١٢ أن قيمة الصادرات الزراعية البينية قد بلغت نحو ٣٣٥ مليون دولار كمتوسط للفترة ١٩٨٩-١٩٩١ ولثلاث دول، إذ أن البيانات الخاصة بلبنان غير متاحة، وتمثل نحو ٣٨ر٩ في المائة من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية. أما الواردات الزراعية البينية فقد بلغت قيمتها نحو ٦٨ر٣ مليون دولار بما يمثل ١ر٨ في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية للبلدان المشمولة بالدراسة، أي أن التجارة الزراعية البينية لتلك البلدان لا تساهم إلا بنسبة ٨ر٨ في المائة تقريبا من إجمالي تجارتها الزراعية الخارجية. وتنحصر التجارة البينية في عدد قليل من السلع وهي الخضر والفواكه والحيوانات الحية.

وترتفع نسبة الصادرات البينية الى كافة بلدان غربي آسيا بالنسبة للصادرات الزراعية في الأردن حيث تصل الى نحو ٩٦ر٧ في المائة. وفي العراق تصل النسبة الى نحو ٥٧ في المائة. أما في الجمهورية العربية السورية فإن النسبة منخفضة وتصل الى نحو ٢٢ر٥ في المائة. وبالنسبة للواردات البينية فهي منخفضة بشكل كبير في كافة البلدان، وتصل الى نحو ٥ر٣ في المائة في الأردن والى ١ر١ في المائة في كل من العراق والجمهورية العربية السورية وذلك من إجمالي قيمة الواردات الزراعية. وهذه النتائج تعكس في الواقع تركيبة الصادرات والواردات في كل بلد على حدة. وسيرد فيما يلي ايضاح للمعوقات العديدة التي تؤدي الى انخفاض التجارة البينية.

١- العائق الأول هو اعتماد اجازات الاستيراد أو "الروزنامة الزراعية" لمنع الاستيراد، أو الحد منه، في أوقات معينة من السنة من أجل حماية الانتاج المحلي من تدهور الأسعار. وقد أدى هذا الى تجميد معظم الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية والجماعية، ومنها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة، لأن اعتماد مثل هذه الاستثناءات يكون مبرراً لأن يصبح الاستثناء هو القاعدة، وبذلك يقضي على تحرير التجارة. وهذا هو ما حدث حتى الآن.

٢- العائق الثاني أمام تطوير التجارة الزراعية البينية هو العائق السياسي، إذ كانت الاختلافات السياسية تنعكس دائماً على الاقتصاد والتجارة وكثيراً ما تقفل الحدود بين البلدان المتجاورة التي تتعامل تجارياً مع بعضها البعض بموجب قرارات سياسية لا علاقة لها بالاقتصاد أو القضايا المشتركة، مما يؤثر سلباً على تحرير التجارة ونمو الاقتصاد.

٣- العائق الثالث هو عدم الالتزام بالمقاييس والمواصفات ومراقبة الجودة حسب القوانين الدولية، وعدم التقيد بالأعراف التجارية الاقليمية. وقد كان ذلك عائقاً هاما أمام تطوير التجارة الزراعية وأمام تمكين البلدان المشمولة بالدراسة من الوقوف أمام المنافسة الأجنبية الآتية من خارج المنطقة.

٤- من أهم العوائق أمام تطوير التجارة البينية هو النظام المالي المتبع في بعض البلدان لتحويل العملة الصعبة الى الدول المصدرة، أو عدم السماح للتجار بالتعامل مع بعضهم البعض على أساس تبادل بعض المنتجات الزراعية على سبيل المقايضة.

الجدول ١٢- التجارة البينية الزراعية في البلدان المشمولة بالدراسة مع دول غربي آسيا خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩١

| البلـــد | الصادرات الزراعيـــة | | | الواردات الزراعيـــة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الكلية | البينية | البينية (نسبة مئوية) | الكلية | البينية | البينية (نسبة مئوية) |
| العراق | ١٢٠ر٣ | ٦٨ر٣٢ | ٥٦ر٨ | ٢٤٤٢ر٠ | ٧٢ر٤٤ | ١ر١ |
| الأردن | ١٣٥ر٣ | ١٣٠ر٩٠ | ٩٦ر٧ | ٦٤٢ر٦ | ٣٣ر٩٨ | ٥ر٣ |
| الجمهورية العربية السورية | ٦٠٦ر٦ | ١٣٥ر٨٥ | ٢٢ر٤ | ٦٣٩ر٥ | ٦ر٨٨ | ١ر١ |
| البلدان المشمولة بالدراسة | ٨٦٢ر٢٠ | ٣٣٥ر٠٧ | ٣٨ر٩ | ٣٧٢٤ر١ | ٦٨ر٣ | ١ر٨ |

المصدر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): التجارة البينية للسلع الزراعية في منطقة غربي آسيا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٥- تذرع بعض الدول بأن الدعم المباشر وغير المباشر الذي تقدمه بعض البلدان كالجمهورية العربية السورية والعراق للمزارعين والانتاج الزراعي يجعل من غير الممكن فتح حدودها أمام المنتجات المدعومة لحماية مزارعيها.

## جيم- تأثير المتغيرات الدولية

### ١- اتفاقية "الغات" ١٩٩٤

إن البلدان المشمولة بالدراسة ليست جميعها أعضاء في اتفاقية "الغات" ولكنها بصدد اجراء مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية للانضمام اليها. وقد تقدم كل من الأردن ولبنان بطلب الانضمام، وتبحث الجمهورية العربية السورية موضوع الانضمام، أما العراق فإنه لم يتخذ قرارا بعد.

وقبل محاولة الاجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالمنافع أو المخاطر المترتبة على الانضمام الى اتفاقية "الغات" فإنه يجب التعرف على أهم النقاط التي تضمنتها، والأسس التي بُنيت عليها هذه الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بالزراعة. والاتفاقية التي وقعت في مراكش، في نيسان/ابريل ١٩٩٤، بعد سبع سنوات من المحادثات والمفاوضات في جولة أوروغواي تضمنت العديد من الاتفاقيات الخاصة بقطاعات اقتصادية عديدة[٩].

---

(٩) المصادر: للمزيد من المعلومات عن اتفاقية "الجات" ومحادثات جولة أوروغواي والنصوص الخاصة بمنظمة التجارة العالمية (WTO)، وبالأخص فيما يتعلق بالزراعة، يرجى مراجعة: دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الزراعة العربية". دراسة مقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، في دورته الخامسة والخمسين، ١٩٩٥؛ ودراسة أخرى أعدها صندوق النقد العربي حول نتائج جولة أوروغواي وآثارها على اقتصاديات الدول العربية، ١٩٩٥؛ ودراسة أعدها القسم المشترك بين الإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عن اتفاق "الجات" وآثاره المتوقعة على الزراعة والواردات الغذائية في منطقة غربي آسيا، إعداد الدكتور محمد رضوان ١٩٩٤؛ وأخيرا دراسة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة باللغة الانكليزية، Impact of the Uruguay Round on Agriculture, April 1995، المقدمة الى لجنة السلع الزراعية في المنظمة في اجتماعها ٣-٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥ الذي عُقد في الفترة من ٣ الى ٧ نيسان/ابريل ١٩٩٥.

أما فيما يخص الزراعة والتجارة الزراعية، فقد نصت الاتفاقية على التزام الدول الموقّعة على الاتفاقية بما يلي:

(أ) تسهيل وصول السلع الى أسواق الدول المستوردة، وذلك بتخفيض التعريفات الجمركية تدريجياً بنسبة إجمالية قدرها ٣٦ في المائة خلال فترة ست سنوات للدول الصناعية، وبنسبة ٢٤ في المائة خلال عشر سنوات للدول النامية، على ألا يقل الحد الأدنى للتخفيض لأي سلعة عن ١٥ في المائة. وتتراوح التخفيضات، حسب السلع، بين ٢٥ في المائة لمنتجات الألبان و ٥١ في المائة للتوابل والأزهار وذلك كما هو مبيّن في الجدول التالي. وستكون الدول الأعضاء ملزمة بفتح أسواقها أمام كميات لا تقل عن ٣ في المائة من مجموع استهلاكها؛

**الجدول ١٣- نسب تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة حسب اتفاقية "الغات" لمدة ست سنوات (١٩٩٠-٢٠٠٠) للدول الصناعية ولمدة عشر سنوات للدول النامية (١٩٩٥-٢٠٠٤)**

| المنتجات الزراعية | نسبة التخفيض في التعريفة (نسبة مئوية) |
|---|---|
| جميع المنتجات الزراعية | ٣٦ |
| البن والشاي والكاكاو والسكر | ٣٢ |
| الفاكهة والخضر | ٣٥ |
| البذور الزيتية والدهون والزيوت | ٣٧ |
| الحيوانات ومنتجاتها | ٣٢ |
| المشروبات والمشروبات الروحية | ٣٩ |
| الأزهار والنباتات ومنتجات الخضر | ٤٧ |
| التبغ | ٣٤ |
| الحبوب | ٣٨ |
| منتجات الألبان | ٢٥ |
| الفاكهة الاستوائية | ٣٦ |
| التوابل والأزهار | ٥١ |
| الجذور والأرز | ٣٨ |

المصدر: دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية "حول الآثار المتوقعة لاتفاقية "الغات" على الزراعة العربية"، الخرطوم، ١٩٩٥.

(ب) تُلغى جميع الحواجز والقيود الإدارية (غير التعريفة الجمركية) ومنها نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، والتعريفة المتحركة حسب الأسعار العالمية، والسعر عند مرفأ الوصول، والاستيراد المحتكر لصالح الدولة، وعدم إعطاء إذن بتحويل المدفوعات للمصدرين، ونظام توقيت الاستيراد، وتحول الى ما يقابلها من تعريفات جمركية واضحة؛

(ج) تخفض مساعدات الدعم الداخلية في الدول الصناعية بنسبة ٢٠ في المائة عما كانت عليه خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ و بنسبة ١٣٫٣ في المائة في الدول النامية، مع استثناء برامج المساعدات الداخلية التي لا تضر بالتجارة والانتاج؛

(د) يخفض الدعم على التصدير بنسبة ٣٦ في المائة، وتخفض الكميات التي تستفيد من الدعم بنسبة ٢١ في المائة مع بعض الاستثناءات التي تستفيد منها بعض الدول المصدرة لبعض المنتجات الزراعية ولمدة أقصاها سنة ١٩٩٩؛

(هـ) تراعي اتفاقية "الغات" الزراعية تشجيع التنمية الزراعية والريفية، والاستثمارات، كما تراعي الاجراءات التي تتخذها الحكومات لتشجيع الأبحاث الزراعية، والارشاد الزراعي، والخدمات البيطرية، ووقاية المزروعات، وخدمات التسويق، وخدمات البنية التحتية، وحماية البيئة، والخدمات الاجتماعية؛

(و) تنص الاتفاقية في مادتها الرابعة على وجوب التقيد بالمقاييس والمواصفات المعتمدة في التجارة الدولية، كما توجب التقيد بالاتفاقية الدولية للحجر الصحي الزراعي، وتسمح بتقييد الاستيراد إذا كانت هناك مبررات مقبولة فنياً ومعترف بها دولياً؛

(ز) تشجع الاتفاقية قيام تكتلات اقليمية للتجارة الحرة أو اتحادات جمركية، وتسمح للأطراف المتعاقدة، في إطار هذه التكتلات، بالاستفادة من الامتيازات التجارية في القطاع الزراعي من أجل مقتضيات حمايتها. وهذا البند من بنود الاتفاقية سيكون له مردود ايجابي في حالة قيام سوق زراعية مشتركة فيما بين البلدان المشمولة بالدراسة أو فيما بين الدول العربية.

وإذا كانت هذه هي الأسس التي بُنيت عليها اتفاقية "الغات" هي الشروط التي سيتم بموجبها الانضمام الى منظمة التجارة العالمية فما هي المنافع التي ستحصل عليها البلدان المشمولة بالدراسة والمخاطر التي ستتعرض لها من جراء الانضمام الى هذه المنظمة؟ في هذا السياق تُثار الأسئلة الجوهرية التالية: هل هناك منافع مرتقبة من انضمام البلدان المشمولة بالدراسة الى اتفاقية "الغات" أو الى منظمة التجارة العالمية؟ والجواب هو أنه ستتحقق منفعة من الاستفادة من الامتيازات التي تحصل عليها البلدان فيما لو كانت عضواً في المنظمة، ولا يمكن أن تحصل عليها فيما لو كانت خارجها. وهناك منفعة أخرى وهي أن المنطقة التي تعتبر بلدانها بلداناً نامية لها امتيازات بموجب اتفاقية "الغات" التي تفسح المجال لوضع تعريفات جمركية تتلاءم مع خطط التنمية التي تضعها، وتعتمدها، هذه البلدان. كذلك فإن هذه البلدان، في حالة اتفاقها على انشاء منطقة تجارة حرة فيما بينها، سيكون لها امتياز في التفاوض من هذا الموقع. وأخيرا فإنه من الأفضل لهذه المجموعة من البلدان أن تناقش مشاكلها مع الغير وهي داخلة في منظمة التجارة العالمية وليس من خارجها.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو ما هي الآلية التي يجب أن تعتمد لكي تتمكن هذه البلدان من كسب هذه الامتيازات في تفاوضها مع منظمة التجارة العالمية؟ والرد على هذا السؤال هو أنه من الأفضل أن يكون التفاوض على أساس حُزم أو مجموعات من السلع الزراعية التي يمكن تقسيمها الى ثلاث فئات.

<u>الفئة الأولى</u>: مجموعة السلع التي تتمتع في البلدان الأربعة بميزة في انتاجها والتي سيحاول مجلس وزراء الزراعة في هذه البلدان أن يحميها كل الحماية ضمن أي سياسة زراعية مشتركة لهذه الدول. وهذه الفئة تشمل القمح والشعير والفاكهة والخضر والدرنيات.

الفئة الثانية: تشمل مجموعة السلع التي لا يمكن أن تتمكن هذه البلدان، حتى في المستقبل البعيد، من الحصول على الاكتفاء الذاتي منها، ولكن يجب أن توضع لها بعض الحماية الجمركية والدعم حتى تتمكن هذه البلدان من الاستمرار في انتاجها. وهذه الفئة تشمل السكر والألبان ومنتجاتها.

الفئة الثالثة: تشمل مجموعة السلع التي لا تحتاج لأية حماية والتي ستعفى من الرسوم الجمركية. وهذه الفئة تشمل الشاي والبن والتوابل وبعض المواد العلفية، وبعض مستلزمات الانتاج وخاصة العلاجات الزراعية والبذور المستنبطة وبعض الأسمدة والمعدات الزراعية.

## ٢- التأثيرات المتوقعة لاتفاقية "الغات" ١٩٩٤ على السياسات الزراعية في البلدان المشمولة بالدراسة

ان تخفيض الدعم المقدم للانتاج الزراعي وللصادرات، وكذلك كميات الصادرات المدعومة، سوف يؤدي الى ارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. وسنحاول في هذا الجزء دراسة التأثيرات المتوقعة لاتفاقية "الغات" على السياسات المعمول بها في البلدان المشمولة بالدراسة.

يوضح الجدول ١٤ نسب الزيادة المتوقعة في الأسعار العالمية للحبوب ضمن بدائل لتحرير تجارة المنتجات الزراعية. وهذه الزيادة سوف تؤدي الى ارتفاع كبير في قيمة واردات البلدان المشمولة بالدراسة من الحبوب وغيرها من السلع الغذائية.

**الجدول ١٤- النسبة المئوية لزيادة الأسعار العالمية للحبوب وفق بدائل تحرير تجارة المنتجات الزراعية**

| الانتاج | تحرير كامل | خفض ٢٠ في المائة من أسعار دعم الانتاج | الغاء دعم التصدير | زيادة ١٠ في المائة في الاستيراد |
|---|---|---|---|---|
| القمح | ٢٠ر٤ | ٧ر٥ | ١٢ر٢ | ١ر١ |
| الذرة الصفراء | ١٥ر١ | ٤ر٨ | ٠ر١ | ٣ر٩ |
| الأرز | ٤٢ر٦ | ١٨ر٣ | ٨ر٥ | ٢ر٢ |
| الذرة الرفيعة | ١٢ر٤ | ١ر٩ | ٠ر٠ | ٢ر٤ |

المصدر: United Nations, Agriculture Trade Liberalization in the Uruguay round, 1990.

(أ) التأثير على الحبوب: وفقا لتقدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ستزيد قيمة الواردات بالنسبة لمشتريات البلدان المشمولة بالدراسة من القمح بحوالي ١٢ مليون دولار كحد أدنى و ٥١ مليون دولار كحد أقصى، كما أن الأسعار العالمية للحبوب ستزيد بنسبة تتراوح بين ٣ر٥ في المائة و ١٧ في المائة. صحيح أن هذا الارتفاع في الأسعار لن يكون في صالح الخزانة أو المستهلكين في الدول المستوردة، ولكنه سيكون في صالح المزارعين وسيكون حافزاً لهم لتحسين الانتاجية والتوسع في المساحات المزروعة؛

ولذلك فإن هذه الزيادات التي ستطرأ على الأسعار العالمية في المستقبل، فيما لو صحت الافتراضات الخاصة بتحرير التجارة العالمية، ستكون حافزاً لبعض دول المنطقة على زيادة انتاجها من الحبوب. غير أن هذه الزيادة المتوقعة في الأسعار، مهما ارتفعت، لن تصل الى ما وصل اليه السعر المعتمد في الجمهورية العربية السورية للقمح وهو ٢٥٠ دولاراً للطن، إذ أن هذا السعر يزيد عن الأسعار العالمية السائدة في الوقت الحاضر بنسبة ٣٠ في المائة تقريبا، إذ أنه في حدود ١٩٠ دولارا للطن في الأردن وفي حدود ٢٠٠ دولارا للطن في لبنان. وإذا اعتبرنا أن الأسعار العالمية للقمح تتراوح بين ١٦٠ دولاراً للطن و ١٨٠ دولارا للطن فإن السعر المعتمد في أي سياسة موحدة لهذه البلدان سيكون حافزاً قوياً لزيادة الانتاج من القمح وزيادة الاكتفاء الذاتي من هذه السلعة الاستراتيجية. وإذا ما اعتمدت مثل هذه السياسة فإن الاتجاه السلبي لانتاج القمح في منطقة البلدان المشمولة بالدراسة سيتحول ايجابيا في المستقبل وسيكون على غير ما توقعته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الدراسة التي أجرتها عن الزراعة: آفاق سنة ٢٠١٠ والتي توصلت بالنسبة لكل بلد من بلدان المنطقة الى النتائج المبيّنة في الجدول التالي:

**الجدول ١٥- اسقاطات المساحات والغلة الانتاجية وانتاج القمح حتى سنة ٢٠١٠**

| البلـــد | معدل السنوات ١٩٦١-١٩٦٣ | | | | سنة ٢٠١٠ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المساحة (ألف هكتار) | الغلـــة الانتاجية (طن/هكتار) | الانتاج (ألف طن) | الاستهلاك (ألف طن) | المساحة (ألف هكتار) | الغلة الانتاجية (طن/هكتار) | الانتاج (ألف طن) | الاستهلاك (ألف طن) |
| لبنان | ٦٤ | ١ر٠٦ | ٦٨ | ٢٥٨ | ٣٧ | ٢ر٤٢ | ٩٠ | ٥٦٣ |
| الجمهورية العربية السورية | ١٤٣٠ | ٠ر٧٧ | ١١٠٧ | ٧٨٣ | ١٣٣٠ | ٢ر٤٦ | ٣٢٦٨ | ٤٥٨١ |
| الأردن | ٢٥٥ | ٠ر٤٣ | ١٠٩ | ٢٤٥ | ٨٣ | ١ر٤٤ | ١٢٠ | ٩٠٠ |
| العراق | ١١١٧ | ٠ر٧٣ | ٨١٠ | ٦٠٩ | ١٠٠٠ | ١ر٢٠ | ١٢٠٠ | ٥٥١٠ |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الزراعة: آفاق سنة ٢٠١٠.

وفي حالة اتفاق هذه البلدان على سياسة موحدة لأسعار القمح فإنه سيكون بمقدورها زيادة انتاجها وتحسين وضعها الخاص بالاكتفاء الذاتي. والذي يبرر مثل هذه السياسة هو ضرورة ايجاد مخزون استراتيجي للقمح ضمن سياسة منطقية وعقلانية للأمن الغذائي. ويجب ألا تقل نسبة هذا المخزون الى حاجة الاستهلاك عن ٢٥ في المائة.

(ب) الحبوب العلفية والأعلاف عامة: من المتوقع أن تزيد أسعار الحبوب العلفية، وبالأخص الذرة الصفراء، بنسبة قد تصل الى ١٥ في المائة تقريباً، والذرة الرفيعة بنسبة ١٢ر٤ في المائة وذلك إذا تحقق التحرير الكامل للتجارة. وسيكون هذا حافزاً على زيادة الانتاج المحلي من هذين المحصولين في البلدان المشمولة بالدراسة، إضافة الى التوسع في انتاج الأعلاف المروية وبالأخص البرسيم المروي والشمندر العلفي. كذلك فإن الارتفاع المنتظر في أسعار الشعير سيكون مشجعاً وحافزاً للمزارعين، وخاصة في الأراضي المطرية، لإعادة الاهتمام بزراعته من جديد، إذ أن هذه الزراعة قد أهملت كثيرا في السنوات العشر الأخيرة. فقد تقلصت كثيرا المساحات المزروعة بالشعير في لبنان، وفي الأردن تبيّن احصاءات الأسعار السائدة منذ سنة ١٩٨٥ أن سعر الاستيراد كان دائماً أعلى من السعر الذي تدفعه

الدولة للمزارعين. وبالنظر الى أن البلدان المشمولة بالدراسة لن تكتفي ذاتياً في انتاج الحبوب العلفية والأعلاف عامة وستظل لفترة طويلة بلداناً مستوردة لهذه المواد من مصادرها العالمية فإن ارتفاع أسعارها العالمية سينعكس على انتاج الألبان واللحوم في تلك البلدان وذلك كما سيتضح فيما بعد. وهذا يستوجب خفض التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات من هذه المواد العلفية.

**الجدول ١٦- تطور أسعار الشعير في الأردن**

| السنـــة | سعر الشراء من المزارعين (دينار/طن) | سعر الاستيراد (دينار/طن) |
|---|---|---|
| ١٩٨٥ | ٧١ | ١١١ |
| ١٩٨٦ | ٧٤ | ١٠٢ |
| ١٩٨٧ | ٧٥ | ١٠٠ |
| ١٩٨٩ | ٨٣ | ١١٨ |
| ١٩٩٠ | ١٠٥ | ١٢٩ |
| ١٩٩١ | ١٠٥ | ١٣٤ |
| المعدل | ٨٥ر٥ | ١١٥ر٦ |

(ج) السكر: إن جميع المحاولات التي قامت بها بلدان المنطقة لم تمكّنها من زيادة نسبة اكتفائها الذاتي من السكر عن ٣٠ في المائة في أحسن الأحوال بالنسبة للجمهورية العربية السورية و١٠ في المائة بالنسبة للبنان، مع أن الدولة في كلا البلدين تقوم بتقديم دعم كبير لزراعة الشمندر السكري. لذلك فإنه لا يمكن التوسع في هذه الزراعة لأن أي توسع إضافي سيكون على حساب خزانة الدولة وعلى حساب المستهلك وعلى حساب زراعات أخرى مروية. وبالتالي فإنه يجب أن تظل المساحات في الحدود التي وصلت اليها والتوسع، ما أمكن، في الانتاج الحيواني لزيادة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والألبان. ولا شك أن الجمهورية العربية السورية والعراق سيكون لهما ميزة نسبية في التخصص في الانتاج الحيواني؛

ويتبين من الجدول التالي، ومن الدراسات التي أُجريت من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، أن نسبة الزيادة في أسعار السكر من جراء تحرير التجارة الدولية على أثر مفاوضات "الغات" في جولة أوروغواي ستتراوح بين ٢ر٦ في المائة و ٢ر٩ في المائة. وتقدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الزيادة المتوقعة في الأسعار ستتراوح بين ٧ في المائة و ٩ في المائة. وتشير بيانات المنظمة الى أن التكاليف الاضافية الناتجة عن زيادة الأسعار ستتراوح بين ٥ر١٤ مليون دولار أمريكي و٧٥ر١٨ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٥. ومن الطبيعي أن لا تكون هذه الزيادة في الأسعار العالمية كافية لحماية الانتاج الوطني، سواء في الجمهورية العربية السورية أو في العراق أو في لبنان. والتعريفة الجمركية المفروضة على استيراد السكر الخام والسكر المكرر ما هي إلا تعريفة مالية لتأمين جزء من ايرادات الخزانة وليست كافية لحماية الانتاج الوطني. لذلك فإنه سيكون من أولى مهام حكومات البلدان المشمولة بالدراسة، في ظل أية سياسة زراعية، إعادة النظر في التعريفة الجمركية

المفروضة على هذه السلعة. كذلك فإن الميزة النسبية لا تبرر التوسع في زراعة الشمندر السكري في هذه المنطقة من العالم العربي. ومن الضروري مراعاة الطاقة الحالية لمصانع السكر في البلدان المشمولة بالدراسة، وتحديثها وإعادة تشغيلها بما يحقق الكفاية، دون التوسع أو زيادة هذه الطاقة، لأن التوسع الاضافي سيكون مكلفاً جداً وليس في صالح اقتصاد تلك البلدان.

**الجدول ١٧- الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية نتيجة لتحرير التجارة الدولية**

| الحبوب | نسبة مئوية | اللحوم والألبان | نسبة مئوية | السكر | نسبة مئوية | منتجات أخرى | نسبة مئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قمح | ١-١٨ | البقر والعجول | ٤-٧ | خام | ٧ر٧ | بـن | ١ |
| دقيق القمح | ٨ | الضأن | ٤-٥ | مكرر | ٦ر٢ | فول الصويا | ١ |
| الذرة الشامية | ١-١١ | الدجاج | ٢ر٥-٣ر٢ | للحلويات | ٩ر٢ | شاي | ٣ |
| الأرز | ٠-٢١ | الحليب المجفف | ٧ر٥-٢٧ | | | | |
| الشعير | ٣-١٤ | منتجات الألبان | ٢٧ | | | | |
| الذرة الرفيعة | ٦ر٠ | | | | | | |

المصدر: Agricultural Policies, Protectionism and Trade. Selected Working Papers 1985-1987 ESP, Paper 75;
و Alberts Valdés: Agriculture in the Uruguay Round: Interests of Developing Countries;
The World Bank, Economic Review, September 1987, Vol 1, Page 581.

(د) اللحوم: يبيِّن الجدول ١٧ أعلاه أن الارتفاع المتوقع في أسعار اللحوم قد تتراوح نسبته بين ٤ في المائة و ٧ في المائة للحم البقري أو العجول وبين ٤ في المائة و ٥ في المائة للحم الضأن. وهذا يعكس الارتفاع المتوقع في أسعار المواد العلفية كما سبق توضيحه، كما يعكس الانخفاض الكبير المتوقع في اللحوم المصدرة من الاتحاد الأوروبي؛

وبناءً على تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن القيمة الاضافية للمستوردات من اللحوم في منطقة البلدان المشمولة بالدراسة ستتراوح بين ٦٢ر١ مليون دولار و ٤٠ر٥ مليون دولار فقط. ويمكن أن تـُعوض هذه القيمة بالزيادة المتوقعة في انتاج وتربية العجول التي ستزيد أعدادها وفقا للتطور الحاصل في تربية الأبقار الحلوب. وسوف يتمتع كلٍ من الجمهورية العربية السورية والعراق بميزة نسبية في انتاج اللحوم نظرا لاتساع المناطق في كلا البلدين. أما الأردن ولبنان فسيبقيان مستوردين للأغنام والعجول واللحوم الحمراء لمدة طويلة من الزمن دون تحقيق الاكتفاء الذاتي. وسوف يزيد مستقبلاً معدل الاستهلاك الفردي نظراً لتطور الدخول.

(هـ) الألبان ومنتجاتها: إن الارتفاع المتوقع في أسعار الألبان ومنتجاتها سيكون ظاهرا وفي صالح المنتجين في البلدان المستوردة ومنها البلدان المشمولة بالدراسة، وسوف تصل نسبته الى ٢٧ في المائة تقريبا. وهذا الارتفاع يعكس بالدرجة الأولى توقف إعانات التصدير للألبان ومنتجاتها من الاتحاد الأوروبي. وإذا ما اتبعت سياسة قويمة في دعم الانتاج من ناحية الأبحاث الزراعية، والصحة الحيوانية،

وتأمين القروض للمزارعين ومصنعي الانتاج الحيواني، وإذا ما تحوّل الدعم من زراعة الشمندر السكري، أو بالأحرى إذا توقف الدعم عند حدود معينة لهذه الزراعة، كما سبق ذكره، وحددت المساحات المروية المخصصة لزراعة الخضر والفاكهة ضمن حدود الطلب عليها للاستهلاك الطازج أو المصنّع، فستكون هناك مجالات كبيرة للتوسع في زراعة الأعلاف المروية لزيادة انتاج الألبان واللحوم. أما انتاج لحوم الدواجن والبيض فقد بلغ درجة متقدمة في جميع البلدان المشمولة بالدراسة، وبالأخص في لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن. وينبغي مواصلة ذلك، خاصة عندما يفتح العراق حدوده لاستيراد هذه المنتجات من البلدان المشمولة بالدراسة المنتجة. وقد تصل البلدان الأربعة الى مستوى الاكتفاء الذاتي مع بعض الفائض لتصدير البيض الى الخليج العربي. لذلك يجب المحافظة على التعريفة الجمركية المفروضة على استيراد اللحوم البيضاء والتي تبلغ حوالي ٣٠ في المائة في الوقت الحاضر. ويجب تطبيق هذه التعريفة على جميع البلدان المشمولة بالدراسة؛

(و) <u>الزيوت النباتية</u>: وأهمها زيت بذرة القطن، ودوار الشمس، والصويا، بالاضافة الى زيت الزيتون. وفي حين لا يمكن توقع حدوث زيادة في انتاج الزيوت من البذور الزيتية، إذ أن التوسع بها وخاصة في زراعة القطن يتوقف على إمكانات التوسع في الزراعات المروية بالتناوب والمنافسة مع الزراعات المروية الأخرى وأهمها الخضر والأعلاف، فإن هناك إمكانات واسعة لزيادة الانتاج من زيت الزيتون. وقد أثبتت دراسات منظمة "الاكساد" في كل من لبنان والجمهورية العربية السورية أن إمكانات زيادة الانتاجية من الزيتون ممكنة وفي متناول مراكز الأبحاث والتجارب الزراعية. ونقل التكنولوجيا على مستوى المزارع حتى تكون في متناوله له أهمية كبيرة؛

٣- <u>أثر السوق الأوروبية الموحدة على الدول الأعضاء في مجموعة البلدان المشمولة بالدراسة</u>

من المفترض أن قيام منطقة تجارة حرة بين البلدان المشمولة بالدراسة سيفسح المجال لزيادة التجارة البينية الزراعية بين هذه المجموعة، وفي نفس الوقت من المفترض أيضا أن تتطلع هذه المنطقة الجديدة الى خارج المنطقة العربية، وبالأخص الى السوق الأوروبية الموحدة للتعامل معها ككتلة اقتصادية لها تاريخها. وقد سبق للأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية أن أبرمت اتفاقات تعاون ثنائية كجزء من سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه البحر الأبيض المتوسط.

كذلك فإن مؤتمر برشلونة الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ كان يهدف الى تأكيد الروابط الاقتصادية والثقافية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان حوض البحر المتوسط ومنها البلدان المشمولة بالدراسة.

غير أن المواصفات والشروط الفنية الصعبة التي حددتها السلطات المسؤولة في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لاستيراد المنتجات الزراعية من الخارج سيتطلب جهداً هائلاً من الادارات الفنية في البلدان المشمولة بالدراسة لتحقيقها، خاصة وأن هذه الادارات ليست مهيأة بما فيه الكفاية للتكيف مع قواعد الاتحاد الأوروبي الجديدة وأن بعض دول الاتحاد، كاسبانيا وايطاليا واليونان، تلك إمكانات كبيرة للمنافسة، خاصة وأنها تتمتع بأفضلية وامتيازات لا يمكن أن تحصل عليها الدول غير الأعضاء في السوق الأوروبية الموحدة.

وليس هناك ما يدعو للقلق من أن يعمد الاتحاد الأوروبي في المستقبل الى اتباع نظام أكثر تعقيدا في استيراد المنتجات الزراعية من العالم الخارجي. فالنظام الحالي هو بالأساس نظام معقد

للغاية ولا يسمح بالاستيراد من الخارج إلا للمنتجات الزراعية غير التنافسية أو للمنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية في غير مواسم الانتاج في أوروبا. غير أنه خلال المواسم العادية لا يمكن أن تتجاوز أسعار الواردات سعر الدخول (Entry Price) الذي بدأ تطبيقه في عام ١٩٩٥ كبديل للسعر المرجعي (Reference Price) مما سيحد من صادرات البلدان المشمولة بالدراسة خاصة من الخضر والفواكه الطازجة. غير أنه يمكن زيادة الصادرات الزراعية من البلدان المشمولة بالدراسة إذا أمكن التحكُّم في الجودة والتوضيب والتغليف والتعبئة والخزن والنقل للسلع الزراعية المصدرة الى الاتحاد الأوروبي. وأهم هذه السلع هي بعض أصناف الخضر والفواكه المبكِّرة، والبطاطا والبصل والثوم وحبوب القطاني والحمضيات والزهور وبعض المعلبات من الفاكهة والخضر.

وفي هذا المجال فإنه يجب الاستفادة من الاتحاد الأوروبي ومن السياسة الجديدة التي يتبعها في استبدال اتفاقات التعاون القائمة حالياً باتفاقات "شراكة" تشتمل على عناصر تتناول الفوائد المتبادلة والمعاملة بالمثل. ويقوم كل من لبنان والأردن في الوقت الحاضر بدراسة اقتراح يتعلق بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتُعتبر هذه الاستراتيجية الجديدة من جانب الاتحاد الأوروبي جزءاً أساسياً من عملية السلام التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط. وما يعزز هذا الاتجاه في السياسة الأوروبية الجديدة هو أن مستوى التبادل التجاري وميزان المدفوعات بين البلدان المشمولة بالدراسة والاتحاد الأوروبي غير متوازنين ويميلان في صالح الاتحاد الأوروبي بنسبة كبيرة. لذلك فإن من الأحرى أن تستفيد البلدان المشمولة بالدراسة من منافع أخرى غير التبادل التجاري فيما بينها والاتحاد الأوروبي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي المنافع الأخرى غير التجارية والزراعية التي يمكن أن تستفيد منها البلدان المشمولة بالدراسة، منفردة أو مجتمعة في سوق عربية زراعية مشتركة؟ إن النقطة الأساسية تكمن في الاستفادة من نقل العلوم والتكنولوجيا من الاتحاد الأوروبي الى تلك البلدان وتطبيقها في الحقل الزراعي. ويمكن في هذا السياق إجراء المفاوضات على أساس جماعي بين إدارة السوق الزراعية المشتركة للبلدان المشمولة بالدراسة، مثلاً، والاتحاد الأوروبي لتنفيذ برنامج البحث العلمي الزراعي. والمنفعة الثانية التي يمكن أن تحققها البلدان المشمولة بالدراسة هي تشجيع رأس المال الأوروبي ورأس المال العربي في تنفيذ مشاريع زراعية مشتركة تنقل فيها التكنولوجيا الأوروبية وتكون في صالح الطرفين.

# الجزء الثاني
# نحو تكامل زراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة

## أولاً- الإطار النظري

بدأ التفكير في مشاريع التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية مبكراً، وسبقت تلك المشاريع مشاريع التكامل الاقتصادي في أوروبا والقارة الأمريكية والقارة الافريقية. وكانت الدول العربية قد اتفقت فيما بينها ضمن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية لسنة ١٩٥٣، التي وقعها، بالاضافة الى دول عربية أخرى، كل من لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن والعراق ومصر، على تحرير التجارة فيما بينها كما سيرد تفصيله فيما بعد، وبالتالي فإنها سبقت اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة لسنة ١٩٥٧. غير أن الدول الأوروبية المنضوية في إطار هذه الاتفاقية الأخيرة قد تمكنت منذ سنة ١٩٥٧ وحتى الآن من وضع الأطر والأنظمة والقوانين والاتفاقيات التفصيلية، وفصلت السياسة عن الاقتصاد، ووضعت هيكلية وآلية مدروسة لتنفيذ برامج ومشاريع وسياسات التكامل الاقتصادي، وأقامت المؤسسات التي يمكنها تنفيذ ذلك بسهولة ويسر، فكان نجاحها مؤكدا في عام ١٩٩٥ عندما أزالت العوائق التجارية فيما بينها. وفي حين تمكنت هذه الدول الأوروبية من بناء اقتصاد قوي، فإن مجموعة الدول العربية لم تتمكن من خلال جميع مشاريع التكامل الزراعي، والتكامل الاقتصادي عامة، ابتداء من اتفاقيتي الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية والسوق العربية المشتركة واتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت، والمشاريع العربية المشتركة، ومقررات قمة الأمن الغذائي في عمّان (١٩٨٠)، من إحراز النتائج المرجوة منها ولم تكن بمستوى التطلعات والأماني لدى شعوبها. والسبب الأساسي في ذلك هو أن معظم هذه الاتفاقيات كان يفترض أن يقوم بتطبيقها القطاع العام، وكانت في أكثرها اتفاقيات بين الحكومات، ولم تأتِ متجاوبة مع ما يتطلبه القطاع الخاص من أمور لتسهيل تجارته وتدعيم زراعته.

والدراسات والأبحاث والمقررات التي تناولت شؤون التكامل الاقتصادي أشارت الى أن التجربة الأولية للتكامل في المنطقة العربية بدأت في فترة ما قبل انشاء الجامعة العربية، من خلال إقامة مركز تموين الشرق الأوسط، وقام التكامل على مبدأ التخصص في الانتاج وحرية التبادل التجاري بين بلدان المنطقة، ومنها البلدان المشمولة بالدراسة، دون قيود جمركية أو أية قيود أخرى. وقد تحقق على اثر هذه التجربة اتحاد جمركي موحد، يشمل تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي وإلغاء الحواجز الجمركية والادارية بين الدول العربية. وقد نجحت هذه التجربة نظراً لتوحد الارادة السياسية وتوفر الأمن في المنطقة[١٠]. وقد اهتم المركز بمسح الموارد والامكانات الاقتصادية المتاحة في المنطقة وبتخطيط التبادل التجاري بين دولها. ولا شك في أنه على الرغم من نجاح هاتين التجربتين في البلدان المشمولة بالدراسة في فترة من تاريخ المنطقة لا بد من الاعتراف بأن حجم التعامل التجاري الزراعي وإمكانات الانتاج في ذلك الوقت لم تكن كبيرة لدرجة تسترعي الانتباه، وتسمح بالحكم عليها ايجاباً أو سلباً. ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقيام جامعة الدول العربية، تمكنت المجموعة العربية من عقد عدة اتفاقيات جماعية بين دولها. ومن تلك الاتفاقيات ما يلي:

---

(١٠) جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، التكامل الزراعي العربي: تجربة الماضي ونظرة المستقبل، الخرطوم، ١٩٩٢.

١- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت (١٩٥٣) السابق ذكرها، واتفاقية تسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال لتمويل المعاملات الخارجية، وعدم فرض رسوم وضرائب على رؤوس الأموال عند انتقالها من بلد الى آخر.

٢- اتفاقيتا الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (١٩٦٢) والسوق العربية المشتركة (١٩٦٤) اللتان تنصان على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات، والاقامة، وإلغاء القيود وتسهيل الترانزيت، وإقامة منطقة جمركية موحدة وتوحيد التعريفة الجمركية والتشريعات والأنظمة الجمركية، إضافة الى تنسيق السياسات الزراعية والصناعية. وقد انضمت الى هذه الاتفاقية البلدان المشمولة بالدراسة جميعها ما عدا لبنان.

٣- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية (١٩٧٢) والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية (١٩٨٠) وذلك بهدف السماح بانتقال رؤوس الأموال وحماية المستثمر، وانتقال رؤوس الأموال والأرباح من بلد الى بلد.

٤- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين دول الجامعة العربية التي دخلت حيِّز التنفيذ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ وتهدف الى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وتنميتها بإدخال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب على السلع الزراعية والحيوانية والثروات المعدنية مع حماية جمركية متدرجة تجاه العالم الخارجي، وذلك بفرض حد أدنى موحد من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود الادارية. ويتضمن الاتفاق شروطاً تفضيلية وميسَّرة لتسوية المدفوعات بين الدول العربية من خلال نظام مناسب يضعه صندوق النقد العربي، وقيام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتقديم الضمان اللازم للتبادل التجاري وفق شروط تفضيلية وميسَّرة. غير أن هذا الاتفاق، على الرغم من وجاهته، لم يطبق بما فيه الكفاية وذلك للأسباب التي ستوضح فيما بعد.

٥- فيما يتعلق بالزراعة فقد استعرضت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٣ الدراسات والانجازات والنشاطات والتدابير التي اتخذت حتى ذلك العام ودور الزراعة في مشاريع التكامل الاقتصادي والتعاون الاقليمي. وقد تبيَّن من هذه الدراسة ما يلي:[١١]

(أ) تمثلت الانطلاقة الأولى لمثل هذه الاهتمامات بدور الزراعة في مشاريع التكامل الاقتصادي العربي في ورشة العمل التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في الاسكندرية في نيسان/ابريل ١٩٧٧ بتكليف من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛

(ب) كانت هناك محاولة اتحادية في المجال الزراعي من خلال انشاء مجلس وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية، وذلك قبل قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد ضم المجلس، بالاضافة الى العراق (وهو البلد الذي يهمنا في هذه الدراسة)، كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة قطر وسلطنة عُمان ودولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية. وبناءً على طلب من الأمانة العامة لهيئة المجلس أجرت منظمة الأغذية

---

(١١) المرجع: دراسة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تحت عنوان: "The Place of Agriculture Economic Integration and Regional Cooperation in the Arab World", by Dr. Yusif A. Sayigh, FAO, Rome, 1983.

والزراعة للأمم المتحدة عدة دراسات اقتصادية زراعية عن إمكانات التعاون الزراعي والأمن الغذائي الجماعي بين هذه الدول.

كذلك فقد أنشئت ضمن إطار الجامعة العربية عدة مؤسسات واتحادات وهيئات اقليمية، ومنها ما هو قائم بموجب اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ويتضمن الجدول التالي بيان بهذه المؤسسات والاتحادات والهيئات:

| اسم المؤسسة أو الهيئة | المركز | سنة الانشاء |
|---|---|---|
| ١- المعهد العربي للدراسات الغابوية | اللاذقية | ١٩٧٠ |
| ٢- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (اكساد) | دمشق | ١٩٧١ |
| ٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية | الخرطوم | ١٩٧٢ |
| ٤- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية | دمشق | ١٩٧٤ |
| ٥- الشركة العربية الاتحادية للتنمية الزراعية | بنغازي | ١٩٧٤ |
| ٦- الشركة العربية للأسماك | جدة | ١٩٧٩ |
| ٧- الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي | الكويت | ١٩٧١ |
| ٨- الهيئة العربية للتنمية الزراعية والاستثمار | الخرطوم | ١٩٧٦ |
| ٩- الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك | بغداد | ١٩٧٦ |
| ١٠- الاتحاد العربي للصناعات الغذائية | بغداد | ١٩٧٦ |
| ١١- الاتحاد العربي للسكر | الخرطوم | ١٩٧٧ |

٦- وأخيرا فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، قد قام ضمن إطار جامعة الدول العربية وبتكليف من القمة العربية بمحاولة لإعداد الدراسات المفصلة والتمهيدية لمؤتمر القمة العربية الذي عُقد في عمّان، الأردن، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، عن الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك. وقد ساهمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية في إعداد تلك الدراسات التي تبلورت كورقات عمل شاملة ومفصلة عن الأمن الغذائي العربي الذي ستتولى متابعته فيما بعد، بتكليف من الجامعة العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وقد شملت هذه الاستراتيجية مجموعة من المشاريع والبرامج الانمائية الزراعية التي بلغ عددها ٩٥ مشروعا استغرق تنفيذها خمس سنوات وبلغت تكاليفها ٦١٨٩ مليون دولار أمريكي. وكان توزيع تلك المشاريع والبرامج كما يلي:

| اسم المشروع أو البرنامج أو القطاع | عدد المشروعات | القيمة (مليون دولار) |
|---|---|---|
| الزراعة والري والصرف | ٦٥ | ٤٢٥٣ |
| الصناعات الزراعية | ١٠ | ١٦٨ |
| النقل والمواصلات والتخزين | ٢٠ | ١٧٦٨ |
| المجموع | ٩٥ | ٦١٨٩ |

وقد واصلت المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتمامها بمشاريع وبرامج الأمن الغذائي وبوضع الدراسات اللازمة لها، يعاونها في ذلك المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

٧- وقد تم إعداد مجموعة من الدراسات التي تناولت تنمية التبادل التجاري الزراعي البيني، والتعديلات الاقتصادية الهيكلية في الزراعة العربية، والآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية. وهذه الدراسات، تشمل من حيث مضمونها وشموليتها العالم العربي ككل. كذلك فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا قد وضعت العديد من الدراسات بشأن هذا الموضوع الذي يشمل دول المنطقة العربية التي تقع شرقي قناة السويس بالاضافة الى جمهورية مصر العربية.

وفيما يتعلق بمحاولات تحقيق التكامل بين البلدان المشمولة بالدراسة، فإن تلك المحاولات قد بدأت أيضا في مرحلة مبكّرة تعود الى بداية الأربعينيات. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقعت الجمهورية العربية السورية ولبنان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣ اتفاقية اتحاد جمركي، ونصت تلك الاتفاقية على أن الجمهورية العربية السورية ولبنان منطقة جمركية واحدة لها تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الأخرى، وحرية انتقال السلع بين الدولتين دون فرض رسوم أو ضرائب جمركية. غير أنه طرأت عند التطبيق مشكلات عديدة. فقد أدى عدم التنسيق والترابط الى التآكل التدريجي لإرادة الطرفين في دفع الاتحاد الجمركي وتخطي المشكلات الطارئة، الى أن انتهى هذا الاتحاد في عام ١٩٥٠[١٢].

## ثانياً- معوقات التكامل الاقتصادي

في الجزء السابق تم التعرض بايجاز لمحاولات العمل العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي، وهي المحاولات التي انتهت بمقررات قمة عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، بإصدار الميثاق العربي لوضع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك للأمن الغذائي. وهذا الميثاق لم ينفذ أي بند من بنوده حتى الآن، وقد مضى على إصداره ١٥ سنة تقريبا، مع أن المؤتمر ركّز اهتمامه على القضايا الاقتصادية المشتركة في الوطن العربي والقيادات السياسية آنذاك أكدت على اعتماد التخطيط القومي كأسلوب للعمل العربي المشترك.

وكثيرا ما يُثار تساؤل حول أسباب هذا الاخفاق أو التعثّر أو القصور في العمل العربي المشترك، في مجال الزراعة والأمن الغذائي بالذات، وهو ما يقودنا الى دراسة معوقات التكامل الاقتصادي في العالم العربي، التي تتمثل في معوقات سياسية ومؤسسية واقتصادية وتنظيمية.

### ألف- المعوقات السياسية

يمكن ايجاز هذه المعوقات فيما يلي:

١- ضعف القرارات الخاصة بتنفيذ مشاريع التكامل الاقتصادي بين البلدان الأربعة ما عدا ما هو قائم في الوقت الحاضر بين لبنان والجمهورية العربية السورية بموجب اتفاقية التعاون والتنسيق الموقعة سنة ١٩٩١ بين البلدين. كذلك لم تتمكن الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية المعقودة بين الدول الأعضاء في منطقة البلدان المشمولة بالدراسة من خلق أي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي بينها.

---

(١٢) راجع: محمد السيد رضوان، مجلس التعاون العربي، الوضع الاقتصادي، التأثيرات، التنسيق مع التكتلات الاقتصادية العربية، جامعة الزقازيق، مصر، دراسة غير منشورة، نيسان/ابريل ١٩٨٩.

٢- المغالاة في التطلعات الطموحة في ضم جميع الدول العربية في منظومة موحدة للتكامل الاقتصادي العربي في نفس الوقت ولم يكن ذلك قابلاً للتطبيق.

٣- الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في هذه البلدان أدى الى المزيد من التباعد بينها، كما أن مفهوم الاشتراكية والفلسفة العامة للمجتمع لم تساعد على الانفتاح والتكامل والتعاون الاقتصادي مع الدول التي لا تتبع هذا النهج في إدارة اقتصادها.

٤- عدم التلازم بين القطاع العام، الموجه للاقتصاد والسياسة الزراعية، والقطاع الخاص، وعدم إشراك القطاع الخاص في عملية وضع السياسات الزراعية والاتفاقيات الثنائية والجماعية، مما أدى الى ابتعاد القطاع الخاص عن المساهمة والمشاركة في عملية التنمية الزراعية أو المشاريع المشتركة بين هذه الدول، أو تنفيذ الاتفاقات الثنائية التي لا مصلحة له فيها، خاصة وأن القطاع العام في بعض الدول يقوم بالدور الرئيسي في عمليات التنمية والتمويل والاتجار بالسلع الزراعية ومستلزمات الانتاج، مما جعل دور القطاع الخاص في هذا المجال دوراً هامشياً حتى وقت قريب.

## باء- المعوقات المؤسسية

١- عدم وجود هيئة عليا، أو جهاز مشترك بين هذه البلدان، لدراسة إمكانية توحيد السياسات الزراعية والتكامل الزراعي بينها، ما عدا ما هو قائم بموجب الاتفاقية الثنائية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ومؤتمرات القمة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي تتخذ على المستوى الأعلى، كما حصل في مؤتمر القمة في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، ولا تضع الأدوات الضرورية للتنفيذ كما هو متبع في دول العالم كافة، كما حصل في مراحل إقامة السوق الأوروبية المشتركة.

٢- عدم توفر دراسات معمّقة عن جدوى عملية التكامل الزراعي والاقتصادي بين دول المنطقة.

٣- وجود قصور في الترويج للمشاريع والبرامج الخاصة بالتكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

## جيم- المعوقات الاقتصادية والتنظيمية

١- الإصرار على تنفيذ مشاريع وخطط وبرامج التكامل على أن تشمل جميع القطاعات الاقتصادية. وهذا خطأ لا يمكن تجاوزه إلا إذا كانت هناك مخططات تفصيلية لكل قطاع على حدة، ومنها القطاع الزراعي الذي هو موضوع البحث في الوقت الحاضر في هذه الدراسة.

٢- التفاوت في النمو الاقتصادي والاجتماعي بين مجموعة دول المنطقة كان عاملاً في عدم نجاح هذه المشاريع في تحقيق التكامل.

٣- عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المقترحة. ولا شك في أن الدراسات والمشاريع المقترحة للتعاون من جانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمات الاقليمية الأخرى، كان يمكن الاستفادة منها إذا ما توفرت هذه الموارد الضرورية.

## ثالثاً- أسس التكامل الزراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة

يجب أن تكون أسس التكامل الزراعي قائمة على المبادىء التالية:

١- يجب أن تكون مشاريع وبرامج وخطط التكامل الزراعي بين دول البلدان المشمولة بالدراسة مدعمة ومكملة للامكانات والطاقة الذاتية الانتاجية للدول الأعضاء.

٢- يجب أن تستفيد مشاريع وبرامج وخطط التكامل الزراعي من فتح الحدود بين هذه البلدان للتبادل الزراعي الحر، وبالتالي التوسع في السوق لإفساح المجال لتصريف الانتاج الزراعي وتأمين المواد الخام للصناعة الزراعية في أي بلد من البلدان الاعضاء دون قيود أو عوائق.

٣- تحقيق الاستفادة القصوى من المؤسسات القائمة وتطويرها ورفدها بالكفاءات المطلوبة دون السعي الى ايجاد مؤسسات ومنظمات جديدة.

٤- إن مدى النجاح في مشاريع التكامل الزراعي يتوقف على مدى توفر الإمكانات لزيادة الانتاج، ومضاعفة الانتاجية الزراعية في البلدان الأعضاء، والتوسع في التجارة الزراعية البينية بين هذه البلدان، كما يتوقف أيضا على إمكانات التعاون الفني وتنفيذ مشاريع البحث العلمي الزراعي وتبادل نتائج الأبحاث والمعلومات العلمية الزراعية بين البلدان الأعضاء، وإمكانات التنسيق بين السياسات والبرامج الانمائية الزراعية.

## رابعاً- مبررات التكامل الزراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة

لا شك أن التكامل بين أي مجموعة من الدول يحقق منافع كثيرة، فهو يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمعات نتيجة للاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة. وكذلك فإن التكامل يؤدي الى التغلب على الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعجز كل دولة بمفردها عن حلها. وبالاضافة الى هذا فإن التكامل يعني القوة الاقتصادية والسياسية، خاصة فيما يتعلق بالمفاوضات الدولية في كافة المجالات. وهناك مثال على ذلك؛ فالمكاسب التي حققها الاتحاد الأوروبي في مفاوضات "الغات" ما كان لها أن تتحقق لو أن كل دولة كانت تتفاوض على حدة. واذا كانت هذه هي المنافع العامة للتكامل فإننا سنوضح في هذا الجزء المبررات التي تحتم قيام تكامل بين البلدان المشمولة بالدراسة. وهذا يعني الاجابة على تساؤل يتردد حول أي دراسة من هذا النوع، وهو ما هي دواعي إقامة تكامل زراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة؟

هناك العديد من المبررات لقيام مثل هذا النوع من التكامل، وهي مبررات يمكن بيانها كما يلي:

١- نتيجة لغياب التنسيق بين هذه البلدان في السياسة الانتاجية، والتي تعني استخدام مبدأ الميزة النسبية في الانتاج، لجأت كل دولة الى العمل على انتاج العديد من السلع الغذائية حتى ولو لم يكن لديها ميزة نسبية في انتاجها. فمثلاً، اتجهت كافة الدول الى انتاج التفاح (بتكاليف انتاج متباينة) والحمضيات والخضر وغيرها دون أدنى تنسيق فيما بينها، مما أدى الى زيادة الانتاج في عديد من السلع بتكاليف مرتفعة سواء كانت تكاليف مادية أو تكاليف استخدام الموارد (المحدودة أصلا)، وهو ما يعني اهداراً للموارد المتاحة التي كان يمكن استغلالها الاستغلال الأمثل ودون اجهاد، حتى يمكن تحقيق

التنمية القابلة للاستمرار فيما لو كان هناك تفاهم مشترك حول تخصيص الموارد الأرضية في كل دولة لانتاج سلعة أو سلع معينة، ومن ثم يمكن الاستفادة بمزايا الانتاج الضخم وتحقيق وفورات في الانتاج.

٢- أدت زيادة الانتاج في بعض السلع الى مشكلة أخرى تمثلت في المنافسة فيما بين هذه البلدان في أسواق الدول الأخرى، مما أدى الى انعكاسات سلبية على المصدرين لهذه السلع حيث يضطرون للبيع بأسعار منخفضة أمام منافسة فيما بينهم ودول أخرى. ومثال ذلك المنافسة في أسواق بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بين هذه الدول في عدد كبير من المنتجات.

٣- بدأ الاتحاد الأوروبي باتفاقية للحديد والصلب في أوروبا في عام ١٩٥٧. وقد يكون من المفيد للبلدان المشمولة بالدراسة أن تبدأ بالقطاع الزراعي ليكون مجالاً حياً وأساسياً يمكن الاعتماد عليه لقيام تكتل اقتصادي في اقليم البلدان المشمولة بالدراسة، خاصة وأن لدى هذه المنطقة موارد لو أمكن استغلالها بصورة جيدة لتغلبت تلك البلدان على العديد من المشاكل وخاصة فيما يتعلق بالغذاء.

٤- يعد التنوع في النشاط الزراعي بين دول البلدان المشمولة بالدراسة فرصة جيدة لإحداث تكامل بين هذه البلدان. فقد أثبتت الجمهورية العربية السورية والعراق نجاحاً في انتاج الحبوب والانتاج الحيواني، وحقق الأردن ولبنان انجازاً كبيراً في مجال انتاج الخضر والفواكه. وهذا التنوع في النشاط، مع الاستغلال الأمثل للموارد، يؤدي الى رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية لدول المنطقة.

٥- إن التحديات التي تشكلت نتيجة تغير بيئة التجارة العالمية، مثل اتفاقية "الغات" وقيام منظمة التجارة العالمية، والاتجاهات الحديثة نحو اقامة التكتلات الاقتصادية الدولية الاقليمية مثل "النافتا" وتوسيع قاعدة الاتحاد الأوروبي، والتغيرات التي حدثت في السياسة التجارية لدول الاتحاد تجاه الدول غير الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بالواردات من الخضر والفواكه، لا يمكن لدولة منفردة مواجهتها ولكن يمكن تلافي آثارها السلبية اذا كان هناك تكتل اقتصادي بين الدول. وقيام أي نوع من التكامل (منطقة تجارية أو اتحاد جمركي) بين البلدان المشمولة بالدراسة يؤدي الى نتائج ايجابية في هذا المجال. وفي هذا الاطار، تجدر الاشارة الى المفاوضات الجارية حالياً بشأن اقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر المتوسط، ومن بينها البلدان المشمولة بالدراسة، إذ يمكن لهذه المفاوضات أن تؤتي ثمارها لو أن هناك حداً أدنى من التنسيق بين تلك البلدان في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي.

٦- هناك مشكلات عديدة يمكن التغلب عليها من خلال تحقيق التكامل بين البلدان المشمولة بالدراسة. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن حل مشكلة البطالة في المنطقة عن طريق الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة سواء كانت في مجال الانتاج النباتي أو الانتاج الحيواني أو الصناعات الغذائية. والأمل كبير في الغد عندما يتم رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وعندما يتم إحلال السلام في المنطقة.

٧- تعد الطبيعة الجغرافية والتركيبة السكانية والعادات والتقاليد الاجتماعية لهذه المنطقة عوامل مهيئة لإحداث نوع من التكامل يكتب له النجاح. فالتجارة بين البلدان المشمولة بالدراسة تتم بوسائل النقل البري ولا تحتاج الى نقل بحري أو جوي. ويعد هذا ميزة نسبية في هذه المنطقة إذ ان تكاليف النقل البري منخفضة وتؤدي الى انتقال السلع من دولة الى أخرى بأسعار تقل عن أسعار السلع المستوردة من جهات أخرى. وهناك أيضاً تشابكات وعلاقات اجتماعية بين سكان المنطقة، حتى أن

أنماط استهلاك الغذاء تكاد تكون متقاربة. ولذلك يلاحظ أنه على مدى التاريخ جرت محاولات متكررة لإقامة تكامل اقتصادي بين دول هذه المنطقة.

وتعد العوامل السابقة، وغيرها، مبررات لإحداث تكامل زراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة. واذا كانت المعوقات التي سبق ذكرها قد اعتبرت حجر عثرة في تحقيق هذا التكامل في الماضي فإن الظروف الحالية والمستجدات الاقليمية والدولية أصبحت بمثابة تحذيرات من عدم اغتنام هذه الفرص. فالمستقبل لن يكون في صالح دول منفردة وانما سيكون من نصيب القوى في الأسواق العالمية وهي التكتلات الاقتصادية. واذا كانت الخلافات السياسية بين هذه البلدان تأتي على رأس المعوقات فإنه يمكن في ظل الأوضاع الحالية إقامة هذا النوع من التكامل دون الاصطدام بهذه الخلافات خاصة في ظل اتفاقية "الغات" وضرورة فتح الأسواق وتخفيف الحواجز الجمركية، وكذلك في ظل الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتعظيم دور القطاع الخاص. وسوف يتناول الجزء التالي الخطوات الفعلية التي يمكن من خلالها تحقيق أولى مراحل التكامل بين البلدان المشمولة بالدراسة.

## خامساً- السياسات والبرامج الواجب انجاحها لتحقيق التكامل الزراعي بين البلدان المشمولة بالدراسة

بدايةً، يجب أن يكون معروفاً ان هناك بعض الاعتبارات التي لا يمكن تجاهلها في الوقت الحاضر والتي يمكن أن تؤثر على مشاريع التكامل المقترحة بين البلدان المشمولة بالدراسة، وهي:

١- هناك اختلاف في النظم السياسية والاقتصادية بين البلدان المشمولة بالدراسة، وهو اختلاف يمكن أن يؤثر سلبياً على السياسات الزراعية التي يجب اتباعها في ظل التغيرات العالمية، مثل تخفيض أو الغاء الدعم، وترك تحديد الأسعار لتفاعل قوى العرض والطلب، وغيرها. ومن ثم فإنه يجب مراعاة ذلك عند اقتراح أية سياسة تتعلق بالتكامل بين تلك البلدان.

٢- هناك خلافات سياسية واضحة بين البلدان المشمولة بالدراسة، فلكل بلد نهج خاص به يكاد لا يلتقي مع نهج أي من البلدان؛ وقد تعمقت تلك الخلافات بعد أزمة الخليج. وهذا يعني أن أي من مشروعات التكامل المقترحة يمكن أن يصطدم بتلك الخلافات، وقد يكون من المتعذر عقد اجتماعات بين متخذي القرار في تلك البلدان -في الوقت الحاضر- للتفاوض حول آليات التكامل المناسبة. غير أنه لا ينبغي أن يمثل ذلك عائقاً أمام التفكير في كيفية تحسين مستوى المعيشة لشعوب هذه المنطقة. ولتجنب ذلك، قد يكون من الملائم، أن تعتمد الأنشطة التكاملية على القطاع الخاص حتى لا تصطدم بالروتين الحكومي.

٣- هناك تباين واضح في السياسات الاقتصادية، وكذلك في السياسات الزراعية، في البلدان المشمولة بالدراسة. فهناك بَلَدان يقومان حالياً بتطبيق برامج للاصلاح الاقتصادي وهما الأردن وسوريا، أما البَلَدان الآخران فانهما لم ينفذا تلك البرامج، وهذا يعني أن أي محاولة للتنسيق بين سياسات الدعم والأسعار قد لا تؤتي ثمارها ما لم يكن هناك حد أدنى للتماثل في السياسات في تلك البلدان.

٤- هناك دولتان لهما ظروف خاصة. فالعراق يعاني من الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بعد أزمة الخليج، وهذا يعني أن العراق قد لا يكون في الوقت الحاضر في وضع يؤهله لاتخاذ اجراءات خاصة بالتنسيق في عديد من المجالات الزراعية، وان كان ذلك لا ينفي انه بالامكان اتخاذ هذه الاجراءات

فور رفع الحظر. كذلك فإن لبنان لا يزال في مرحلة اعادة تأهيل كافة القطاعات الاقتصادية، ومن بينها القطاع الزراعي، والتي تعني اعادة بناء المؤسسات واقرار السياسات. وقد يكون ذلك عاملاً مؤثراً في أية سياسة مشتركة خاصة فيما يتعلق بالانتاج الزراعي.

٥- البلدان المشمولة بالدراسة، بوجه عام، ليست أعضاء في اتفاقية "الغات" أو في منظمة التجارة العالمية، كما أن الاتجاه المتوقع حالياً هو اتخاذ اجراءات انفرادية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية. ولذلك فإنه اذا كانت هناك رغبة حقيقية في تحقيق تكامل، أو حتى تنسيق أولي، فإنه من الأجدى أن تقوم البلدان المشمولة بالدراسة بالتشاور فيما بينها وذلك فيما يتعلق بالانضمام لعضوية منظمة التجارة العالمية.

والاعتبارات السابقة، مع انها تمثل على ما يبدو عوائق تواجه أي عمل مشترك، يمكن التغلب عليها عن طريق تشجيع القطاع الخاص ليأخذ الدور الأساسي في هذا المجال مع الدعم الحكومي التشريعي والسياسي في المرحلة الحالية. وقد تكون هذه البداية حافزاً لتلك البلدان على حل خلافاتها السياسية عندما ترى نتيجة، أو ثمرة، التعاون فيما بينها.

وسوف يقدّم في هذا الجزء اطار لأوجه التعاون والتنسيق في المجالات الزراعية المختلفة، مع مراعاة مدى التدرج في تنفيذ هذه السياسات والبرامج المقترحة. فبعضها يمكن تطبيقه في المدى القصير، وبعضها الآخر يمكن تطبيقه في المدى الطويل، وذلك في سياق انشاء منطقة للتجارة الحرة.

**ألف- إجراءات تمهيدية يمكن انجازها في المدى القصير**

تتعلق هذه الاجراءات بمجالات يمكن انجازها في وقت قصير نسبياً، وتشمل ما يلي:

١- <u>توحيد المواصفات والمقاييس في تلك البلدان ويشمل:</u>

(أ) توحيد شهادات المنشأ: لتسهيل عملية انسياب السلع بين الدول ومع العالم الخارجي؛

(ب) توحيد البيانات الخاصة بتجارة الترانزيت؛

(ج) توحيد بنود الشهادات الصحية، وخاصة في مجال انتقال الحيوانات بين البلدان المشمولة بالدراسة؛

(د) توحيد المقاييس الخاصة بوحدة المساحة، وعلى سبيل المثال الدونم ومساحته ألف متر مربع في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان يختلف في العراق حيث تبلغ مساحته ٢٥٠٠ متر مربع؛

(هـ) توحيد المواصفات الخاصة بالعبوات الزراعية لتسهيل عملية انتقال المنتجات داخل المنطقة. ومن الممكن أيضا أن تعتمد في المستقبل تلك المواصفات كأساس للتصدير من كافة البلدان المشمولة بالدراسة الى العالم الخارجي؛

(و) توحيد شروط الجودة في السلع التي تدخل في اطار التجارة الخارجية أو البينية، بمعنى أن تكون هناك مواصفات جودة موحدة في تلك البلدان بكل سلعة، وهي مواصفات خاصة بدرجة التلوين والنضج وحجم الثمار وغير ذلك. وفي هذا الاطار يتم توحيد الملصقات الخاصة بكل سلعة والتي توضع على العبوات، مثل مواعيد القطف او الحصاد، ونسبة النضج، ودرجة التلوين، والأثر المتبقي للمبيدات، وغيرها من البيانات.

٢- وضع اطار عام لإنشاء صندوق للتعويضات في البلدان المشمولة بالدراسة

إن الهدف من انشاء هذا الصندوق هو تعويض المزارعين في أي بلد من تلك البلدان في حالة انخفاض الأسعار العالمية، أو تأثر المحاصيل بالتقلبات الجوية، أو في حالة المنافسة الخارجية من الدول المجاورة. ومن الممكن أن يمتد نشاط الصندوق لدعم المزارعين في بعض الدول في حال تأثرهم سلباً نتيجة لإقامة سوق اقليمية مشتركة.

ومن الممكن أن يكون الصندوق المقترح هيئة مستقلة ومنشأة برأسمال مشترك من القطاعين العام والخاص. ويتكون مجلس ادارة الصندوق من البلدان الأربعة، التي تتبادل رئاسته بصفة دورية كل عام. وتكون للصندوق لائحة ادارية وقانونية وتنفيذية خاصة به.

٣- إنشاء مؤسسة للتسويق والتجارة الخارجية الزراعية للبلدان المشمولة بالدراسة

الهدف من انشاء هذه المؤسسة هو النهوض بالتسويق الزراعي وتحسين كفاءته في كافة البلدان المشمولة بالدراسة، وكذلك النهوض بالتجارة الخارجية الزراعية من حيث الأسواق والمنافسة وغير ذلك. ويرد فما يلي ايضاح للجوانب المتعلقة بهذه المؤسسة:

(أ) تكوين المؤسسة: يلاحظ أنه يوجد في كل بلد من البلدان المشمولة بالدراسة مؤسسة للتسويق الزراعي والتجارة الخارجية وهي اما مستقلة أو تابعة لاحدى الوزارات. ويمكن الابقاء على هذه المؤسسات الحكومية كبيوت خبرة أو ان يكون لها في المستقبل دور في المساهمة بالدراسات التي يتم تحويلها الى المؤسسة المقترحة. وفي ضوء تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي فقد يتم في المستقبل، تحويل هذه المؤسسات للقطاع الخاص، ويمكن عندئذ ادماج كوادر هذه المؤسسات الحكومية في المؤسسة المقترحة؛

ومن الممكن أن يكون انشاء هذه المؤسسة بمبادرة من اتحادات الغرف التجارية والزراعية والصناعية في البلدان الأربعة وذلك عن طريق انتخاب عضو (من القطاع الخاص) ليمثل كل بلد، على أن يتم تناوب رئاستها سنوياً بين تلك البلدان. ويتم اعداد لائحة خاصة بالمؤسسة، كما يتم اختيار العاملين بها من بين العاملين في المؤسسات الحكومية القائمة بالفعل حتى لا يحدث ضغوط مالية في اختيار موظفين جدد ويكون ذلك بالتساوي بين البلدان الأربعة. وفي هذا الاطار يتم توحيد الأجور الشهرية بعملة واحدة ويتم توزيع العبء المالي للمؤسسة على البلدان الأربعة.

(ب) مجالات عمل المؤسسة:

(١) إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للبلدان الأربعة بحيث تشمل مختلف المعلومات الزراعية الضرورية، ومن أهمها:

- بيانات الانتاج المحلي من السلع الزراعية المختلفة؛
- بيانات الاستهلاك المحلي من السلع الزراعية؛
- الفائض القابل للتصدير؛
- الأسعار المحلية والأسعار العالمية (يوميا)؛
- الاتفاقيات الدولية الحديثة؛
- حالة الأسواق العالمية وفي الدول المجاورة.

ويمكن الحصول على هذه البيانات من عدة مصادر، منها المؤسسات الحكومية القائمة بالفعل، وقاعدة بيانات التجارة العربية البينية، أو من خلال الارتباط بشبكات المعلومات الدولية.

(٢) إجراء المفاوضات التجارية مع العالم الخارجي، وتحديد أسلوب التفاوض مع التكتلات الاقتصادية الدولية ومناقشة الاجراءات الخاصة بها، مثل سعر الدخول المعمول به في الاتحاد الأوروبي، وضرورة وصول السلع من البلدان المشمولة بالدراسة الى أسواق الاتحاد الأوروبي أو اتخاذ اجراءات من شأنها تقليل الواردات من دول الاتحاد.

(٣) اقتراح سياسة زراعية مشتركة للبلدان المشمولة بالدراسة، ويشمل ذلك:

- الوصول الى سعر موحد للمنتجات المزمع تصديرها، عن طريق لجنة تحددها المؤسسة؛

- تعويض المنتجين المتضررين في أي دولة من صندوق التعويضات، حيث يمكن أن تكون هناك اختلافات نتيجة للدعم في احدى الدول، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق حساب التكاليف بعملة موحدة وهي الدولار الأمريكي وذلك لتلاشي اختلاف أسعار الصرف في الدول المختلفة؛

- توحيد العلامات التجارية بناء على توحيد المواصفات والمقاييس التي سبق ذكرها؛

- اعتماد سياسة استيراد واحدة لكافة السلع التي يتم استيرادها لتلك الدول، بمعنى أن تكون هناك جهة واحدة للتفاوض حول الواردات، فهذا أمر يجعل المفاوضات لصالح الدول بشكل عام بدلاً من التفاوض لكل دولة على حدة.

(٤) التفاوض مع حكومات البلدان الأربعة حول كافة المجالات التي تتناول التسويق الزراعي والتجارة الخارجية الزراعية.

ويمكن تطوير هذه المقترحات من خلال المؤسسات الحكومية القائمة.

٤- تطوير المؤسسات المشتركة القائمة في البلدان المشمولة بالدراسة

هناك عدد من المؤسسات المشتركة بين البلدان المشمولة بالدراسة، مثل شركات نقل البضائع التي يمكن تحقيق أقصى استفادة منها عن طريق تطويرها وخاصة في مجال ادارة هذه المؤسسات. وهذه المؤسسات لديها الكثير من الامكانيات التي يمكن أن تساهم في زيادة التجارة البينية. ويمكن تطوير تلك المؤسسات من خلال الاجراءات التالية:

(أ) تحويل تلك المؤسسات الى مؤسسات خاصة وذلك بطرح أسهمها في الأسواق في البلدان الأربعة؛

(ب) دمج تلك المؤسسات في شركة واحدة للنقل من بين البلدان الأربعة؛

(ج) وضع لائحة تنفيذية وقانونية ومالية جديدة للشركة الموجودة.

وقد أنشئت في البلدان المشمولة بالدراسة شركات عربية مشتركة، وهي شركات تساهم فيها حكومات تلك البلدان. ويتعين تطوير هذه الشركات ادارياً في اطار جامعة الدول العربية أو عرضها للبيع للقطاع الخاص في هذه البلدان، على أن يتم معالجة الأمور المالية مع الدول العربية المشاركة فيها عن طريق حكومات البلدان الأربعة.

٥- التعاون في الاعداد المشترك للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

طالما ان البلدان الأربعة ليست أعضاء في اتفاقية "الغات" أو في منظمة التجارة العالمية فإن الاجراء الأكثر واقعية هو الانضمام كتكتل اقتصادي واحد وليكن في صورة منطقة التجارة الحرة للمشرق العربي. وهذا لا يعني الغاء سيادة كل دولة حيث يمكن أن تنضم البلدان الأربعة تحت مسمياتها ولكن في اطار منطقة التجارة الحرة. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق ما يلي:

(أ) البدء في تشكيل لجنة مشتركة لمناقشة الاجراءات الخاصة بالحصول على العضوية في منظمة التجارة العالمية. ويمكن لهذه اللجنة ان تستفيد من الاجراءات التي تمت في الأردن بهذا الخصوص وذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ب) الاعلان عن انشاء منطقة للتجارة الحرة لدول البلدان المشمولة بالدراسة قبل التقدم بطلب للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية؛

(ج) تقديم طلب للانضمام الى المنظمة بأسماء البلدان الأربعة، في اطار منطقة التجارة الحرة، حتى تتمتع بلدان المنطقة بالامتيازات التي يمكنها الحصول عليها في اطار اتفاقية "الغات".

٦- المفاوضات الخاصة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي

تجري حاليا بين الاتحاد الأوروبي وعدد من دول البحر المتوسط مفاوضات بشأن عقد اتفاقيات للشراكة (Partnership) مع دول الاتحاد الأوروبي. وقد وقعت تونس اتفاقا للشراكة مع الاتحاد الأوروبي في هذا العام، ١٩٩٥. غير انه لا تزال المفاوضات جارية مع باقي الدول. واذا كان الاتحاد الأوروبي يقوم بالتفاوض من أجل الشراكة كتكتل اقتصادي فإن من الأولى أن تقوم البلدان المشمولة بالدراسة بإجراء هذه المفاوضات بصفة مشتركة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال انشاء لجنة مشتركة بين البلدان الأربعة بحيث تقوم تلك اللجنة بمهام المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، ويمكن تشكيلها من القطاعين العام والخاص.

٧- الاعلان عن تأسيس اتحاد المنتجين في البلدان المشمولة بالدراسة

الهدف من تأسيس هذا الاتحاد هو المساعدة في إعداد السياسة الزراعية المشتركة في المستقبل. ويمكن تأسيس هذا الاتحاد من بين اتحادات المنتجين الزراعيين في البلدان الأربعة بحيث تكون له صفة مستقلة ويتكون من القطاع الخاص في البلدان الأربعة.

## باء- مجالات يمكن انجازها في المدى الطويل

هذه المجالات تحتاج لفترة طويلة من الزمن. ويتم انجاز هذه المجالات على عدة مراحل بحيث يجري في كل مرحلة تقييم الأداء والعمل على حل المشكلات التي نتجت عن التنفيذ، وهي في الواقع تطبيق مراحل التكامل الاقتصادي حيث يمكن البدء بمنطقة تجارة حرة، وعندما يثبت نجاحها يتم تحويلها الى اتحاد جمركي ثم الى سوق مشتركة. وفي هذا الاطار سوف ينصب التركيز على انشاء منطقة تجارة حرة بين البلدان المشمولة بالدراسة كخطوة أولى في هذا الاتجاه.

١- إنشاء منطقة للتجارة الحرة في البلدان المشمولة بالدراسة

يكون انشاء منطقة للتجارة الحرة في ضوء اتفاقية "الغات" وما جاءت به من بنود تنص على النفاذ للأسواق والتي تضمنت ازالة الحواجز غير الجمركية وتحويلها الى تعريفة جمركية، ثم تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ٣٦ في المائة في الدول الصناعية وبنسبة ٢٤ في المائة في الدول النامية، ومع وضع حد أدنى للنفاذ للأسواق كنسبة مئوية من الاستهلاك المحلي من أي سلعة. وفي ضوء التخوف من المنافسة العالمية في التجارة الخارجية للسلع الزراعية، ولاعتبارات عديدة أخرى، أصبح من الضروري قيام مناطق للتجارة الحرة بحيث تكون بمثابة نواة لقيام تكامل اقتصادي بالمعنى الحقيقي.

وتشكيل منطقة التجارة الحرة يأتي كخطوة أولى في الطريق نحو تحقيق التكامل بين الدول، وفيها يتم الغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا بين الدول على أن تظل كل دولة محتفظة بتعريفتها الجمركية مع العالم الخارجي.

وبالنسبة للبلدان المشمولة بالدراسة فإنه في ضوء الاتفاقيات الدولية يمكن تشكيل هذه المنطقة خلال فترة وجيزة لا تتعدى ثلاث سنوات. ذلك أن هناك اتفاقية مشابهة تم توقيعها بين الجمهورية العربية السورية ولبنان في عام ١٩٩٣ ويمكن ان يعاد النظر فيها لتشمل البلدان الأربعة. وتشكيل هذه

المنطقة لن يمس سيادة أي دولة ولا يرتبط بالنواحي السياسية في الوقت الحاضر، حيث انها سوف تكون لقطاع واحد هو القطاع الزراعي بحيث يتم بعد ذلك تعميمها لكافة القطاعات الاقتصادية. ويمكن ان يكون انشاء منطقة التجارة الحرة بداية جيدة في هذا الاقليم تؤدي نتائجها الى اقتناع المسؤولين بجدوى اقامة اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة.

(أ) <u>خطوات تشكيل منطقة تجارة حرة للسلع الزراعية</u>

تتمثل تلك الخطوات في الآتي:

(١) إزالة التعريفة الجمركية المطبقة على المنتجات الزراعية بين البلدان المشمولة بالدراسة بحيث يكون ذلك على مراحل، إذ ان اتفاقية "الغات" قد أشارت الى تخفيض التعريفة بنسبة ٢٤ في المائة في الدول النامية. وقد يكون من الأفضل وضع جدول زمني لإزالة التعريفة الجمركية بحيث يمكن أن تنتهي في عام ٢٠٠٦، أي بعد ١٠ سنوات، على اعتبار ان بداية منطقة التجارة الحرة سيكون في عام ١٩٩٦.

(٢) إعطاء أفضلية لمنتجات البلدان الأربعة فيما يتعلق بالتجارة بين تلك البلدان. وفي هذا الإطار، يتم العمل على إزالة المعوقات والقيود الادارية والروتينية على الحدود بين تلك البلدان.

(٣) العمل على توحيد المواصفات والمقاييس التي سبق الحديث عنها.

(٤) إعطاء الفرصة للقطاع الخاص للقيام باستثمارات مشتركة، وقد أصبح ذلك أمراً ميسوراً. ولا توجد في الوقت الحالي قيود على قيام مستثمر من الجمهورية العربية السورية أو العراق بالاستثمار في لبنان أو الأردن، مثلما هو الحال بالنسبة لقيام المستثمرين من الأردن ولبنان بالاستثمار في العراق والجمهورية العربية السورية. غير أنه تبقى هناك مسألة الاجراءات الادارية فيما يتعلق بالاستثمار المشترك، وهي مسألة يجب التغلب عليها لتحقيق مصلحة مشتركة من أهمها تخفيف حدة البطالة.

(٥) مراجعة قوانين الاستثمار في تلك البلدان والعمل على أن يكون هناك حد أدنى من التماثل بينها، وذلك تجنباً لحدوث ازدواج ضريبي ومشاكل أخرى للمستثمرين. ويجب أن يكون معروفاً ان المستثمر يضع نصب عينيه عدة اعتبارات فيما يتعلق بالاستثمار المباشر وهي تجنب المخاطرة وضمان تحقيق أرباح والحرية في تحويل أرباحه، وإلا فانه سيلجأ الى الاستثمار غير المباشر، أي الاستثمار في الأسهم والسندات. كذلك فان انتقال الاستثمارات بين الدول يعد الأساس الواقعي لتنمية التجارة البينية. ولذا فإن حكومات هذه البلدان تبدي اهتماما بتحسين مناخ الاستثمار فيها وازالة كافة العراقيل أمام المستثمرين، إذ أن ذلك من شأنه أن يؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي.

(٦) نظراً لتفشي مشكلة البطالة في هذه البلدان فقد لجأ كل بلد الى العمل على تخفيف حدة البطالة فيه. ومن الأساليب المتبعة في ذلك وضع قيود على انتقال العمالة حتى لا تزداد حدة هذه المشكلة. وفي اطار التكامل بين تلك البلدان يصبح حل هذه المشكلة أمراً

ميسوراً، اذ انه بعد ازالة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق سوف تكون هناك فرصة جيدة لانتقال العمالة اليه. وكذلك في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية الحالية واحتمال تدفق الاستثمارات الى هذه المنطقة يصبح من الضروري مراجعة القوانين الخاصة بانتقال العمالة بين البلدان الأربعة وتيسير الاجراءات الخاصة بها.

(ب) الآثار المتوقعة لإنشاء منطقة التجارة الحرة بين البلدان المشمولة بالدراسة

كما سبق ان ذكر انه في اطار منطقة التجارة الحرة ستحتفظ كل دولة بتعريفتها الجمركية مع العالم الخارجي، وهو ما يعد ثغرة يمكن النفاذ منها للسلع الأجنبية من خلال الدولة ذات التعريفة الأقل. غير انه في ظل اتفاقية "الغات" وتحرير التجارة العالمية يصبح أثر هذا الجانب ضئيلا. ولكن ما يهمنا هنا هو ايضاح أهم الآثار الايجابية لانشاء منطقة التجارة الحرة وهي كما يلي:

(١) استغلال الموارد الزراعية المتاحة بكفاءة عن طريق استخدام مبدأ الميزة النسبية في الانتاج، وهو ما يعني المحافظة على تلك الموارد لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار.

(٢) زيادة النشاط الاقتصادي من خلال ما يلي: انتقال رؤوس الأموال واستثمارها بين البلدان الأربعة، وانتقال العمالة، وزيادة التبادل التجاري البيني. وهذا من شأنه أن يؤدي في النهاية الى زيادة معدلات دخل الفرد ورفاهيته.

(٣) ستكون منطقة التجارة الحرة في وضع قوي يمكنها من مجابهة التحديات الخارجية، ويؤدي الى زيادة تأثيرها السياسي والاقتصادي للبلدان الأعضاء فيها.

(٤) سيؤدي تشكيل منطقة التجارة الحرة هذه الى تعضيد مواقف البلدان المشمولة بالدراسة في المفاوضات الخاصة بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وكذلك في المفاوضات الخاصة بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

(٥) سوف يساعد تشكيل منطقة التجارة الحرة على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وتقليل قيمة الفجوة الغذائية للبلدان الأعضاء فيها.

(ج) المشروعات المقترح تنفيذها في منطقة التجارة الحرة

(١) مشروعات خاصة بالمياه

وهذه المشروعات هي من أهم المشروعات المشتركة التي يمكن تنفيذها في منطقة التجارة الحرة، وتشمل مشروعات خاصة بإقامة السدود، ومشروعات خاصة بالمحافظة على المصادر المائية ومشروعات خاصة بعدم تلوث المياه. ومن أمثلة ذلك:

- مشروع انشاء سد الوحدة بين الجمهورية العربية السورية والأردن، وهو مشروع سبق اعداده ودرست جدواه الاقتصادية، ويبقى تحديد كيفية تمويله وتنفيذه؛

- مشروع تنمية الموارد المائية على نهر العاصي بين الجمهورية العربية السورية ولبنان. وهو مشروع سبق طرحه ويجب المضي في تنفيذه للاستفادة بزراعة مساحات كبيرة بالري؛

- مشروع تنمية الأحواض المائية الجوفية بين العراق والجمهورية العربية السورية والأردن، وذلك في اطار مشروع تنمية وادي الحماد المشترك بين البلدان الثلاثة بالاضافة الى المملكة العربية السعودية؛

- مشروعات مشتركة على نهر اليرموك خاصة بتقليل الفاقد من المياه؛

- اتفاقيات خاصة بعدم تلويث المياه المشتركة.

(٢) مشروعات زراعية مشتركة

من أمثلة تلك المشروعات ما يلي:

- إنتاج بنجر السكر في العراق، إذ أن مساحة العراق شاسعة ولديه حالياً وفرة في مياه الري. ويمكن تنفيذ مشروع مشترك لانتاج السكر، وهو مشروع سوف يؤدي تنفيذه الى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر في المنطقة. إنتاج البذور الزيتية في الجمهورية العربية السورية والعراق. ومن شأن اقامة تلك المشروعات ان تؤدي الى تخفيض الواردات من الزيوت النباتية في دول المنطقة.

(٣) مشروعات زراعية صناعية

من أمثلة تلك المشروعات ما يلي:

- مشروع انتاج أدوات الري بالأردن، إذ ان الأردن قد قطع شوطاً كبيراً في مجال الري بالأساليب الحديثة. وسوف يغطي هذا المشروع احتياجات المنطقة من أدوات الري الحديثة؛

- مشروع للصناعات الغذائية في لبنان والجمهورية العربية السورية والعراق.

(د) السياسة الزراعية المشتركة في اطار منطقة التجارة الحرة

تعني السياسة الزراعية المشتركة مجموعة البرامج التي تحددها وتنفذها السلطات التنفيذية المختصة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية داخل القطاع الزراعي في اطار تكاملي. وتستهدف السياسة الزراعية المشتركة تحسين توزيع الدخول المزرعية وتحسين توزيع الموارد الانتاجية المختلفة وانتهاج سياسة سعرية ملائمة للحاصلات الزراعية، بحيث تعطي حافزاً للمنتجين كي يستمروا في الانتاج ويعملوا على زيادته. ويعتبر اعداد السياسة الزراعية المشتركة أمر يكتنفه العديد من الصعوبات، إذ ان لكل بلد وسائله وبرامجه وأهدافه الخاصة. ومن الممكن الاستفادة بتجربة السوق الأوروبية المشتركة

(مع مراعاة الفارق بين السوق الأوروبية والبلدان المشمولة بالدراسة)، فالبند رقم (٣٩) من اتفاقية روما قد وضع على أساس ان السياسة الزراعية المشتركة تستهدف الآتي: (١) زيادة الانتاجية الزراعية والاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة لضمان تنمية معقولة للانتاج الزراعي والاستفادة المثلى من عوامل الانتاج خصوصاً عنصر العمل؛ و(٢) ضمان مستوى معيشي ملائم للسكان الزراعيين؛ و(٣) استقرار الأسواق؛ و(٤) ضمان تنظيم العروض من السلع الزراعية؛ و(٥) ضمان تأكيد استقرار الأسعار للمستهلكين(١٣).

وفي سبيل اعداد سياسة زراعية مشتركة للسوق الأوروبية تم مراعاة عدة نقاط أساسية هي:

أولاً: وضع نظام لدعم الأسعار. وكانت السمات الأساسية لنظام الدعم للسوق الأوروبية هو أن دعم دخل المنتجين يكون مكفولاً عن طريقة سياسة سعرية موحدة لاختيار أعلى سعر للمنتوجات (وهو السعر الذي يكون في حد ذاته معبراً كتعويض ملائم للمزارعين).

ثانياً: في الفترة بين عام ١٩٥٨، وعام ١٩٦٨، عندما نفذت اتفاقية روما، حققت السوق الأوروبية ثلاثة انجازات في اتجاه وضع سياسة سعرية مشتركة. وتلك الانجازات هي:

(١) إلغاء النظم المحلية للدعم المطبقة في كل بلد؛

(٢) إحلال نظام للدعم على مستوى السوق الأوروبية ككل؛

(٣) الاتفاق سنوياً لتحديد الأسعار الزراعية الموحدة عن طريق مجالس الوزارات في ضوء الاقتراحات المقدمة من الدول حول الموضوع. وكان الاهتمام مركزاً حول نظم الدعم والأسعار الموحدة، فأسعار الحبوب كانت لها جوانب مختلفة، حيث تعتبر أيضاً كمدخلات لانتاج الدواجن والبيض واللحوم والألبان. ولذلك كان البحث يتناول أسعار اللحوم والألبان عند وضع أسعار الحبوب والعلاقة بينها وبين أسعار الحبوب.

ثالثاً: تقديم منح وهبات من الحكومات المحلية على شكل منح جارية مثل خفض أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي؛ أو منح رأسمالية، مثل تحسين البنى الأساسية للزراعة وتقديم خدمات المياه والكهرباء والآلات والميكنة الحديثة. ومن الممكن أن يؤدي نظام المنح والهبات الى تقويض السياسة الزراعية المشتركة. لدعم المزارع الأقل انتاجية.

رابعاً: الاتفاق على أسلوب تمويل السياسة الزراعية، إذ أن تمويل السياسة الزراعية الموضوعة يعتبر عبئاً على البلدان المشتركة في التكامل. وكمثال على ذلك فإن السياسة الزراعية المشتركة للسوق الأوروبية تستوعب حوالي ٦٠ في المائة من ميزانية السوق الأوروبية المشتركة البالغ حجمها ٢٥ مليار دولار في عام ١٩٨١. وطبقاً لاتفاقية عام ١٩٧٠، تم الاتفاق على تمويل السياسة المشتركة بمساهمات من ميزانية كل دولة عضو في السوق بحيث تدفع نسبة مئوية من التكاليف بالاضافة الى ايرادات السوق من الضرائب الجمركية التي تعتبر ايرادا للسوق. ومنذ عام ١٩٧١ تحصل السوق

---

(١٣) محمد السيد رضوان: مجلس التعاون العربي، مرجع سبقت الإشارة اليه.

الأوروبية على ايرادات مباشرة، وهي ايرادات تستخدم في تمويل ميزانية السوق الأوروبية ككل وليس ميزانية السوق الزراعية وحدها.

وبالنسبة للسياسة الزراعية المشتركة المقترحة للبلدان المشمولة بالدراسة فقد سبق أن ذكر أن البلدان الأربعة من الدول النامية وأن كل بلد يواجه العديد من المصاعب الاقتصادية الخاصة به، ومن بينها، الديون الخارجية، عجز الميزانية، وعجز بميزان المدفوعات، والبطالة (في بعض البلدان)، والاعتماد على المعونات الخارجية، والفجوة الغذائية التي تؤدي الى زيادة الواردات الغذائية. وقد أوضحت الأجزاء السابقة أيضا مدى أهمية القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية، مما يتطلب زيادة الموارد الزراعية وزيادة كفاءة الاستغلال لتنمية هذا القطاع الحيوي. على ذلك فإنه يقترح أن تكون أهداف السياسة الزراعية المشتركة كما يلي:

(١) <u>أهداف السياسة الزراعية المشتركة</u>

- تحقيق التعاون والتنسيق في كافة المجالات الزراعية بين البلدان الأربعة في البلدان المشمولة بالدراسة؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة؛
- الارتقاء بمستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية المختلفة؛
- تشجيع وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي؛
- حماية مصالح المنتجين الزراعيين وتحسين مستوى المعيشة والدخل للمزراعين، مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
- زيادة كفاءة التسويق الزراعي وقطاع التجارة الخارجية الزراعية؛
- زيادة فعالية التعاون مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.

وحتى يمكن تحقيق الأهداف السابقة فإن هناك عددا من السياسات والبرامج التي يجب ايضاحها ويجب أن يُراعى تنفيذ هذه البرامج على مراحل زمنية مختلفة وفي تسلسل منطقي.

(٢) <u>آليات تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة</u>

- وضع برامج خاصة بتنسيق السياسات الزراعية المعمول بها في البلدان المشمولة بالدراسة، بحيث تشمل ما يلي:

  - سياسات الدعم الداخلي للانتاج الزراعي؛
  - السياسة السعرية للمنتوجات الزراعية؛
  - سياسات التسويق الزراعي والتصنيع الزراعي؛
  - سياسات التجارة الخارجية الزراعية؛
  - خطط التنمية الزراعية في البلدان الأربعة.

أ- <u>برامج خاصة باستغلال الموارد الزراعية</u>

- برنامج خاص بحماية الموارد الأرضية والمائية واجراء المسوحات اللازمة لها؛

- برنامج خاص بالانذار المبكر فيما يتعلق بالتقلبات الجوية والانتاج؛
- برنامج خاص بحماية الأصول النباتية والحيوانية.

ب- وضع برامج خاصة بالانتاج الغذائي على مستوى دول المنطقة كمجموعة

- برامج خاصة بالانتاج النباتي وتوزيعه؛
- برامج خاصة بالانتاج الحيواني وانتاج الدواجن والأسماك؛
- برامج خاصة بالتصنيع الغذائي.

ج- برامج خاصة بالارشاد الزراعي والبحوث

- برامج خاصة بالبحوث الزراعية المشتركة؛
- برامج خاصة بالتعاون في مجال الارشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا.

ويتعين أن يتولى مختصون اعداد الآليات سالفة الذكر، وذلك بايضاح تفاصيل كل برنامج على حدة، على أن تؤخذ في الاعتبار طبيعة الموارد المتاحة في كل بلد وكيفية الاستفادة من تلك الموارد وتطويرها.

وهناك آليات أخرى تساهم كثيرا في تحقيق التكامل بين تلك البلدان ومن أهم تلك الآليات العناية بالبنية التحتية وخاصة الطرق البرية التي تربط بين البلدان الأربعة، فهذا يساعد كثيرا على زيادة التبادل التجاري البيني.

(هـ) الخطوات التنفيذية لإقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدان المشمولة بالدراسة

(١) أولى الخطوات هو اعلان، أو إشهار، انشاء منطقة تجارة حرة؛ ويأتي ذلك عن طريق تقديم طلب بهذا الخصوص الى جامعة الدول العربية للموافقة على انشاء هذه المنطقة. وعلى الرغم من المعوقات الحالية فإن تنفيذ ذلك ممكن بعد تهيئة البلدان المشمولة بالدراسة لهذا الوضع الجديد وذلك بعقد ندوة تتناول هذا المقترح ثم دعوة وزراء الزراعة في البلداية الى تبني هذه الفكرة لإبلاغ الحكومات المعنية واقناعهم بضرورتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال طرف محايد، وليكن إحدى المنظمات الدولية العاملة في المنطقة التي تأخذ على عاتقها العمل على زيادة معدلات التنمية بوجه عام. وهذا الاجراء لن يتحقق بين عشية وضحاها، إذ أن اقناع الاطراف المعنية سيستغرق فترة ليست بالقصيرة.

(٢) تأتي الخطوة التالية - بعد الحصول على موافقة الحكومات المعنية والاعلان عن منطقة التجارة الحرة - بالاعلان عن الاجراءات التمهيدية لتنفيذ المقترحات الخاصة بالمنطقة. وأولى هذه الاجراءات هو انشاء أمانة لهذه المنطقة، الاتفاق على مكان تلك الأمانة العامة بين البلدان الأعضاء، وذلك في إطار اقتسام المؤسسات التكاملية دون أدنى حساسية لموضوع المكان. وفي هذا السياق يتم إخطار كافة دول العالم والمنظمات الدولية. بميلاد هذه المنطقة.

(٣) يقوم كل بلد من البلدان المشمولة بالدراسة بانشاء وحدة تنظيمة خاصة لشؤون منطقة التجارة الحرة لتكون بمثابة مكتب اتصال. وطالما أن البدء سيكون بالقطاع الزراعي فإن هذه الوحدة يتم انشاؤها في وزارات الزراعة. وتكون مهمة هذه الوحدة التنظيمية التنسيق والمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ بنود الاتفاقيات المختلفة وذلك من خلال التعاون مع الوحدات التنظيمية الأخرى. ويمكن أن تنحصر مهام هذه الوحدة التنظيمية فيما يلي:

- جمع الوثائق والتشريعات والدراسات والأبحاث الفنية في المجالات الزراعية المختلفة وتبويبها وتوزيعها على باقي الدول الأعضاء؛

- العمل كضابط ارتباط مع الأمانة العامة.

(٤) تشكيل لجان متخصصة في كافة المجالات الزراعية لإبداء الاقتراحات الخاصة بتطوير هذه المجالات. وهذه اللجان الفنية هي:

- لجنة للمحافظة على الموارد الزراعية وحماية البيئة؛
- لجنة لمكافحة الآفات الزراعية؛
- لجنة خاصة بتنسيق الخطط الخاصة للانتاج الزراعي ومستلزماته وذلك في مجالات الخطط والسياسات الزراعية، والانتاج الحيواني والثروة السمكية؛
- لجنة خاصة بالبحوث الزراعية والارشاد الزراعي؛
- لجنة خاصة بالتعاون الدولي؛
- لجنة خاصة بالمفاوضات الدولية. وتكون أولى مهام هذه اللجنة التفاوض بشأن الانضمام الى منطقة التجارة العالمية؛
- لجنة المواصفات والمقاييس، قد سبق الاشارة اليها؛
- لجنة للمتابعة والتقييم المستثمرين لمنطقة التجارة الحرة ولمدى الالتزام بتنفيذ المراحل المختلفة طبقا للبرامج الزمنية.

ويجب ان تسير الخطوات السابقة وفق مراحل محددة حتى يكتب لها النجاح، مع مراعاة مصلحة أو منفعة كل بلد. وهذا يعني أن تكون هناك عدالة في اقتسام المكاسب وكذلك في توزيع التكاليف.

ويجب أن يراعى لدى تنفيذ الخطوات السابقة، بما تتضمنه من اجراءات دور القطاع الخاص، الذي سيكون له أهمية في المرحلة المقبلة وسيكون له تأثيره الايجابي في إنجاح مسيرة التكامل بين البلدان المشمولة بالدراسة.

## خاتمـــة

استعرضت هذه الدراسة الموارد الزراعية المتاحة، والسياسات الزراعية المختلفة، وكذلك الإطار النظري للتكامل الزراعي وأسسه ومبرراته ومعوقاته بين البلدان المشمولة بالدراسة، وأوردت في النهاية مجموعة من السياسات والبرامج التي يقترح أن يقوم على أساسها التكامل في إطار منطقة للتجارة الحرة الزراعية بين تلك البلدان. وقد بيَّنت الدراسة ان الزراعة يمكن ان تكون البداية مثلما كان الحديد والصلب في أوروبا والذي أدى الى تكوين سوق أوروبية مشتركة ثم سوق أوروبية موحدة حالياً.

ولا يجب أن تكون الخلافات القائمة بين الدول في هذا الاقليم معوقاً بالمعنى المفهوم أمام مشروعات التكامل. واذا كانت هذه الخلافات تظهر بين الحين والآخر فإن اقناع المسؤولين السياسيين في تلك الدول بجدوى التكامل يعد من أهم الأسس لإنجاح التكامل. واقناع المسؤولين لا يأتي بتقديم مشروعات للتكامل ولكن من خلال تجربة واضحة وعملية يمكن أن يقودها القطاع الخاص بدعم من الحكومات لتكون خير دليل على المضي في هذا الطريق. كذلك فإن التحديات الدولية والاقليمية تعد في الوقت الحاضر بمثابة عوامل ضاغطة بضرورة الاتجاه نحو تحقيق رفاهية الشعوب عن طريق التعاون والتكامل فيما بينها.

واذا كانت الدراسة قد عرضت لبعض البرامج والمشروعات فإن ذلك يستلزم ايضاحا أكثر في مرحلة لاحقة وذلك في حالة التأكد من رغبة تلك الدول في اعطاء قدر من الاهتمام لموضوع اختيار اسلوب التكامل كاسلوب أمثل يحقق الرخاء لشعوبها.

## المراجع العربية

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التكامل الزراعي العربي: تجربة الماضي ونظرة الى المستقبل، الخرطوم، ١٩٩٢.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، ١٩٩٤.

جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعامي ١٩٩٤-١٩٩٥.

جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الآثار المتوقعة لاتفاقية الغات على الزراعة العربية، دراسة مقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته الخامسة والخمسين ١٩٩٥.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التجارة البينية للسلع الزراعية في منطقة غربي آسيا، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تحليل التطورات الحديثة في القطاع الزراعي في منطقة غربي آسيا خلال عام ١٩٩٣، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

منطقة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، السياسة الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية، روما، ١٩٩٣.

جامعة الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، السوق العربية المشتركة: عرض وتقييم وتحليل ، عمان ١٩٨٥.

محمد السيد رضوان، اتفاق الغات وآثاره المتوقعة على الزراعة والواردات الغذائية في منطقة غربي آسيا، مجلة الزراعة والتنمية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، العدد (١٦)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

محمد السيد رضوان، مجلس التعاون العربي، الوضع الاقتصادي، التأثيرات، التنسيق مع التكتلات الاقتصادية العربية، جامعة الزقازيق، مصر، نسيان/ابريل ١٩٨٩.

## المراجع الانكليزية

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), The Place of Agriculture in Economic Integration and Regional Cooperation in the Arab World, Rome, 1983.

International Fund for Agricultural Development (IFAD), The Sustainability of Small Farms in West Asia and North Africa, Staff Working Paper, September, 1992.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Printout of AGROSTAT (Data base), 1995.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Agricultural Policies Protection and Trade. Selected Working Paper 1985-1987. ESP.

United Nations, Agriculture Trade Liberalization in the Uruguay Round, 1990.

The World Bank, The World Bank Economic Review, September, 1987, Vol.1.

T. Abdelgaber, The Middle East Market and Agricultural Development in the Region, Constraints and Look A head, Amman, Jordan, December, 1994.

S. Fisher & D. Rodrik, The Economics of Middle East Peace-Securing Peace in the Middle East. Cambridge, MIT Press, 1993.

S. Fisher, H. Karasik & T. Schelling: Middle East Project on Economic Transition.